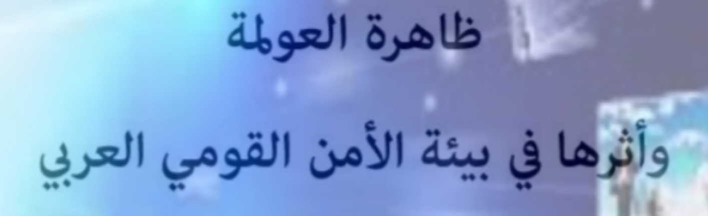


ظاهرة العولمة

وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي

تأليف

الدكتور سعد شاكر شبلي

مستشار مركز حماة الفكر للدراسات والأبحاث والاستشارات والتدريب



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

ظاهرة العولمة
وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2016/3/1032)
رقم التصنيف:327.11
المؤلف ومن في حكمه:
سعد شاكر شبلي
الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان الأردن

عنوان الكتاب:
ظاهرة العولمة وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي
الواصفات:
/العصرنة/ /الأمن القومي/ /الاعلام/ /البلدان العربية/

ISBN : 978-9957-590-72-7

ظاهرة العولمة

وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي

تأليف

الدكتور سعد شاكر شبلي

مستشار مركز حماة الفكر للدراسات والأبحاث والاستشارات والتدريب



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

يعد الأمن أحد الحاجات الرئيسية والمهمة التي شغلت الجماعات الإنسانية منذ نشأتها، فقد حرصت هذه الجماعات المحافظة على ذاتها واستمرار وجودها بالدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المختلفة التي تتعرض لها، ولم يتغير هذا الأمر رغم تطور هذه الجماعات وظهور الدول الحديثة. ومما لا شك فيه أن مفهوم الأمن القومي لا يزال في حاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد. فهو مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة لكنه خلال العقود الأخيرة خضع لتطورات مختلفة أفسدت المفهوم وأضفت عليه ظلال من الاضطراب، وذلك بسبب الهوة السحيقة التي تفصل التنظير عن الممارسة.

ويرجع استخدام مفهوم الأمن القومي في العلوم السياسية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام (1945)، حينما انشىء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1947)، وبعد ذلك شاع استخدام المفهوم بمستويات مختلفة، حسب ما تمليه الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي ظل ذلك برز عاملان رئيسيان أخذا يحكمان سلوك قادة الدول الكبرى بعد أن نمت لديهم الغرائز البشرية وحب التملك، فالحياة بقسوتها وتشعب مصالحها جعلت من هؤلاء القادة يسعون للسيطرة على بقاع واسعة من العالم، فكان الهدف الأول للدول الاستعمارية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكمن في استغلال موارد الشعوب المغلوبة على أمرها، إلا أن استعمار القرن العشرين أخذ شكلاً امبريالياً جديداً، وإن ظلت أهدافه كسابق العهد بها .

ثم شهد العالم في العقد الأخير في القرن العشرين تحولات كبيرة كان من ثمرتها ظهور العولمة والتي اقترنت بمفاهيم عديدة كان من أبرزها (النظام

العالمي الجديد، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، نهاية الدولة القومية، الشرق أوسطية). حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتدبير كافة الشؤون الدولية وإدارتها عن طريق العولمة لغرض التأثير على السياسة العامة في دول النظام الإقليمي العربي بغية توجيه إمكانيات تلك الدول وتوظيفها وفق ما تريد .

ويأتي هذا الكتاب ليتناول ظاهرة العولمة وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي، من خلال عرض نظري لمفهوم الأمن القومي للدولة بشكل عام، وما أصاب هذا المفهوم من تغيرات بنيوية دخلت ضمن المفهوم التقليدي للأمن القومي، مع تسليط الضوء على ما أصاب هذا المفهوم من ناحية : السيادة، والهوية الوطنية، وحقوق الإنسان ضمن المحددات التي يقوم عليها موضوع الكتاب، بالاستناد إلى الفرضية التي قام عليها.

لذا؛ فإن موضوع هذا الكتاب ينم أولاً، عن كونه يعالج قضية الأمن القومي للدول ذات الأهمية الحيوية والمهمة والتي تعود إلى أقدم العصور، لكن الجديد فيها يكمن في الحداثة النسبية لمفهوم الأمن القومي التي لم يُعنى به الفكر السياسي إلا حديثاً عندما أخذ بعض المفكرين الغربيين يتناولون هذه الظاهرة بالتحليل في إطار الدراسات السياسية .

وتكمن المشكلة البحثية لموضع هذا الكتاب في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير العولمة في مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي . ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التي سعى الكتاب الإجابة عنها وهي كالآتي:

1. ما الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي للدول القومية؟
2. ما العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية ومدى تأثير العولمة على مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي ؟

ويهدف الكتاب من خلال تناول موضوعه إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. الوقوف عند الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي للدول القومية، والتعرف على مفهوم الأمن القومي، وتوضيح مفهوم الدول القومية.
2. التعرف على مفهوم العولمة وأثرها على مفهوم الأمن القومي للدول القومية.
3. تسليط الضوء على أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي من خلال:

أ. بيان مدى تأثير العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي.

ب. تسليط الضوء على دور العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي.

ج . الوقوف عند التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية للعولمة على دول النظام الإقليمي العربي.

وتبرز أهمية موضوع الكتاب من ناحيتين هما:

1. **الأهمية النظرية:** يسهم في تعميق الفهم لدى الباحثين السياسيين حول التغيرات التي حصلت في مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة .

2. **الأهمية التطبيقية:** يقدم خيارات عدة مبنية على أسس ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، وللمهتمين والمتابعين للشأن الدولي للاطلاع على التغيرات في مفهوم الأمن القومي وتحديات العولمة وأثرها في هذا المفهوم تجاه الدولة القومية.

ويقوم موضوع الكتاب على فرضية رئيسة مفادها: إن العولمة قد أسهمت في تغير مفهوم الأمن القومي للدولة بشكل يحد من سيادة الدولة.

أما حدود الكتاب الزمانية فهي (1991 - 2015)، وهي الفترة التي تعرض لها مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي إلى تحديات العولمة وتأثيرها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وانهيار نظام القطبية الثنائية وانتقال النظام العالمي إلى مرحلة القطبية الأحادية عام (1991). فيما تشتمل الحدود المكانية على دول النظام الإقليمي العربي، وتركز الحدود البشرية على شعوب دول النظام الإقليمي العربي المستهدفة.

المُصطلحات العامة

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قام عليها موضوع هذا الكتاب وهي:

الأمن: هو (الأَمَانُ) و (الأَمَانةُ) بمعنى (أَمِنَ) من باب فَهِم وسَلِم و(أَمّانًا)، و(الأَمْنُ) ضد الخَوفِ [1].

وتناول الفقه الإسلامي مفردة الأمن التي تعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد المرتبط به، إذ أرتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان من خلال ما جاء بالنص القرآني في قوله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْتِ، الَّـذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) (قريش: 3-4)، وقوله تعالى : (وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِين) (الحجر: 82)، وقوله تعالى : (ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ) (الحجر : 46)، وقوله تعالى : (وَضَرَبَ اللهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً

---

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) . **مختار الصحاح**، ط10، عمان، دققه : عصام فارس الحرستاني، دار عمار، ص (20) .

يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُون) (النحل: 112)، وقال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) (أخرجه الترمذي والنسائي).

ويدل معنى مفردة الأمن في الفكر السياسي المعاصر التطور والتنمية، سواء منها التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وينبع الأمن الحقيقي للدولة من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل [1].

ومن خلال هذا المفهوم الشامل للأمن، فإن الأمن يتطلب تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهضة والتقدم [2].

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1974)، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته

---

(1) ماكنمارا، روبرت (1970) . **جوهر الأمن**، القاهرة، ترجمة : يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للنشر، ص (120) .

(2) نبهان، يحي (2009) . **مقومات الأمن القومي العربي**، عمان، دار زهران، ص (16) .

المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وللأمن أربعة مستويات[1]:

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

ثالثًا: الأمن الإقليمي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعًا: الأمن الدولي، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

أما التعريف الإجرائي للأمن، هو: " حماية أفراد المجتمعات من التهديدات التي تتعرض لها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، بما يكفل التحرر من الخوف والتواصل مع الحياة بضمان كرامة الإنسان ورفاهيته وحريته وحرية معتقداته في المجتمع والدولة ".

الأمن القومي: يمثل مفهوم الأمن القومي البعد الإستراتيجي الذي تتفاعل فيه طبيعة الحدود الجغرافية للدولة التي تتداخل مع طبيعة علاقات الجوار، فهو نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوسياسية للإقليم أي للوعاء المكاني الذي تنشط في داخله

---

(1) حسين، أحمد عبد الدايم محمد (2012) . التحولات السياسية في الوطن العربي، **صحيفة المصريون**، العدد (27479) في (20 أيلول)، ص (1) .

الإرادة القومية، وبهذا يصبح الأمن القومي البعد الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يبتعد عن عناصره ولو للحظة واحدة [1].

وتضع الدول مسألة حماية وجودها وضمان تطورها في مقدمة تطلعاتها وفوق كل الاعتبارات، وهذه الحقيقة لا تتغير مهما بلغت قوة أي من الدول، فتحركها يرمي في جانبه الأهم إلى حماية بقائها بالعمل على ضمان الاستقلال القومي والاحتفاظ بحزام أمن للسلامة الإقليمية والدفاع عن المصالح الحيوية، ونجاح الدولة في توفير الأمن لنفسها مهما كان نسبياً مؤشر على فاعلية سياستها الخارجية [2].

ويترادف مفهوم الأمن القومي مع مفهوم الأمن الإقليمي، كونهما يتعلقان بحالة الأمن في عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة، ورغم تعدد تعريفات مفهوم الأمن القومي وتنوعها، كغيره من المفاهيم التي تصب في مجال العلاقات الدولية، إلا أن تلك التعريفات تلتقي في أنه يتناول حالة الأمن التي تقع ما بين الأمن الوطني لدولة واحدة والأمن الدولي الجماعي، أما الأمن القومي لإقليم معين فهو الذي يمكن قياسه بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات هذا الإقليم، وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية، ولغرض تطبيق تلك المؤشرات على بلدان إي إقليم، لا بد من تحقيق عدد من

---

(1) ربيع، حامد (1984). نظرية **الأمن القومي العربي**، القاهرة، دار الموقف العربي، ص (31).

(2) مكريدس، روي (1966). **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ط2، بيروت، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، ص(5) .

الشروط التي من أبرزها : إدراك وحدات النظام الإقليمي تكلفة الصراعات ؛ واتفاق هذه الوحدات على معايير عدم الاعتداء ؛ وشمول النظام الأمني الإقليمي كافة وحدات الإقليم، إذ إن الأمن الإقليمي يرتبط بنظيره الدولي من خلال ما يمثله الأمن الإقليمي من تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم التي تعد من المصالح الإستراتيجية للأطراف الدولية ما يجعله دائماً محط أنظار الدول الكبرى [1].

أما التعريف الإجرائي للأمن القومي بحسب رؤية المؤلف، فهو : مجموعة النشاطات التي تقوم بها الدول بهدف المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها، بما يحفظ لها هويتها الوطنية، ورفاهية شعبها والدفاع عن حرياتهم ومعتقداتهم ومواجهة التهديدات أو عدوان داخلي أو خارجي.

الدولة القومية: ظلت الدولة محور الدراسات السياسية منذ زمن بعيد، واتفق المفكرون السياسيون على أن الفكر السياسي يستند إلى فكرة الدولة، حتى قيل عند بعضهم أن علم السياسة يكاد يتماشى مع علم الدولة، ويُعدّ موضوع الدولة من أهم موضوعات النظم السياسية، فالدولة تتكون من إقليم يعيش السكان داخل حدوده وتمارس السيادة فيه، وهي كذلك تمركز جماعة بشرية في إقليم معين معلوم الحدود، ولا تختلف المدارس الفكرية في تناولها لتاريخ المدن القديمة سواء في بلاد ما بين النهرين أو في بلاد وادي النيل عن هذا المفهوم، وقد نشأ مصطلح الدولة القومية بعد انعقاد مؤتمر وستفاليا في عام

---

(1) كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2012) . **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص(16).

(1648) على أثر الحروب الكاثوليكيـة – البروتسـتانتية في أوروبـا، هـذا المـؤتمر الذي مهد لتوقيع معاهدة بين الممالك الأوروبية تتيح نشوء الدولة القومية [1].

وتباينت التعاريف التي أوردها الفقهاء للدولة القوميـة وتعـددت، ومـرد ذلك اختلاف هؤلاء الفقهاء في المعايير اللازمة لوصف الدولة عندما يـراد إطـلاق هذا الوصف على جماعة ما [2]، ويتناول الكتاب في أحـد فصـوله مفهـوم الدولـة القومية بشيء من التفصيل .

أما التعريف الإجرائي للدولة القوميـة فهـي: تنظـيم عـام لكيـان لـه بنيـة سياسية يشتمل على إقليم يعيش السكان داخل حدوده وتمـارس السـيادة فيـه، ويأخذ في التعبير الدستوري اسم الدولة.

العولمة: يرتبط مفهـوم العولمـة بوجـود مجموعـة معقـدة مـن الظـواهر الاجتماعية والإنسانية على مستوى العالم، إذ لا يمكن الفصل بين نطاقات العولمة المتعددة والمتشابكة في آن واحد، وهذا جعل منها ظاهرة تعددت تعاريفها بعد أن اختلف فهمها، وذلك لأن كل نطاق فيها يؤثر في النطاق الآخـر ويكشـفه، إلا أن مشتركات العولمة تبرز في شرطين أساسيين هما : التحرر، والعالمية [3].

---

(1) حسين، عدنان السيد (2009) . **تطور الفكر السياسي**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص (23).

(2) ليلة، محمد كامل (1969). **النظم السياسية: الدولة والحكومات**، بيروت، دار النهضـة العربية، ص (24).

(3) الياسين، علاء أحمد (2006) . **السيرة السياسية قراءة في أصـول نشـأة الـنظم والفكـر السياسي وتطورهما**، عمان، الرأي مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، ص (209).

أما التعريف الإجرائي للعولمة فهي : سعي مجموعة دول الشمال الغربية المتفوقة علمياً وتقنياً، للسيطرة على دول الجنوب النامية أو المتخلفة، بدعوى مساعدة هذه الدول في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من أجل وضع برامج التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاه للجميع.

وتوخياً لإتباع المنهج العلمي السليم اعتمد الكتاب في تناول موضوعه عدد من المناهج البحثية، والتي كان من أبرزها:

1. المنهج النظمي من خلال تناول آليات العولمة على أنها مخرجات للظاهرة من جانب و مدخلات إلى الأنظمة السياسية العربية من جانب آخر، وذلك لأن (العولمة) تؤثر في الأنشطة السياسية للبلدان العربية مما يؤدي لحدوث انعكاسات سياسية متباينة التأثير على الأمن القومي العربي، وهي هنا تمثل مخرجات للعمليات السياسية في دول النظام الإقليمي العربي.
2. المنهج التاريخي الذي ظهرت الحاجة لاعتماده كونه يمثل المرجعية العلمية للسلوك السياسي للمجتمعات خلال مراحل تطورها المختلفة،إذ سيتم استخدام هذه المنهج الذي هو سجلاً للإحداث والوقائع الكثيرة والمتشابكة التي مرت بالعرب بفعل شراسة الهجمة ضدهم.
3. المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفيا أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات التي حدثت منذ عام (1991) حيث انتهاء مرحلة القطبية الثنائية وشيوع ظاهرة العولمة وما رافقها من تداعيات أثرت على مفهوم الأمن القومي للدول القومية، ومنها دول النظام الإقليمي العربي.

وتطلبت عملية تحديد مجتمع موضوع الكتاب المرور بخطوات عديدة تلاقت فيها هذه الخطوات مع طبيعة الأدوات المستخدمة في مثل هذه الموضوعات التي تعتمد على الجانب النظري لا الجانب الميداني الذي يفترض وجود عينة، إذ إن موضوع الأمن يمثل ظاهرة عالمية تنشط خلالها مجموعة كبيرة من الأطراف الساعية لضمان تحقيقه أو المحافظة عليه، إذ تمارسه الأجهزة المختصة في الدول والمنظمات الدولية ووكالاتها، فضلاً عن شيوع استخدام الشركات الأمنية، فيما يقابل هذه الأطراف مجموعة أخرى تسعى لتحقيق أهداف أخرى تقف غالبيتها بالضد من المجموعة السابقة، فقد شهدت العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين تصاعد في الحروب التي شنت من أجل استتباب الأمن الدولي أو الإقليمي وحتى المحلي، ثم جاءت ظاهرة الإرهاب وتفشي الجريمة، وشيوع الفساد والقتل والتزوير والمخدرات وغيرها من النشاطات التخريبية سواء كانت ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي وحتى ثقافي، لتزيد من محاولات الدول لمكافحة هذه الظواهر السلبية . لذا فإن مجتمع موضوع هذا الكتاب يتمثل في دول النظام الإقليمي العربي التي تعرضت لتداعيات شديدة جراء تهديدات الأمن القومي التي استهدفت بيئة هذا النظام خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب . وعليه فقد اهتم الكتاب بمجتمعه وحددته بشكل واضح ودقيق نظراً للسمات المشتركة التي تجمع العينة والتي تتمثل بشعوب دول النظام الإقليمي العربي، والتي تتلائم مع المتغيرات التي يتطلبها الكتاب.

واعتمد الكتاب في بناء موضوعه على الأدوات الآتية:

1. الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة، ذات الصلة الوثيقة بموضوع مفهوم الأمن القومي للدولة القومية في ظل العولمة.

2. فحص العديد من المصادر والمراجع المتعلقة بظاهرتي الأمن القومي والعولمة.
3. الإفادة من خبرات المختصين في مجال الأمن عبر الاستفادة من تجاربهم التي تناولتها مؤلفاتهم المنشورة .
4. الدراسات المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت) من خلال إعادة ترتيب البيانات الواردة حيث تم توظيفها في العديد من المطالب التي يتناولها الكتاب.

الأدب النظري

اتجهت مساعي الإنسان منذ الأزل نحو البحث عن الأمن، وتجنب كل ما يقض مضجعه، فمنذ أن خلق هذا الإنسان في هذه الأرض ظل يستحث خطاه نحو الاستقرار، والبحث عما يحميه ويدرأ عنه الأخطار [1].

وقد مثل انشغال الجماعات الإنسانية منذ إنشائها في عصور ما قبل التاريخ وحرصها على المحافظة عن أمنها من خلال استمرار وجودها، حاجة أساسية من حاجات هذه الجماعات إلى جانب الأكل والشرب والتزاوج وذلك من أجل البقاء والحفاظ على الجنس البشري، وهذا يعني أن الدراسات في مجال الأمن لا تعالج قضية جديدة، فظاهرة الأمن تعود إلى أقدم العصور، لكن الجديد يكمن في دراسات الأمن القومي الذي يُعد من المفاهيم المحددة للأمن والتي باتت واضحة لكثير من الدول سواء في أذهان القيادات السياسية أو

---

(1) بن جمعة، جمعة بن علي (2010). **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص (15).

الفكرية، والذي يدل على ذلك الكتابات الخاصة بالأمن القومي الأمريكي، والأمن القومي السوفييتي، والأمن القومي الإسرائيلي[1].

وقد أشارت الدراسات العلمية التي تناولت قضايا الأمن الوطني والإقليمي والدولي، إلى إن الخوض في هذه المفاهيم يعد من المواضيع الحديثة نسبياً التي بحث فيها علم السياسة نتيجة لعدم تناولها من قبل المدارس السياسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود السبب الرئيس في تناول هذه الدراسات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فاعلاً في تفاعلات الأمن في مناطق عديدة من العالم، ومن أبرزها منطقة الخليج العربي، إذ غدت القوة الأكثر تأثيراً في تحديد مسارات ظاهرة الأمن واتجاهاتها التي بدا فيها عنصرا تأمين الطاقة والمحافظة على أمن حلفائها في المقاربة المتعلقة بالأمن الإقليمي الخليجي[2]، لذلك يرى كثير من الباحثين بقضايا الأمن أن هذا المفهوم يشوبه الغموض كونه من المفاهيم المهمة الحديثة[3].

وبالنظر لاختلاف المنطلقات الفكرية والتوجهات السياسية للباحثين الذين تناولوا مفهوم الأمن، فقد جرى التطرق له في ثلاثة اتجاهات، أحدها يستخدم مصطلح الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني، والثاني يستخدم مصطلح

---

(1) زهرة، عطا محمد صالح (1991) . **في الأمن القومي العربي**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ص (10) .

(2) المرهون، عبد الجليل زيد (2007). **أمن الخليج وقضية التسلح النووي، المنامة**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص(11).

(3) المشاط، عبد المنعم (1989). **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة، دار الموقف العربي، ص (12) .

الأمن الإقليمي بديلاً للأمن القومي، أما الاتجاه الثالث، فإنه يستخدم مصطلح الأمن القومي من خلال نظرة قومية شاملة [1].

وقد أصبح من الممكن للمتابع تلمس وجود هذه الاتجاهات الثلاثة في الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن، مثلما يبدو ذلك واضحاً في المواقف الآتية:

1. الأمن القومي مرادف للأمن الوطني: يهدف الأمن الوطني للدولة بشكل عام إلى تأمينها من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار، فإذا ما تشابكت مصالح عدة دول، أو تماثلت الأخطار التي تحيط بأمة ما وتشابهت آمالها، فعادة يصبح شغلها الشاغل عندئذ تنسيق ركائز تأمينها من الداخل، ودفع التهديد المحتمل ضدها من الخارج، في صيغة أمن قومي تسهم فيه تلك الدول أو الشعوب فرادى لتحظى جميعاً بالاستقرار والتقدم [2].

وقد تطلبت صيغ الأمن القومي الخاص بالدول القومية مساهمة شعوب تلك الدول في رسم سياسة خارجية يكون هذا الأمن هو أحد مداخلها، أما لو كان التعامل السياسي بطبيعته حقيقة كلية فأن اقتطاع مفهوم الأمن القومي عن الإدراك الكلي للسياسة الخارجية لا بد أن يتم بحذر شديد، فالمنهجية الأكاديمية تفرض هذا الاقتطاع لإمكانية التحليل الأدق والأعمق، لذا فإن الواقع يفرض إدخال عدد من الأبعاد الأخرى من أجل اكتمال الإطار الفكري للتعامل مع

---

(1) نافع، محمد عبد الكريم (1975) . **الأمن القومي**، القاهرة، دار الشعب، ص (53) .

(2) سعيد، عدلي حسن (1977) . **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص (11) .

المفهوم، وهذه الحقيقة تصير أكثر إلحاحاً عندما لا يملك المتلقي خلفية تنظيرية واضحة في كل ما له صلة بالسياسة الخارجية على المستوى العلمي المتخصص[1].

والسياسة الخارجية مصطلح لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف له، فقال عنها (شارلز هيرمان Charles Herman) بأنها : " تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية "[2].

ولما كان الأمن القومي هو الهدف الأكثر أهمية والواجب الأول للسياسة الخارجية للدولة فإن حل مشكلات الأمن يمكن أن يتحقق فقط على أساس نظرية الأمن القومي، هذه النظرية التي هي عبارة عن مجموعة من منظومات المعارف العلمية التي يكتسبها الأفراد حول جوهر قوانين الدولة ومضمون شرائع المجتمع، من أجل حمايتهم جميعاً من التأثير المركب للتهديدات الداخلية والخارجية[3].

2. **الأمن الإقليمي بديلاً للأمن القومي:** يعرف الأمن الإقليمي بأنه مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، ويتمثل في " مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني

---

(1) ربيع، مرجع سابق، ص (29).

(2)Herman, Charles (1972). **Policy Classification, in the Analysis of International Politics**, edite, James Rosenau, Free Pres. New York.

(3) توركماني، حسن (2004) . **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، دمشق، الأولى للنشر والتوزيع، ص (13).

بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية، في ظل ظروف معينة، إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى[1]" .

ويلتقي مفهوم الأمن الإقليمي مع مفهوم الأمن الجماعي بمقومات عديدة، فالأخير يقوم بين دول معينة لمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من أعضاء النظام، وقد جاء هذا النظام الأمني بناءً على جهود (كارل دوتشKarl Deutsch 1912-1992) رئيس جمعية العلوم السياسية الدولية الأسبق وأستاذ العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي وجد أن الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني بأشياء مختلفة وأماكن مختلفة، وبذلك فهو مفهوم متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية، وأيد جدوى التنظيمات الدولية الجماعية في الحيلولة دون نشوب الحروب، مثل منظمة الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) [2].

3. **استخدام الأمن القومي من خلال نظرة قومية شاملة :** ترتكز الصياغة الفكرية لمفهوم الأمن القومي على إدراكه كظاهرة من أجل دراسته عبر تحليله من مختلف جوانبه والربط بين تلك الجوانب، وأن غياب الدولة القومية لا يعني غياب مفهوم الأمن القومي، فالمفهوم يتبلور من خلال جوانب أساسية في الواقع، تشكل هذه الجوانب الإطار العام له، وأن دراسة هذه الإطار تسمح بالتعرف على الخصوصيات التي لا بد أن يتميز بها مفهوم الأمن القومي فهي

---

(1) كشك، نرجع سابق، ص (16).

(2) العجمي، ظافر محمد (2011) . **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، ط2، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56) مركز دراسات الوحدة العربية، ص(53-54).

تحدد ملامحه من ناحية وتعطي له الشرعية والتبرير من ناحيـة أخـرى، ولكـون موضوع هذا الكتاب يختص في دول النظام الإقليمي العربي، فإن الأمـن القـومي العربي لا يزال بحاجة إلى الصياغة الفكرية رغـم أنـه قـد تـم إدراك هـذا الأمـن كظاهرة منذ وقت مبكر، فرغم التجزئة التـي تمخضـت عـن السـيطرة الأجنبيـة فقد أدرك النظام الرسمي العربي المخاطر التي تهدد وجـودهم ومصـيرهم، هـذا الإدراك الذي جاء بصورة تدريجيـة حيـث بـدأت ماهيـة مصـادر تهديـد الأمـن القومي العربي، التي تقف في مقدمتها الوجود الإسرائـيلي ومـا يتفـرع عنـه مـن تهديدات، فضلاً عن قضايا أخرى على درجة عاليـة مـن الأهميـة، تـدخل ضـمن الجوانـب الاقتصـادية والسياسـية والأمنيـة التـي تمثـل قاعـدة للأمـن القـومي العربي[1].

وعلى أية حال فإن غالبية دول النظام الإقليمي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية، وبالرغم من التطور المضطرد لبعضها من الناحيـة الاجتماعيـة، وازدهـار البعض الآخر اقتصادياً إلا أن المحصلة النهائية للحالة الاجتماعية في هذه الـدول تضـعها في مرتبـة الـدول الناميـة، وإزاء هـذه المحصـلة عملـت الـدول الكـبرى لاستغلال الفئات المختلفة داخل دول النظام الإقليمي العربي بعد بـروز مظـاهر أزمة الهوية داخل مجتمعات دول الجنوب ومنهـا المجتمعـات العربيـة عمومـا، بالاعتماد على ظاهرة العولمة، وذلك لبث مبادئها وفرض نظمها وقيمها، بعـد أن تلمست الثغرات الكبيرة في مستوى التعليم المنخفض ونقص الـوعي الثقـافي بمـا

(1) زهرة، مرجع سابق، ص (86).

يجعل من شعوب هذه الدول غير قادرة على تحليل النظم الاجتماعية العالمية لاختيار المناسب منها [1].

ويتناول هذا الكتاب كل ذلك بعد تحديد طبيعة الإدراك العربي لمفهوم الأمن القومي في ظل ظاهرة العولمة، وتحديد إشكاليات صياغة هذا المفهوم.

الدراسات السابقة

لغرض إتمام العملية البحثية في هذا الكتاب فقد تم الإفادة من عدد من الدراسات السابقة المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

1. الدراسات باللغة العربية

أ. دراسة سعيد (1977). الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه: تضمنت أربعة أبواب، وقد ميز الباحث في مقدمة الدراسة بين الأمن الوطني والأمن القومي وعرف الأمن القومي، ثم تحدث في الباب الأول عن العوامل المؤثرة في الأمن القومي فقسمها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، تتمثل الأولى في: اهتمامات القوى الكبرى بتقسيم الوطن العربي، والصراع الاقتصادي العالمي وأثره على العرب، والاتجاهات الإيديولوجية والاجتماعية وتأثيرها في المجتمع العربي وأخيراً التهديدات العسكرية وفرض التوتر على المنطقة من خلال إسرائيل، وإثارة الصراعات بين الدول العربية، وتتمثل الثانية في: تعدد النظم السياسية العربية واختلاف علاقاتها مع الخارج وتباين أوضاعها

---

(1) سعيد، مرجع سابق، ص (30 -31). .

الاقتصادية والتأخر الثقافي وضعف الروح القومية وضعف التنسيق العسكري بين الجيوش العربية.

ثم تناول الباب الثاني إسرائيل كعدو للعرب بالأصالة والوكالة، فتعرض لأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وحدد في الباب الثالث الأهداف القومية للأمة العربية التي تتمثل في مقومات عدد من الاستراتيجيات الفرعية التي تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فيما خصص الباب الرابع لخلاصة الدراسة.

ب. دراسة زهرة (1991): في الأمن القومي العربي: احتوت الدراسة ثلاثة أبواب، جاء في الباب الأول التركيز على مفهوم الأمن القومي العربي من خلال ثلاثة فصول، هي: تأصيل نظري لمفهوم الأمن القومي، والإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي، ومفهوم الأمن القومي العربي، أما الباب الثاني فتناول تحديات الأمن القومي العربي والتي شملت : الوجود الإسرائيلي، وصراع القوتين العظميين في المنطقة العربية، والخلافات العربية، فيما تطرق الباب الثالث لمتغيرات الأمن القومي العربي من حيث: التماسك القومي، والقوة الذاتية، والسلام العربي والتوازن .

ج. دراسة توركماني (2004): الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين: تناولت الدراسة موضوعها من خلال مقدمة وسبعة أبواب، تطرقت المقدمة إلى التحولات الدرامية لمنظومة العلاقات الدولية التي سادت فيها نزعتان، تجلت النزعة الأولى في التوجه نحو توطيد المواقع السياسية والاقتصادية لعدد كبير من الدول وتمتين اتحاداتها التكاملية، وتحسين آليات القيادة متعددة الجوانب للمجريات العالمية من خلال بروز كتل وتجمعات وأقطاب دولية بدلاً من القطب الواحد، أما النزعة الثانية فتظهر عبر محاولات خلق بنية علاقات دولية

مبنية على نظرية سيادة دول العالم المتطورة في المجتمع الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد على الطرق الأحادية الجانب، وبالدرجة الأولى الطرق العسكرية، والقوة لحل القضايا الهامة للسياسة العالمية، عن طريق الالتفاف على قواعد القانون الدولي، فيما حملت أبواب الدراسة العناوين الآتية: جوهر الأمن القومي ومضمونه، الأمن السياسي للدولة، الأمن الاقتصادي للدولة، الأمن العسكري للدولة، الأمن المعلوماتي للدولة، الأمن الثقافي (الروحي - الأخلاقي) للدولة، الأمن البيئي للدولة.

د. دراسة بن جمعة (2010): الأمن العربي في عالم متغير: تضمنت الدراسة على أثنى عشر فصلاً، تناول فيها المؤلف العناوين الآتية: الأمن القومي: المفاهيم والروى ومجموعة أبعاد الأمن القومي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأمن الثقافي والفكري؛ والعوامل الداخلية التي تؤثر في الأمن العربي؛ والولايات المتحدة والأمن العربي ؛ ومصالح القوى الفاعلة في الوطن العربي؛ وتطورات الصراع العربي- الإسرائيلي، والأمن العربي في ظل الثورة التكنولوجية؛ ومشكلات المياه وأثرها على الأمن العربي.

ه.دراسة كشك (2012): تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو: قسمت هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين، تضمن القسم الأول المعنون الأمن الإقليمي الخليجي وبيئته الإقليمية فصلين، تناول الأول الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى تعريفه ومؤشراته، وأشكال تحقيقه وشروطه، ومفهوم توازن القوى والعلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي، إذ أشارت الدراسة إلى وجود مدرستين في العلاقات الدولية تربط العلاقة بين النظام العالمي ونظام الأمن الإقليمي وهما: مدرسة التبعية التي تؤكد على هذه العلاقة وتشير إلى ثلاثة أشكال فيها، وهي المصالح

الاقتصادية، والتنافس الدولي، وطلب إحدى دول الإقليم التدخل الخارجي من اجل موازنة قوة ونفوذ دولة أخرى في الإقليم لديها تطلعات إقليمية، أما المدرسة الثانية وهي التي تبلورت في سبعينيات القرن العشرين وترى أن للنظم الإقليمية تفاعلاتها الذاتية بغض النظر عن النظام الدولي السائد. وتناول الفصل الثاني بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتطورات في العراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي، وصعود الدور الإيراني وتأثيره في الأمن الخليجي. وتضمن القسم الثاني من الدراسة والمعنون مضمون إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ومعوقاتها، ثلاثة فصول، تطرق الأول إلى إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج، وتناول الفصل الثاني تأثير إستراتيجية حلف الناتو في قضايا أمن الخليج، فيما ركز الثالث على معوقات تطبيق إستراتيجية حلف الناتو في الخليج. فيما تناولت الخاتمة تأثير إستراتيجية الناتو في عدد من النماذج الإقليمية المقترحة للخليج .

و. دراسة بكار (2013): العولمة طبيعتها – وسائلها – تحدياتها التعامل معها: تناولت هذه الدراسة ظاهرة العولمة التي قالت عنها بأنها من الظاهر الكبرى ذات الأبعاد والتجليات المتعددة، لذلك ركزت وعبر عدد من العناوين الفرعية على العولمة من خلال نشأتها والمحطات البارزة في مسيرتها، وتطرقت إلى من يقودها، وحول طبيعتها، وأدواتها، التي شملت: الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات والاتفاقيات والعقوبات الاقتصادية وشبكة الانترنت ووسائل الإعلام والإعلان.

وانتقلت الدراسة إلى الفرص التي تتيحها العولمة، وتحديات العولمة التي شملت المجالين الثقافي والاقتصادي، ففي المجال الثقافي تناولت عدد من تلك

التحديات وهي : العدوان على الهوية، وقواعد الاختراق الثقافي، ومشاعية المعرفة، والأمية في عمر تفجر المعرفة.

أما تحديات العولمة في المجال الاقتصادي فقد رصدت الدراسة عدد من المفردات في هذا المجال والتي من أبرزها: اقتصادات تقوم على المعارف المتقدمة، وتآكل الطبقة الوسطى، ونشر ثقافة الاستهلاك العظيم، ونشر البطالة، واتفاقية التجارة التي شملت قطاع الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقية الزراعية.

واختتمت الدراسة العناوين الفرعية التي تناولها بموضوع التعامل مع العولمة وذلك من خلال نشر الوعي بالعولمة، وتوفير إطار مرجعي للتعامل، ورفض الاستسلام، وتجذير الفروق الثقافية، والاستقلال والتميز، والتخفيف من غلواء العولمة، وتجديد الثقافة، والتربية الأسرية، وتشجيع الأعمال الصغيرة، والمشروع الحضاري الشخصي، والتقدم التقني، والعمل الإسلامي المشترك .

2. الدراسات باللغة الإنجليزية

أ. **دراسة (Bensahel,2004): "The Future Security Environment in the Middle East " "بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط"**، الصادرة باللغة الإنجليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بأشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة بمصادقة إدارة التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط، تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع، والاستقرار، والمتغيرات السياسية.

ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية (1991)، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من

التهديدات المضادة للولايات المتحدة، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم الإرهابي في شهر سبتمبر عام 2001. كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

ب. **دراسة (Kiesling 2006): Realism for an Unloved Super Power" المنشورة في كتاب دروس دبلوماسية Diplomacy Lessons**، تناولت الدراسة عدد من الدروس المتعلقة بقضية احتلال العراق وكيف أصبحت هذه القضية من أولويات إدارة الرئيس جورج بوش الابن، والتي كان من أبرزها:

أولاً: ممارسة الإدارة الأمريكية عدد من الأخطاء في هذا البلد نتيجة عدم المعرفة بطبيعة التكوين الديموغرافي في هذا البلد، والاحتقار الموجه للعرب من قبل هذه الإدارة، إذ أن إدارة الرئيس بوش اعتمدت على عدد من المستشارين الذين كانت توجهاتهم نابعة من أهداف اقتصادية، ويتمثل ذلك فيما أقدمت

عليه شركة Halliburton من أدوار حاسمة ومهمـة ساعدت عـلى اتخـاذ قـرار غزو العـراق واحتلالـه، عـلى الـرغم مـن وجـود بعـض الأصـوات مـن المـدافعين الأجانب عن الـرئيس العراقـي الأسـبق صـدام حسـين، إلا أن غالبيـة دول العـالم كانت تسعى لرؤيته مطروداً من أجل جعل العراق بلداً متحضراً. غير أن السبب الذي تشدق به الأمريكيين لتبرير احتلال العراق كان هشاً كونه يتعلق بالشرعية الدولية، إذ جاء اعتماد إدارة الرئيس بوش على تقارير دبلوماسية أجنبية وحتـى صحفية كالتي أوردتها صحيفة الفاينانشيال تايمز قد كلف الكثير، خاصة أن تلك التقارير كانت تتحدث عن وجود علاقة للنظام العراقـي بالإرهـابيين الـذين قـد يستعملوا الأسلحة الكيميائية ضد المصالح الأمريكية إذا سنحت لهم الفرصة.

ثانياً: تعلق الدرس الثاني مـن الـدروس التـي تناولتهـا الدراسـة بالتضـليل الذي مارسته الإدارة الأمريكية ضد شـعبها و قواتهـا المسـلحة في العـراق، حيـث وفرت الأدلة الكاذبة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مع تهيأة بـدلات واقية من العوامل الكيميائية لارتـدائها في حـال التعـرض للهجـمات العراقيـة أو الدخول إلى مخازن قذائف المدفعية المحملة بغاز الأعصاب، في حين أن المخـابيء العراقية كانت فارغة لأكثر من عقد من الزمان من تلك المخزونـات بعـد الأدوار التي أداها مفتشو الأمم المتحدة .

وتعلقت نتائج الدراسة بنجاح الإدارة الأمريكيـة بتـوفير قناعـات حققـت الإجماع السياسي في الولايات المتحدة للقيام باحتلال العراق تتلخص في:

1. استمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم مـن جهـود الأمـم المتحدة ولجان التفتيش التابعة لها.

2. أن الرئيس العراقي صدام حسين مدفوع بكراهية شديدة للولايات المتحدة تكفي للمخاطرة باستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد المصالح الأمريكية.

3. وجود بدائل شرعية للنظام العراقي في الخارج.

ما يميز الكتاب عن المؤلفات السابقة

1. حرص الكتاب على اختصار الفصول المتعلقة بالأمن القومي إلى أقل عدد ممكن، والتوسع في الفصول المتعلقة بالعولمة، وذلك لأن اغلب الدراسات السابقة لم تتطرق لظاهرة العولمة وعلاقتها بمفهوم الأمن القومي.

2. اهتم الكتاب ببحث قضية ملحة، وهي مسألة الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي، هذه المسألة التي ما زالت تؤرق شعوب دول هذا النظام، جراء توالي الأحداث المصيرية التي واجهتها الأمة منذ أن أقامت الدوائر الامبريالية الكيان الإسرائيلي في قلب الوطن العربي.

3. حاول الكتاب ملاحقة التغيرات المستمرة في الأحداث التي تعرضت لها المنطقة خلال الفترة الزمنية التي يتحدد بها هذا الكتاب.

4. سعى الكتاب لمعالجة موضوعه باهتمام كبير، لأن أغلب الدراسات السابقة المشار إليها لم تتطرق لتطورات الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب تفجيرات (11 أيلول 2001)، إذ يلاحظ وجود نقص واضح في تناول التغيرات التي مرت بالساحة الدولية من جراء تلك الإحداث والتي تم بموجبها اعتماد أولويات جديدة في الإستراتيجيات الدولية والإقليمية الناشطة تجاه المنطقة.



الفصل الثاني

العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية

المبحث الأول: مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية.

المطلب الأول: التعريف بمفهوم العولمة.

المطلب الثاني: أشكال العولمة في الدول القومية.

المبحث الثاني: أثر ظاهرة العولمة في الأمن القومي للدول القومية.

المطلب الأول: المجالات المستهدفة من ظاهرة العولمة في الدول القومية.

المطلب الثاني: أثر العولمة على صناعة القرار في الدول القومية.

العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي
للدول القومية

يعد القرن الحادي والعشرين أول قرن كوني Global Century تنساب فيه الحدود للمال، والتجارة، والاستثمار، والمعلومات، والتقنيات، والثقافة، والقيم، والأفكار، والناس، والأمن والجريمة، وشكل هذا الوضع تحديات ومخاطر وتهديدات أمنية جديدة، إذ أن القرارات والأحداث في أي مكان في العالم يمكن أن تؤثر في الأمن القومي للدول القومية، وفي التقدم والتنمية والسياسات القومية للدول، وأن تحديات هذا القرن تتطلب من الحكومات والمواطنين في كل مكان أن يتصرفوا بطريقة كونية بعد أن زاد الترابط الافتراضي والاعتمادية المتبادلة بين المجتمعات في زمن العولمة، وأصبحت الأحداث كونية، والتحديات كونية، والحلول كذلك .

ويتطلب الأمن القومي في عصر العولمة مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع، تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء المجتمع، ومؤسسات ذات سرعة عالية في نشر المعلومات وإعلام الجمهور، مؤسسات قادرة على إعادة تصميم ذاتها والاستفادة من الثقافة الأمنية في إعادة بناء نظم المجتمع وتحصينها لمواجهة المستجدات السريعة، لاسيما وأن سمة العمل الأمني القائمة على السرية المطلقة لم تعد تتلاءم مع توافر وسائل الاتصالات ونشر المعلومات، إذ لم يعد هناك استبداد معلوماتي بيد قلة من رجال الأمن التقليدين.

يتناول الفصل الثاني العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية.

المبحث الثاني: أثر ظاهرة العولمة في الأمن القومي للدول القومية.

المبحث الأول

مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية

شهدت حقبة التسعينيات من القرن العشرين متغيرات عالمية أفرزتها عدد من القضايا المحلية والإقليمية، وكان دور العوامل الخارجية فيها أكبر من دور العوامل الداخلية، الأمر الذي زاد من الاهتمام بتلك القضايا بعد أن أصبحت ذات صبغة عالمية، فقد شهد النظام الدولي تحولات كبرى في مجرى العلاقات الدولية تمثلت في وقوع أحداث يندر تزامنها في التاريخ السياسي، أدت إلى تحول جذري في هيكل النسق العالمي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية بعد انتهاء الحرب الباردة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وإلى ظهور دول جديدة في مسرح السياسة الدولية، كما اتجهت دول أوروبا الغربية نحو الوحدة بتوقيع اتفاقيتي ماستريخت، وإن المفارقة التاريخية في هذين الحدثين تكمن في تزامنهما وتناقضهما معاً، فبينما تفككت دولة عظمى إلى عدة دول، فإن مجموعة الدول القومية في أوروبا اتجهت نحو الوحدة .

وشهد عام (1991) انتهاء الأزمة الدولية الناجمة عن اندلاع حرب الخليج الثانية، هذه الأزمة التي دفعت بالنظام الإقليمي العربي نحو الهاوية بعد أن كان يعاني من تدهور خطير في طبيعة العلاقات القائمة بين أركانه، إلى جانب ذلك اتسمت العلاقات الدولية ببروز عملية الاعتماد المتبادل بين الدول القومية في العالم، هذه العملية التي مهدت لظاهرة العولمة.

ويتناول المبحث الأول مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بمفهوم العولمة.

المطلب الثاني: أشكال العولمة في الدول القومية.

المطلب الأول: التعريف بمفهوم العولمة

جرى اشتقاق مصطلح العولمة في اللغة، على وزن (الفوعلة)، ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalization أو المصطلح الفرنسي Mondialisation، وأيا كانت الدقة في اختيار اللفظ المقابل للعالم Monde أو الكرة الأرضية Global فقد تم اختيار صيغة (فوعل) بدلالتها على التشكيل المفروض من خارج المادة والذي يحمل معنى الفوقية وأحادية الاتجاه في مقابل صيغة (تفاعل) التي توحي بالحوارية وثنائية الاتجاه، وقد تنبهت اللغة إلى ما لم ينتبه إليه كثيرون منذ أكثر من ثلاثة قرون عندما فاجأتها البذرة الأولى لظاهرة العولمة ممثلة في الإمبريالية الأوروبية Imperialism التي تمت ترجمتها إلى مصطلح (الاستعمار) مع أن الدلالة الأولى لهذا المصطلح هي السعي إلى إعمار الأرض كما جاء في القرآن الكريم : { هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا } (هود: 61)، ولعل هذا يفسر ميل اللغة إلى استخدام مصطلح الإمبريالية بدلاً من الاستعمار في كثير من الأحيان [1] .

وارتبط مفهوم العولمة تاريخياً مع الإمبراطوريات القديمة التي هيمنت على دول عديدة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، إذ برز هذا المفهوم بالحضارات القديمة: (الإغريقية، والفارسية، والرومانية) كتيار ثقافي وتوسع ليشمل مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتوسع مع امتداد

---

(1) درويش، أحمد (2000) . تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، في : المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول، ص (20) .

الفتوحات الإسلامية وظهور الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم والدولة الأموية والعباسية، إذ امتد مع امتداد الإمبراطورية الإسلامية في شرق آسيا إلى المحيط الأطلسي وأوروبا وفي آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي والقارة الأفريقية، حيث ضمت هذه الدول قوميات وشعوب مختلفة تستخدم لغة رسمية واحدة وديانة واحدة وتحكمها حكومة مركزية واحدة وتشريعات وقوانين موحدة في مختلف المجالات السياسية والثقافية، إذ عدت تلك كلبنات أولى لظهور العولمة على المستوى العالمي [1].

وبدأت العولمة في العصر الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ جاءت الدعوات من هناك لإتباع النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم باعتباره نمط حياة متطور عزز ذلك كله مخرجات الثورة العلمية، والتقنية التي مثلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية في أوروبا منتصف القرن الثامن عشر وتوسعت لتصل الى الولايات المتحدة، وبهذا فإن العولمة مصطلح حديث الاستخدام نسبياً، إلا أن الظاهرة نفسها ليست كذلك، وإذا كان فهم العولمة بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فإن العولمة تبدو وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية وقد أثارت منذ وقت طويل وجهات النظر المتضاربة من الحماسة والتأييد لها من البعض، والخوف والمعارضة من البعض الآخر، فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم

---

(1) المشيخي، أحمد بن علي (2000) (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول، ص (12-13) .

يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وقيمهم وأفكارهم إلى الحد الذي يرون فيه بأنها قد تلغي هذه الأفكار والقيم [1].

ويبدي المؤيدون للعولمة انبهاراً شديداً وإعجاباً لمدى كفاءة الوسائل التقنية الحديثة وقوتها وقدرتها على رفع مستوى الرفاه والتقدم للبشرية، وبالمقابل يميلون إلى الاستهانة بالآثار السلبية للعولمة وخاصة جوانبها السياسية والثقافية، بل يعتبرون هذه السلبيات إيجابيات تحملها هذه الظاهرة [2].

ثم فرضت العولمة نفسها وبقوة في الساحة الدولية، وباتت من القضايا العالمية المعاصرة، بعد أن كثر الحديث عنها، وأصبحت الشغل الشاغل للعديد من المفكرين والمحللين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات والميادين، كما أصبحت مثار اهتمام أجهزة الأعلام والرأي العام والمشتغلين بالشؤون السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من المجالات، ولا غرابة في ذلك، إذ إن لظاهرة العولمة من الزوايا والأبعاد، والآثار والتداعيات ما يثير اهتمام جميع هذه الأطراف [3].

ويذهب كثير من هؤلاء المفكرين والدارسين إلى أن العولمة كظاهرة معاصرة تعود لما بعد الحرب العالمية الثانية عام (1945)، إذ تم إنشاء مشروع

---

(1) الخزرجي، ثامر كامل وياسر علي المشهداني (2004) . **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ص (15) .

(2) أمين، جلال (1999). **العولمة والتنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (8).

(3) كلوغ، ميشيل (1997) . أطروحات حول عولمة أمريكا، الكويت، ترجمة منى سيف، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (85)، نوفمبر - ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص (54).

مارشال الأمريكي الذي نتج عن اتفاقية بريتون والتي تم بموجبها تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لتحقيق الاستقرار المالي، إضافة لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام (1947) أو ما سميت باتفاقية (ألغات)، لحق ذلك في مرحلة ثانية تزايد التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة و الاتحادات الجمركية وتحرير التجارة العالمية، ومن ثم في مرحلة ثالثة بدأت مع انهيار المعسكر الشرقي وتحول دوله وجمهورياته إلى اقتصاد السوق، كما شهدت هذه المرحلة إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام (1994) إذ وصل عدد المنظمة إلى (137) دولة في عام (2001) [1].

وهكذا؛ فإن خطاب العولمة لم يقتصر على الجانب السياسي، وإنما امتد ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع في تحويل العولمة إلى واقع[2]، أي أن العولمة شهدت تطوراً في الجانب الاقتصادي مع تطور وسائل الإنتاج وظهور اقتصاديات قوية وشركات عابرة للقارات، وقوى دولية داعمة لها، وتطورت معها وسائل الاتصال لتغطي اغلب الكوكب الأرضي أو لتشيع على مستوى العالم كله[3]. وقد أثار شيوع العولمة انتباه صناع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم إلى أن وصول عدد السكان في العالم إلى نحو ستة مليارات مع بداية الألفية الثالثة، وارتفاع فترة الحياة للمواطنين في بعض المجتمعات المتقدمة التي بلغت في السويد مثلاً (81.8) سنة للنساء و (76.7) سنة للرجال، قد شكل

---

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (17-18).

(2) سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ص (676) .

(3) المشيخي، مرجع سابق، ص (13).

ضغطاً على اقتصاديات الدول المتقدمة التي حددت سن التقاعد في عمر (58) عاماً، فعمدت هذه الدول لاستخدام علم الاقتصاد ومفرداته في السعي للسيطرة على موارد الطبيعة وزيادة الإنتاج وطرق توزيعه وضمان استمرار النمو والتقدم من أجل حياة أفضل، فكان لزاما عليها إيجاد بدائل وطرق اقتصادية متنوعة، وهنا برزت أفكار الكاتبين المعروفين صموئيل هانتنغتون في كتابه الشهير (صراع الحضارات) وفرنسيس فوكوياما في كتابه (نهاية التاريخ) إذ حاولا الإيماء بان الصراع المستقبلي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي سيتحول من صراع ذا صفة اقتصادية وطبقية إلى صراع بين الحضارات المختلفة كما حدث ويحدث في حرب الانفصال في روسيا (الشيشان)، وحرب الانفصال في اندونيسيا وحرب الانفصال في السودان وحرب الخليج الأولى والثانية وحروب انفصالية أخرى [(1)].

وسرعان ما تزايدت الحوارات العالمية حول مفهوم العولمة وأبعادها، بعد أن حفزتها تلك الأفكار، الأمر الذي أسفر عن ثلاث رؤى تتباين في تشخيص مفهوم العولمة، والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

1. **الرؤية الاندماجية للعولمة:** تتمثل هذه الرؤية فيما تطرحه المدرسة الليبرالية الجديدة من أفكار بخصوص التحولات في النسق العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وجوهر هذه الرؤية يقول بأنها ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها لأنها عملية حتمية، جاءت نتيجة ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل، ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية،

---

(1) يونس، بدري (2000) . **الوكسة وقضايا الاقتصاد السياسي**، بيروت، دار الفارابي، ص (21 – 27) .

ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة القوميات، فالقرارات في ظل العولمة تتخذها الأسواق لا الحكومات، وتفترض هذه الرؤية أن المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة قد أصبحت لها الأولوية على المتغيرات السياسية، وأن هذه المتغيرات الاقتصادية قد أنشأت شبكة من المصالح الاقتصادية العالمية المتكاملة جعلت بدورها من المتغيرات الأخرى أقل شأناً من ذي قبل [1].

ويعد توماس فريدمان من أبرز المدافعين عن هذه الرؤية التي تقول أن العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية واحدة، وكذلك بأنها ظاهرة إيجابية تؤدي إلى الارتقاء بالدول التي ترتبط بها، وانحطاط الدول التي قد تحاول الانفصال عنها، وأنها أمر واقع وحتمي سواء أعجبتنا أم لم تعجبنا فهذا لن يغير من الأمر شيئاً [2].

2. **الرؤية النقدية للعولمة:** تنتمي إلى هذه الرؤية عدد من التيارات السياسية الشعبية والمدارس الفكرية التي تستمد أصولها من فلسفات متباينة، ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم هو انتقاد العولمة، والتركيز على آثارها السلبية، وإن كان هذا التركيز يتم بدرجات متفاوتة، ومن بين تلك المدارس الفكرية تبرز كل من : مدرسة الواقعية الجديدة، ومدرسة التبعية، والمدرسة الماركسية التقليدية، ويمثل كينيث والتز مدرسة الواقعية الجديدة، فهو يرى أن

---

(1) Kim, Samuel (1999). East Asia and Globalization: Challenges and responses, **Asian Perspectives,** 23(4).

(2) فريدمان، توماس . محاضرة في المجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة، **جريدة الأخبار المصرية**، العدد 13099 في 7 / 2 / 2000 .

العولمة هي بدعة التسعينيات وأنها مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم القوة العسكرية بشكل منفرد لفرض العولمة، ومن ثم فهي مقصودة، لأنها بالشكل الذي يطرحه أنصارها لن تتحقق لأن الاقتصاد يظل محلي الطابع بالأساس، فاقتصاد الدول الدافعة للعولمة موجه في معظمه لخدمة الاستهلاك المحلي، كما أن الصادرات لا تشكل في تلك الدول أكثر من (12%) من الناتج المحلي، لذلك فالعولمة لم تحقق اندماج اقتصادات مختلف الدول في اقتصاد عالمي متكامل، بل أن مستوى الاندماج الاقتصادي العالمي مع نهاية القرن العشرين يعادل أو يقل عن هذا المستوى عند مطلع القرن نفسه، وذلك عند حساب التدفق التجاري والرأسمالي والنقدي كنسبة من الناتج المحلي، وفي ظل هذا النظام فإن هناك أشكالاً عديدة من عدم التكافؤ الاقتصادي بين الدول، كما ازداد في ظل العولمة دور الدولة في إدارة الاقتصاد والسياسة[1].

ووفق تقدير محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق الذي يعد من أبرز المعبرين عن الرؤية الانتقادية للعولمة، بأنها تمثل الآتي[2]:

أ. إن العولمة واجهة لإعادة استعمار الدول النامية، وذلك لأن الدول الرأسمالية تسعى في إطار العولمة إلى إنشاء نظام سياسي واقتصادي واحد هو الرأسمالية مهما كانت النتائج .

---

(1)Waltz, Kenneth (2000). Globalization and American power, **National Interest**, (59), Spring.

(2)Mohamed, Mahathir (1999). **A New Deal for Asia**, Kuala Lumpur, Palanduk Publications.

ب. إن الحديث في ظل العولمة عن الاقتصاد العالمي المتكامل والقرية العالمية، وعصر المعلوماتية وسهولة الانتقال لا بد أن لا يخفي بأن الشركاء متساويين.

ج. أصبح في ظل العولمة إزالة الحدود أمام حركة رؤوس الأموال لتنتقل دون قيود أمر ميسور، يقابله عدم السماح لفقراء العالم الثالث بعبور تلك الحدود إلى الدول الغنية، وهكذا تظل الحدود مغلقة كما هي .

د. إن سباق التسلح في ظل العولمة يبقى مستمراً، والضغط على الدول الفقيرة لشراء المزيد من الأسلحة لكي تعوض الدول المتقدمة ما أنفقته على البحث والتطوير العسكري.

ه. وجود ضغوط لرفض أي نقد للعولمة .

3. **الرؤية التركيبية (التفاعلية) للعولمة:** تقوم هذه الرؤية على فكرة أن العولمة هي أمر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكافة عناصره، وذلك عبر الدخول في حوار مع قوى العولمة بهدف التقليل من الخسائر الجانبية التي ترافق العولمة وتعظيم المكاسب، وتفترض هذه الرؤية أن رفض العولمة أو الدخول في مواجهة مع القوى الدافعة لها إنما ينطوي على مخاطر جسيمة، أي لابد من التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة وذلك لأهميتها، ويكون التعامل مبنياً على إستراتيجية التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة، وهذه الرؤية تحبذ فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعاداً ايجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها، فيتم الاستفادة من الفرص الايجابية التي أتاحتها العولمة ومنها: التطور الهائل في التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق، أما الجوانب السلبية التي تبعث كثير من القلق تتمثل في: استمرار

مشاكل الفقر والجهل، والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أمما بأكملها، وتفشي ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جنى ثمار العولمة، مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن الفئات الأوفر حظاً وهاتان الصورتان الإيجابية والسلبية هما وجهان متلازمان للعولمة ويتعين قبولهما والتعامل معهما [1].

وتأسيساً على ما سبق، ورغم كل ما قيل عن العولمة إلا أنه في الحقيقة هناك صعوبة في وضع تعريف معين للعولمة لسبب بسيط، هو أنها ليست نتاج نظرية علمية، أو حركة فكرية معينة كتلك النظريات والحركات الكبرى التي عرفها التاريخ، وإنما وجدت دون أن يسبقها تصور كامل أو نظرية فكرية عميقة الأبعاد، وليس لها افتراضات ومفاهيم ومصطلحات تساعد الباحث على وضع تعريف محدد، وإنما هي نتاج ظروف وتغيرات وتطورات، تجاوزت نطاق هذه النظريات والحركات الفكرية، بل قد لا تعترف بها أصلاً، وتعدها من مخلفات الماضي، إنها نتاج مفردات أخرى كالسوق والكمبيوتر والانترنت والقنوات الفضائية، ومن ثم فإن غاية ما يمكن ملاحظته يوجد عند عدد من المختصين الذين تناولوا هذا المصطلح، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

أولاً: مفهوم العولمة لدى المفكرين الغربيين

تناول عدد من المفكرين الغربيين مفهوم العولمة، إذ يعد الكتاب الغربيون من أولئك الذين تتعاملوا مع المفهوم، وذلك لكون هذه الظاهرة قد انبعثت عن النظام الرأسمالي الغربي، وبرزت تعريفات عديدة حولها، لعل من بينها الآتي:

---

(1) Scholte, Jan A art (2000). **Globalization: A Critical Introduction,** London, **Pelgrave.**P: 32.

- عرض فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ تفسيراً لمفهوم العولمة، والتي تناولها دانييل دريزنر بالنقد، إذ ينطبق هذا المفهوم على " الظاهرة التي يتسم بها عالم اليوم من التداخل الواضح المتزايد في أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول القومية ذات السيادة، أو انتماء لوطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي معين"[1].

- يرى هارس مان مارشال Hares Man Marshal وروبرت ريتشRobert Retch، بأن العولمة " هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي بالتالي إلى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساس لهذه الظاهرة "[2].

- ويعرف غان يونغ لي Gun Young Lee وينغ وونغ كيم Young Woong Kim العولمة على أنها " سلسلة من الإجراءات أو التغيرات الحاصلة

---

(1) دريزنر، دانييل (1997) . يا عولمي العالم .. اتحدوا !!، الكويت، ترجمة عبد السلام رضوان، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (85) ، نوفمبر - ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, ص (39).

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (21).

في المجالات والفعاليات الاقتصادية في مناطق جغرافية متفرقة، من أجل توحيد وظائف نظام الاقتصاد العالمي نحو التكامل والاعتماد المتبادل [1].

نرى ؛ إن هذه التعريفات تلتقي في إبرازها للجانب الاقتصادي على حساب الجوانب الأخرى، كما يلاحظ تغييب الجانب الثقافي والاجتماعي عند تناول العولمة، وهي جوانب على قدر كبير من الأهمية ولها صلة مباشرة بظاهرة العولمة، مع تأكيد المفهوم على تجاوز الحدود الجغرافية للدول القومية، من خلال اضطلاع الشركات الكبيرة التي تكون عابرة للقارات بمهام تتجاوز مفهوم سيادة الدولة.

ثانياً: مفهوم العولمة لدى المفكرين العرب

قدم عدد من الباحثين العرب تصواتهم الخاصة عن مفهوم العولمة وحاولوا تحديد أبعاد هذه الظاهرة التي أخذت تغزوا دول النظام الإقليمي العربي بعد أن شاع ذكرها في الغرب، وقد تعددت التعريفات واختلفت وفقاً للتوجهات التي يحملها واضع كل تعريف، ومن أبرزها الآتي:

- " تعني العولمة وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج " [2].
- " نشوء شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات والمجتمعات والبلدان، وتخضعها لحركة واحدة أو نظام واحد " [3].

---

(1) Young, Gum and Young Wood Kim, **The Globlization of Economg and sptial Implicutions**, South Korea- Hoover Institution for Economc studies 1994 :p 4-5.

(2) العظم، صادق جلال. ما هي العولمة ؟، دمشق، **مجلة الطريق**، العدد (4)، تموز / آب، (1997)، ص (26).

(3) غليون، برهان وسمير أمين (1990). **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دمشق، دار الفكر، ص (16) .

- " ظاهرة شمولية ذات أبعاد معقدة ومركبة ومتداخلة ومتشابكة تعكس الواقع الذي نعيشه على مختلف أوجه الحياة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية" [(1)].

- " ظاهرة تحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة في السابق، وذلك إذا ما نظر إليها في الإطار الاقتصادي"، وهي في الإطار السياسي " ظاهرة تحتوي على عدة قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة في العالم حالياً "، وهي في الإطار الثقافي " ظاهرة تشير إلى بروز الثقافة بوصفها سلعة عالمية تسوق كأية سلعة تجارية أخرى مما يؤدي إلى بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ووسائل ثقافية عالمية الطابع "، وفي الإطار الاجتماعي تعني العولمة " بروز مجتمع مدني عالمي فيه كثير من القضايا الإنسانية المشتركة "[(2)].

- " نظام عالمي أو يراد به أن يكون كذلك، يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات، كما ويشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والايديولوجيا، وهي أيضاً إرادة للهيمنة وبالتالي هي قمع وإقصاء للخصوصية " [(3)].

---

(1) رشيد، عادل . تعريف العولمة، عمان، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 11840 في 6/7/ 1999 .

(2) عتريس، طلال (1999) . مفهوم العولمة، في : **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (44) .

(3) الجابري، محمد عابد (2000) . العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، في: الخولي، أسامة (محرر)، **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (301) .

- " ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم" [1].

نرى؛ إن هذه التعريفات اقتربت كثيراً من مثيلاتها التي أوردها المفكرين الغربيين لهذه الظاهرة، وبالتالي لم تعبر عن المعنى الحقيقي الذي أفرزته هذه الظاهرة على الصعيد العربي، غير أن العولمة بحد ذاتها عملية نشأت في بيئة استعمارية غربية سارت في طريق الغزو المتطور مستندة على مرتكزات الدوائر الاستعمارية، معتمدة على عدد من الأدوات التي تشتمل على مناحي الحياة كافة، إذ جرى التخطيط لها بدقة متناهية لتخلق عالماً أكثر استعباداً كهدف بعيد، تحت مظلة النظام العالمي الجديد الذي قال صانعوه بأنه يجلب مزيداً من العدالة لسكان الأرض، فكانت ظاهرة العولمة هي الثوب الغربي الجديد لهذا النظام، فجرى التعبير عنها عبر فكرة تلبس ثياب جديدة تدلل على وجود نمط عالمي جديد هو امتداد طبيعي لنمو المركز الغربي وانتشاره في الأرض، وكانت للعولمة أشكالاً متعددة استهدف واضعوها اقتلاع ثقافات الآخرين وممارساتهم وإحلال ثقافة الغرب في جميع تلك الأشكال التي يسعون لتغييرها، وهذه الأشكال هي ما يتناوله المطلب التالي.

---

(1) أمين، جلال (2000) . العولمة والدولة، في : الخولي، اسامة (محرر)، **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (153) .

المطلب الثاني: أشكال العولمة في الدول القومية

أدت المتغيرات الدولية التي شهدها العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم، بعد أن أصبحت القطب الوحيد الذي يمتلك قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية ذات مستوى عالي مقارنة بالدول الأخرى، ولما كانت العولمة تعني إكساب الشيء طابع عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة[1]، فأن فهم هذه الظاهرة في ظل الوضع الدولي الجديد وتجلياته، يعكس بشكل كبير رغبة الولايات المتحدة في نشر قيمها وأفكارها ونمط حياتها الذي اعتادت عليه إلى أنحاء العالم، مستندة في ذلك إلى مقومات قوتها التي تتميز بها وعلى أساسها الرأسمالي تشترك فيه مع عدد من الدول الغربية [2].

وقد ظهرت العولمة بأشكال متنوعة ومتعددة تنسجم مع مصالح القوى الداعمة والمؤيدة لظهورها، بما يتناغم مع الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى للقوى العظمى في مختلف الميادين والحقول التي تشمل كافة نواحي النشاطات الإنسانية، ولعل من أبرز أشكال العولمة:

1. العولمة السياسية

برزت ظاهرة الاعتماد المتبادل في الواقع المعاصر بصورة واضحة عن المراحل السابقة في تاريخ العالم، ويعني الاعتماد المتبادل أن كل دول العالم تعتمد

---

(1) الجابري، محمد عابد (1997) . **الهوية .. العولمة .. المصالح القومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (136) .

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (43) .

على بعضها، وتؤثر في بعضها الآخر، وتتأثر بها ومن ثم فما يحدث في أي دولة يؤثر بدرجات متفاوتة على الآخرين بأشكال مختلفة [1].

وقد شهد العالم المعاصر أوضاعاً سياسية وخصوصاً متباينة التأثير، فالولايات المتحدة الأمريكية راعية العولمة اعتمدت سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية، كان كثير منها مع أعداء سابقين لتلك الحرب، مثل اليابان وألمانيا، وذلك بهدف منع قيام أي قوة من تهديد المصالح الأمريكية، ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديداً في المستقبل، وتدعم أولئك الخصوم؛ على نحو ما فعلت حين دعمت حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد الاتحاد السوفييتي السابق أبان الحرب الباردة، كما دعمت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفييتية والصينية، وزرعت اليهود في فلسطين المحتلة، ليكونوا في مواجهة العرب والمسلمين، واستخدمت مواردها المالية الضخمة في إيجاد حلفاء لها، يعتمد عليهم، وما مشروع مارشال والاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الحليفة والصديقة إلا نماذج على ذلك [2].

لكن الأوضاع السياسية التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين والتي كان من أهمها تحول النظام العالمي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية الذي تهيمن عليه قوة واحدة، وانهيار الاتحاد السوفييتي

---

(1) أبو عامود، محمد سعد (2007) . **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص (102) .

(2) بكار، عبد الكريم (2013) . **العولمة طبيعتها - وسائلها - تحدياتها التعامل معها**، عمان، دار الأعلام للنشر والتوزيع، ص (22) .

وانتهاء الحرب الباردة، والرغبة في الهيمنة والسيطرة وتأمين الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى من قبل الدول العظمى في أنحاء العالم المختلفة، كل ذلك وغيره من أحداث سياسية متسارعة ومتوالية، منح الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لتمرير الشكل السياسي من ظاهرة العولمة وبأسلوب جديد ونظرة مختلفة [1].

ونمت في هذا الشكل السياسي للعولمة ظاهرة الاعتماد المتبادل التي اقترنت فيها تأثيرات حدوث اضطرابات داخلية في أي من الدول القومية على الدول الأخرى بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، فالدول المجاورة تواجه مشكلات نزوح أعداد كبيرة من مواطني هذه الدول التي تشهد وقوع اضطرابات فيها، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار ويخلق مشكلات للدول المستقبلة لهؤلاء النازحين في مجال إيوائهم وتوفير الخدمات الإنسانية لهم، كما تخشى الدول الأخرى من انتقال هذه الاضطرابات إليها في ظل التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، ومن خلال التأمل في هذا يتضح بجلاء أن ما تم من انفجار سياسي نحو التغيير قد عبر اللغة وحدودها والحواجز القومية والعقبات السياسية، وحدث بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة[2].

وهنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي لنشر أفكارها وقيمها على صعيد الشكل السياسي للعولمة، معتمدة في ذلك على مبادئ الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، ونظام الأمن الجماعي، وهي مبادئ تقوم على الآتي:

---

(1) طشطوش، هايل عبد المولى (2014) . **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، ص(22).

(2) كليفلاند، هارلان (2000) . **ميلاد عالم جديد**، القاهرة، ترجمة : جمال زهران، المكتبة الأكاديمية، ص (43).

أ. **الديمقراطية الغربية:** يعد المذهب الفردي هو الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه الديمقراطية التقليدية وما بني عليه من نظرية للحقوق والحريات الفردية الطبيعية، وعلى هذا المذهب قامت الديمقراطية الغربية، لكن الأمر المهم الذي غاب عن بال كثير من الدارسين والمهتمين بالشأن السياسي يكمن في عدم التفريق بين الليبرالية والديمقراطية، فالمذهب الليبرالي الذي ينادي بحرية الفرد والإصلاح الاجتماعيّ، لا يطابق الديمقراطية بمعنى حكم الأغلبية والتصويت المباشر والمساواة أمام القانون، لكن التيار الليبرالي ساند الديمقراطية عندما دفعته مصالحه المادية، فهو يرى فيها الشكل المناسب للحكومات الإنسانية،، لكن هذا التيار لم يمانع وضع ضوابط وقيود ثقيلة على التطبيق الديمقراطي متستراً بمفهوم غامض مثل المصلحة العامة، فالديمقراطية الحقيقية توفر حتماً درجة من التوازن تكفي لإقناع الفئات والطبقات الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية الرئيسية بأهمية التعايش معاً، وبضرورة القول بقواعد الممارسات الديمقراطية التي تقتضي الإنصياع لرأي الأغلبية ومنع الأقلية من محاولة فرض رأيها ومصالحها بالقوة على الآخرين، وهو الأمر الذي عادة ما يمر عبر عملية تاريخية طويلة معقدة تختلف في طبيعتها وفي الفترة الزمنية التي تتطلب إنجازها كما أنها قد تتفاوت من مجتمع لآخر ولتحقيق الديمقراطية الحقيقية لا بد من توافر الحد الأدنى من الاستقرار الإقليمي اللازم لإنجاح التوازنات الداخلية المختلفة كون معظمها في العادة تكون امتداداً لمؤثرات خارجية [1].

---

(1) حيدر، محمود (2005) . الديمقراطية كمشكل فلسفي أيديولوجي، الشارقة، **مجلة الرافد**، العدد (90 ، مارس، وزارة الثقافة والإعلام، ص (49) .

وعلى العكس من هذه المفاهيم التي تقوم عليها الديمقراطية المثلى تتصرف الولايات المتحدة، فهي تدعي أنها راعية الديمقراطية الحديثة في العالم وحاملة الرسالة الإلهية في نشر العدالة والخير، لكنها تنتهك حرمة الفرد في مشاهد كثيرة لها نقائضها في القوانين الأمريكية وفي دستور المؤسسين، ابتداءً بالضرب والاعتقال أثناء المسيرات السلمية والتظاهرات المطلبية مروراً بتفتيش المنازل والإضطهاد والحبس القهري لفترات طويلة دون تحقيق أو محاكمة تحت مسمى مكافحة الإرهاب، وانتهاءً بعدم الاكتراث بالمطالب الجماهيرية بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، إنها سلوكية الدولة العظمى في عالم اليوم، عالم ما بعد انتهاء أحد النقيضين الجاذبين لأمم في قطبين [1].

ومع ما تقدم؛ فإن الديمقراطية الغربية - الأمريكية - لها ثلاث عناصر رئيسية هي[2]:

أولاً: التعددية (تعددية التكتلات): وتشمل تعددية الأحزاب وجماعات المصالح من أجل تلبية مصالحها .

ثانياً: الليبرالية (التحريرية): وتقوم على حرية الفرد وحماية الحريات السياسية والمدنية.

ثالثاً: البراغماتية (الذرائعية): وتتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية ومدى صدقها .

ويتضح مما تقدم؛ إن نمط الديمقراطية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تسويقه وعولمته على العالم، هو نمط مفرغ من محتواه، يقوم على

---

(1) حوات، محمد علي (2006) . **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص (108).

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (48-49) .

شكلية المؤسسات وإضعاف دور الجماهير (الأكثرية) لحساب دفع وتفعيل الأقلية، وأصحاب الأموال[1].

ب. **حقوق الإنسان:** يقوم المفهوم الأمريكي لحقوق الإنسان على رؤية ليبرالية تؤكد على قيم الحرية وتجعلها في مرتبة أعلى من قيمتي العدل والمساواة، إلا أن النصوص الدستورية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعلق بحقوق الإنسان تشير إلى التمييز بين الإنسان الغربي والآخرين، وفي الحقوق بين المواطنين والأجانب والمهاجرين بالإضافة إلى التمييز بين البيض والسود، كما تعطي الرؤية الأمريكية الأولوية إلى الحقوق الفردية وتحديداً منها الحقوق المدنية السياسية ثم تليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أنها لم تصادق لحد ألان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حين أنها صادقت في عام (1992) على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2].

وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض العقوبات الاقتصادية على عدد من شعوب دول العالم، إذ حاصرت كوبا منذ عام (1959) على الرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدقت عليه (137) دولة تشجب حصار كوبا ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فقط، ثم جاءت عقوبات مجلس الأمن الدولي ضد العراق التي

---

(1) تشومسكي، نعوم (1998) . **إعاقة الديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (391).

(2) الخطيب، نادر زايد (2005). **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ص (84) .

فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990- 2013)، وكانـت انتهاكـاً لحقوق شعب بأكمله فحصدت أرواح (1.5) مليـون ونصـف مـواطن كـان مـن بينهم الأطفال الرضع وذوي الإمـراض المزمنـة وكبـار السـن، كـما ألحقـت الأذى بالملايين الآخرين الذين عانوا الجوع والمرض والحزن، وأن العقوبات التي فرضت على العراق دمرت كرامة وحقوق أفراد الشعب فيه وكانت ذات أشـكال قبيحـة من جراء المعاملات القاسية والوحشية والتي تحط من كرامة الإنسان[1].

إن سياسة فرض العقوبات كانـت تمـارس مـن خـلال مقاربـة القـوة التـي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية وفرض الإرادة المنفردة التـي تعتـزم السـير في خططها التي تخـدم مصـالحها الذاتيـة فطبقتهـا تجـاه: العـراق، كوبـا، ليبيـا، إيران، السودان ودول كثير غيرها، مهما كانـت العواقـب المترتبـة عـلى الحريـات والحقوق لشعوب هذه الدول، وادعائها بأنها مسئولة عن الأوضاع السياسـية في المنطقة، لاسيما ما يتعلق بالحريـات العامـة ومسـتوى مـا يتحقـق مـن مسـائل المشاركة السياسية [2].

وتحمل العولمة مضموماً ترك نوعين من الآثار على قضية حقوق الإنسان، هما:

أولاً: الآثار الإيجابية: تبرز هذه الآثار فيما تتركه مـن تطـورات وتحـديات تقنية واتصالية سهلت الإطلاع على الانتهاكات التي تتعرض لها شعوب العـالم في مناطق مختلفة، مما أتاح للمنظمات والهيئـات الدوليـة المعنيـة بمجـال حقـوق

---

(1) شبلي، سعد شاكر (2013). **الإستراتيجية الأمريكية تجـاه الشرق الأوسـط**، عـمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص (82).

(2) الحارثي، فهد العرابي (2004). **أمريكا التـي تعلمنـا الديمقراطيـة.. والعـدل** - بـيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام، ص (102) .

الإنسان بناء شبكة عالمية تربط بين هذه المنظمات والهيئات، بما يمكنها الوقوف ضد هذه الانتهاكات، والضغط على الحكومات من أجل حماية الحقوق والحريات الأساسية لشعوبها[1].

ثانياً:الآثار السلبية: تكمن خطورة الدعوات الأمريكية والغربية في ميدان التدخل الإنساني في كونها أخذت تجرد مبادئ حقوق الإنسان من طبيعتها العالمية لتجعلها أداة من أدوات العولمة التي باتت تستخدم لخرق أركان السيادة الوطنية لكثير من دول الجنوب، لاسيما تلك التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاجتماعية بحكم الظاهرة الاستعمارية التي قسمت حدودها بشكل اعتباطي وفقاً لمصالح القوى الاستعمارية، وبحكم الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل بعض حكومات دول العالم الثالث ضد بعض فئاتها وجماعاتها المحلية، وهو ما دفع إلى دخول كثير من تلك الدول في دوامة الحروب والصراعات الداخلية التي استنفذت كثير من طاقاتها البشرية وقدراتها الاقتصادية وتعرضها لخطر التمزق والانحلال[2].

ج. **نظام الأمن الجماعي:** تقوم فكرة الأمن الجماعي على ضرورة قيام المجتمع الدولي بإحباط أي عدوان أو ردعه أياً كان مصدره، وذلك من أجل ضمان السلام الدولي، وأن ذلك يتم بمواجهة العدوان بقوى متفوقة عليه، وليس من خلال اللجوء إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية، على أن يتحقق هذا التفوق عبر إيجاد الآثار الرادعة التي تضمن استقرار الوضع الدولي القائم،

---

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (51) .

(2) العزاوي، دهام محمد (2014) . **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص (9) .

ومفهوم السلام الدولي، في ظل نظام الأمن الجماعي، هو مجموعة القيم التي لا تقبل التجزئة أو المساومة؛ لأن تجزئتها تقود إلى أوضاع من التمييز أو المحاباة لا تخلو من الثغرات مما يسهل للعدوان تحقيق أهدافه من دون مقاومة فعالة، بمعنى آخر فإن العدوان على أي دولة بعيدة كانت أو قريبة، كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية، لا بد من أن يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله [1].

ويشتمل مفهوم الأمن الجماعي على جانبين، الأول وقائي سلبي، ويتمثل في الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع العدوان أو التهديد للأمن الدولي، والثاني علاجي إيجابي، ويتمثل في الإجراءات اللاحقة على وقوع العدوان[2].

وقد تم اعتماد نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة بعد أن بدأ تطبيقه في العلاقات الدولية مع قيام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، إذ إنه يهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته أو أوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك بتنفيذ تدابير دولية جماعية تكون قوة ضاغطة ومضادة لمحاولات ذلك التغيير، ونظام الأمن الجماعي لا يلغي التناقضات القائمة بين مصالح الدول أو سياساتها وإنما يستنكر العنف المسلح أداة لحلها ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل السلمية، ويمر في عصر القطبية الأحادية باختبارات شتى: في الكيفية، وفي التطبيق، وازدواجية المعيار وغلبة المصالح الوطنية للدول الكبرى، وهي اختبارات عسيرة يمكن أن تطيح بفكرة الأمن الجماعي برمتها لمصلحة فكرة الأمن القومي للدولة العظمى، وهذا خطر كبير على النظرية كلها، بعد أن أمكن للولايات المتحدة الأمريكية، من

---

(1) كلود، أنيس (1964). **النظام الدولي والسلام العالمي**، القاهرة، ترجمة : عبد الله العريان، دار النهضة العربية، ص (91) .

(2) شهاب، مفيد (1968). **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ص (5).

خلال قرارات استصدرتها ضد عدد من دول العالم الثالث من مجلس الأمن باسم الأمن الجماعي مخالفة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يمثل عمل المجلس، لأنه دستور العلاقات الدولية[1].

2. العولمة الاقتصادية

أمكن تلمس هذا الشكل من أشكال العولمة في العديد من الدول المستهدفة من القوى العظمى التي وجدت أن ارتفاع أو انخفاض في سعر سلعة إستراتيجية كالنفط أو القمح، من شأنه أن يؤثر في اقتصادات جميع الدول المنتجة والمستهلكة لهذه السلعة على السواء إيجاباً أو سلباً تبعاً لظروف كل منها، وإذا ما حدثت أزمة مالية أو اقتصادية في أي إقليم في العالم امتدت آثار هذه الأزمة إلى باقي دول العالم، وهذا ما حدث بالفعل في أزمة النمور الآسيوية عامي (1997 – 1998)، التي تمثلت في انهيار قيمة العملة في عدد من دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أدى إلى انهيار اقتصادات هذه الدول امتدت آثارها إلى جميع دول العالم بما في ذلك الدول القوية اقتصادياً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، كما واجهت الدول المنتجة للنفط العديد من المشكلات نتيجة هذه الأزمة [2].

وتعرضت الاقتصادات المختلفة في أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية إلى أزمة مالية عالمية حادة، عُدت هي الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير الذي حدث عام (1929)، إذ بدأت هذه الأزمة أولاً في الولايات المتحدة

---

(1) شكري، محمد عزيز (1998). الأمن الجماعي، **في: الموسوعة العربية**، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية/القانون، دمشق، رئاسة الجمهورية العربية السورية، ص (628).

(2) أبو عامود أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص (103) .

الأمريكية في (أيلول 2008)، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل: الدول الأوروبيـة، والـدول الآسـيوية، والـدول الخليجيـة، والـدول الناميـة التـي يـرتبط اقتصـادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقـد وصـل عـدد البنـوك التـي انهـارت في الولايـات المتحدة الأمريكية خلال عام (2008) إلى (19) بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد مـن الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عـددها (8400) بنكـاً، ولم تكـن هذه الأزمة جديدة ولم تكن مفاجئة، وإنما سبقتها تـداعيات وكانـت لهـا بـوادر بدأت في (7 شباط 2007) جراء عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، تكثفت جراءها عمليات الإفـلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت تسري في جسد الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصـاد الأمـريكي باعتبـاره الاقتصـاد الأضخم أو المتعدي التأثير عالمياً [1].

لذلك يسعى مؤيدو العولمة إلى فرض نموذجهم الاقتصادي الذي يتطلب تحقيق الاندماج العالمي في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطـار يقـوم عـلى رأسـمالية الأسـواق وحريتهـا كي تصـبح سـوقاً واحدة، تخضع لقواعد قانونية واحدة مشابهة للسوق في الدول العظمـى، بمـا يحقق المصلحة الغربية في نظام الاقتصـاد والغايـة الرئيسـة في حقـل التجـارة

---

(1) عبد الخالق، أحمد (2009) . كلمـة في افتتـاح المـؤتمر العلمـي السـنوي الثالـث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانـب القانونيـة والاقتصـادية للأزمـة الماليـة العالمية للفـترة مـن (1-2 أبريـل) ، **مجلـة البحـوث القانونيـة والاقتصـادية**، عـدد خـاص، المنصورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ص (3).

الخارجية وانتقال الرساميل، إذ أن غاية هذا النظام تعظيم الأرباح الخاصة، ومنها الأرباح الناجمة عن الاحتكارات، مما يتطلب إزالة القيود الخارجية أمام صادراته من سلع وخدمات ورساميل، وذلك تجنباً لتعرض نظام الاقتصاد الغربي للركود والفساد، أو تعرضع لتغيرات داخلية فد تؤثر في سماته الأساسية[1].

وقد استفادت الدول العظمى وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الدول الغربية، من وجود المؤسسات المالية كالبنك الدولي (1944)، وصندوق النقد الدولي(1945)، ومنظمة التجارة العالمية (1994)، في تعزيز شيوع العولمة الاقتصادية، وذلك لما كان لها من دور في خدمة السياسات الاقتصادية في تلك الدول التي سعت إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة بالقرب من حدودها، بعد أن أذاب ما بين دول العالم من حواجز مانعة للتبادل التجاري والاقتصادي، وأزال العوائق الجغرافية والجمركية، وحرر التجارة، وسهل من انتقال رؤوس الأموال وجعلها حرة طليقة تحركها الشركات المتعددة الجنسية كيفما تشاء بما يخدم المصالح والأهداف الإستراتيجية للقوى العظمى[2].

3. العولمة الثقافية

كثرت تعريفات الثقافة وتعددت، إلى الحد الذي يجعل من الصعوبة الوقوف على معنى دقيق ومحدد، أو مجال وميدان معين لهذه الكلمة، فهي مفهوم

---

(1) الأطرش، محمد (2000). حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (260)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (10).

(2) طشطوش، مرجع سابق، ص (21) .

نسبي متغير في مجرى الزمان، ويجب إعطاؤه محتوى ومنظور بالنسبة إلى الوضع العصري، دون إهمال للماضي [1].

ويؤدي التنوع الثقافي للبشرية دوراً في معادلة التوازن الضرورية لديمومة البعد الحضاري الإنساني الذي قام منذ فجر تاريخها، لكن الهيمنة السريعة للعولمة الثقافية المعتمدة على لغة الصورة ومعطيات التكنولوجيا المتقدمة تعد من الظواهر التي تهدد هذا التنوع الثقافي، إذ هناك جزءاً كبيراً من مخاطر التكنولوجيا التي يسعى الإنسان إلى ابتكارها أملاً منه في أن تساعده على حياة أفضل، فإذا بها تفرض منطقها عليه وتوجه حياته في مسارات ربما لم تكن في حسابه، وذلك لأن التكنولوجيا الحديثة حولت الإنسان تدريجياً من حالة التميز التي تتوفر لدى الأفراد إلى حالة التوحد النمطي التي يعيشها الأفراد سواء في ميدان الإنتاج الذي يحل فيه خط الإنتاج محل ابتكارات الأفراد، أو في مجال الاستهلاك الذي تسيطر فيه الوجبات السريعة والمعلبات والملابس النمطية، وفي مجال التفكير من خلال ما تطرحه القوى المسيطرة على إمبراطوريات الإعلام في عصر العولمة من قضايا نمطية يراد من خلالها إخفاء الثقافات الخاصة في طرق التفكير، بما يؤدي إلى طمس الهويات الثقافية للأمم، وهذا الأثر لا يختلف في طبيعته عن أثر الاعتداء على هوية الإنسان داخل الأمة الواحدة [2].

وعليه ؛ فقد باتت العولمة الثقافية أمر واضح في نطاق انتشار العديد من الأفكار والقيم والسلوكيات بين دول العالم، ويكون انتقال هذه الأفكار من

---

(1) عيسى، حسام (1999). نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، وهذا عكس ما يدعيه منظرو العولمة، في: **العولمة**، القاهرة، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، ص (55).
(2) أمين، مرجع سابق، ص (64).

الدول الأكثر قدرة على التأثير في هذا المجال إلى الدول الأخرى الأقل قدرة، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها من الإمكانات التي تجعل منها قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال عبر امتداد تأثيرها الثقافي إلى باقي دول العالم، فضلاً عن الدور التي تؤديه دولاً أخرى على المستويات الإقليمية [1].

ووفقاً لمتطلبات النظرة الموضوعية عند الحديث عن العولمة الثقافية، فلابد من التطرق للإيجابيات التي لا يستطيع أحد إنكارها للوسائل الثقافية والتكنولوجية المتطورة التي أفرزتها ظاهرة العولمة، لكن هذه الوسائل تحتاج إلى شعوب وأمم قوية الإيمان بتراثها وحضارتها وعمق تاريخها وأمجادها، لا تتنصل من ثوبها الثقافي وهويتها القومية، تحسن استخدام هذه الوسائل لأنها سيف ذو حدين، فإذا لم يحسن استخدامه كان كله سلبيات، وإذا أحسن هذا الاستخدام تحول إلى إيجابيات وعناصر قوة ترفد الحضارة والمسيرة الثقافية، ومن أبرز هذه الإيجابيات التي لا بد من مراعاتها والانتباه إليها بدقة من قبل المجتمعات النامية الآتي[2]:

أ. الوسائل التقنية الحديثة كالحواسيب وما يرافقها من وسائل اتصال، فهي بحد ذاتها وسائل معرفة ومعلومات هائلة، تساعد الأفراد والمؤسسات سواء العلمية أو البحثية أو التعليمية بسهولة للحصول على المعلومات التي تريدها بسرعة، مما يزيد فرص التثقيف والتعليم لدى الشعوب.

ب. تقدم هذه الوسائل آفاقاً جديدة من المعرفة للإنسان، وتسهل عليه الطريق من خلالها لمعرفة الخالق وتعميق الإيمان به وآلائه وبتعاليم الديانات السماوية.

---

(1) أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، ص (105) .

(2) طشطوش، مرجع سابق، ص (49) .

ج. تساعد تقنيات الاتصال المختلفة في زيادة الاتصال الجماهيري وتقريب المسافات بين نقاط مختلفة ومتباعدة في العالم، بما يتيح المجال للإنسان إنجاز الأعمال الخاصة بنشاطاته وأعماله دون عناء مادي أو معنوي، وتحقيق المكاسب التي تعود بالنفع والفائدة عليه وعلى المجتمعات.

4. العولمة الاجتماعية

وجدت الدول الراعية لظاهرة العولمة أن ظروف الاعتماد المتبادل تستوجب التأثير في كافة جوانب النشاط الإنساني، فبرزت العديد من القضايا ضمن المجال الاجتماعي للعولمة وكانت أكثر تأثيراً من بقية الجوانب، بعد أن شمل ذلك التأثير كافة الأبعاد الاجتماعية التي تتعلق بحياة الأفراد اليومية وطرق حياتهم ومعيشتهم، بعد أن تهيأت الظروف الملائمة للعولمة من خلال وسائل الإعلام التي اخترقت الحواجز الأرضية ودخلت البيوت دون استئذان، فضلاً عن مساهمتها في تنامي كثير من الظواهر الاجتماعية السلبية كازدياد معدلات البطالة في العديد من دول العالم، وارتفاع نسب الجريمة والفساد، إلى جانب انتشار المخدرات [1].

نرى؛ إن الدوائر الراعية لأشكال العولمة التي أخذت تغزو دول العالم كافة المتقدمة والنامية والفقيرة، تسعى إلى دمج العالم كله في سوق عالمية واحدة على الصعيدين السلعي والخدمي بأوسع مفهوم لهما، وفق نظام نواته الولايات المتحدة الأمريكية، ومحيطه القوى الرأسمالية الكبرى في العالم، وتكون العلاقة بين النواة والمحيط من جهة وبين بقية العالم علاقة تهميش وتحكم صارم، وذلك بالاعتماد على:

---

(1) طشطوش، **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، مرجع سابق، ص (60) .

1. **مظاهر الهيمنة الأمريكية الناجمة عن:**

أ. التقدم التقني.

ب. سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على السوق العالمية.

ج. الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية العالمية، وفي مقدمتها البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

د. الانتشار الثقافي المتزايد لأسلوب الحياة الأمريكية بحيـث تتجـه إلى تشـكيل ثقافة كونية.

2. **قدرات الدول الرأسمالية الكبرى المتمثلة في:**

أ. مراكز التكنولوجيا العالمية.

ب. حركـة رؤوس الأمـوال مـن خـلال الـتحكم في الأسـواق الماليـة الهامـة وفي المؤسسات المالية الدولية.

ج. الموارد الطبيعية المتوافرة لديها.

د. وسائل الاتصالات والإعلام الجماهيري.

ه. امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الثاني

أثر ظاهرة العولمة في الأمن القومي للدول القومية

تعد حماية الأمن القومي من أبرز مهام الدولة القومية التي تحـرص عـلى المحافظـة عـلى بقائهـا ضـمن نطاقهـا الجغـرافي ومجالهـا الـوطني، بعيـداً عـن التدخلات الخارجية التي تقف بالضـد تجـاه مفهـوم السـيادة وممارسـة الدولـة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضـها وثرواتهـا الطبيعيـة، والدولـة القوميـة هي نَقيض العولمة، كما أن الأمن القومي ونتيجة لطبيعته يكون من أكثر الأبعاد مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العـالم وإلغـاء الحـدود الجغرافيـة وربـط الاقتصادات والثقافات والمجتمعـات والأفـراد بـروابط تتخطـى الـدول وتتجـاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

إن الدول القومية كانت دائمـاً تمثـل الوحـدة الارتكازيـة لكـل النشـاطات والقرارات والتشريعات، لكنها أصبحت في ظل العولمة مجرد وحدة ضمن شـبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطـاً، فـالقرارات التـي تتخذ في دولة سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل الـدول، والتشريعـات التـي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة عـلى اهـتمام العـالم بـأسره، والسياسـات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تـأثيراً حاسـماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

يتناول المبحث الثاني أثـر العولمـة في الأمـن القـومي للـدول القوميـة مـن خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المجالات المستهدفة من ظاهرة العولمة في الدول القومية.

المطلب الثاني: أثر العولمة على صناعة القرار في الدول القومية.

المطلب الأول: المجالات المستهدفة من ظاهرة العولمة في الدول القومية

تسعى الدول الداعمة للعولمة لفرض أشكال العولمة على كافة الدول في العالم عن طريق استهداف بيئة الأمن القومي في الدول القومية، كون هذه البيئة هي المجال الأرحب الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية السائرة معها في نهج العولمة التغلغل فيها، بعد أن استفادت الأطراف الدولية الداعمة للعولمة من التقدم الحاصل في وسائل الاتصال والمواصلات، وتزايد الدعوة إلى التعاون الاقتصادي، ونمو فكرة القرية الكونية الواحدة في ظل العولمة، فيما تبذل الدول القومية جهوداً حثيثة لتوفير بيئة أمن قومي ملائمة فيها، ويعد أمر تحقيق الأمن القومي من الوظائف التقليدية للدول القومية كونه يتطلب توفير الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من التهديدات التي قد يتعرض لها، وقد جاء عصر العولمة ليوجد وظائف غير تقليدية تتمثل في عدد من القضايا والإشكاليات الأمنية الجديدة التي باتت تواجه الدولة القومية، الأمر الذي يفرض تطوير مفهوم الوظيفة الأمنية للدولة، وتحديث أساليب أدوات هذه الوظيفة [1].

وتقسم بيئة الأمن هذه إلى قسمين رئيسيين هما:

1. **البيئة الداخلية:** تتمثل هذه البيئة في النظم والأوضاع السياسية، والاقتصادية ، والثقافية والاجتماعية السائدة داخل المجتمعات، وهي التي تحكم التفاعلات التي تتم في الدول القومية، وبالتالي فهي محددات أساسية لصنع سياسات الدول ونشاطاتها.
2. **البيئة الخارجية:** ويمكن تقسيم البيئة الخارجية من الناحية الجغرافية إلى:

---

(1) أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص (43)

أ. **البيئـة الإقليميـة**: تسـعى الأطـراف الداعمـة للعولمـة لفـرض قيمهـا في الأقاليم كافة، لأنها تعـرف جيـداً أن الـدول لم تعـد بمعـزل عـن المتغـيرات التـي تحـدث في الإقلـيم التـي تتواجـد فيـه، إذ باتـت المشـكلات الإقليميـة مشـتركة، وأصبحت سريعة الانتقال من دولة لأخرى، ولا يمكن لأي دولة أن تواجه تهديداً خارجياً دون أن يتوافر لها قاعدة داخلية قوية وثابتة، وبـدون تـوافر ذلـك فـإن الدولة ستنهار من أساسها أمام أي ضغط خارجي، لذلك سـعت أطـراف العولمـة لاسـتهداف الأمـن القـومي في محاولـة لفـرض السـيطرة السياسـية والاقتصـادية والثقافية والعلمية أو السيطرة على التكنولوجيا، والحـد مـن رفـع مسـتواها، أو التدخل بالقوة العسكرية أو ضم الأراضي واختراق الحدود[1].

ب. **البيئة العالمية:** توافرت قناعات عالمية بأن السياسات العامـة المتبعـة من قبل دولة مـا لا يقـتصر تأثيرهـا عليهـا، وإنمـا تمتـد أضرارهـا أو منافعهـا إلى العديد من الدول الأخرى، وذلك بفعـل ثـورة الاتصـالات والمعلومـات، والتحـول نحو اقتصاد عـالمي أكـثر تكـاملاً في ظـل عولمـة القـوانين، والقواعـد الاقتصـادية، والقيم والمعايير السياسـية، والثقافيـة، والاجتماعيـة، خاصـة بعـد نمـو مشـكلات عالمية كالبيئة واستخدام الموارد، والإرهاب، والهجرة.

وهنا سعت الدول الداعمة للعولمة من أجـل التـأثير في الأمـن القـومي في الدول القومية من خلال استهدافها للمجالات الآتية:

1. **المجال العسكري**: تبنت الدول الداعمة للعولمة أساليب متعددة مـن أجل شيوع ظاهرة العولمة في المجـالات العسـكرية، بعـد أن وجـدت أن النظـرة

---

(1) أبو عامود، محمد سعد (2008) . **النظم السياسية في ظـل العولمـة**، الإسـكندرية، دار الفكر الجامعي، ص (288) .

المعاصرة لمفهوم الأمن القومي لم تعد مقتصرة على الأمن العسكري، بل غدا مفهوماً مجتمعياً بما هو ذي صلة بالجميع من كافة جوانبه، وهو ظاهرة حركية متطورة، وليس حالة سكونية جامدة، يتفاعل مع المرحلة الزمنية، ومع أمن الوحدات السياسية والإقليمية الأخرى، والوضع الدولي وتوازن القوى فيه [1].

ومما لا شك فيه فإن القوة العسكرية تمثل العنصر الحاسم والهام في تقرير قوة أية الدولة، وهي الأساس الذي يرتكز عليه الأمن لأي مجموعة بشرية، لذلك أولت الأمم اهتماماً كبيراً وعلى مدار التاريخ بتنمية قوتها العسكرية، ومنحت ذلك عناية فائقة أكثر من غيرها من العناصر والمقومات، وفي التاريخ شواهد كثيرة تثبت صحة هذه الفرضية، إذ قامت الإمبراطوريات والممالك ببناء الجيوش العظيمة، واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال هذه القوة العسكرية الفائقة، فكانت القوة العسكرية بالنسبة للمجموعات البشرية هي العنصر الذي يجلب بقية عناصر القوة كالموارد الغذائية أو الهيبة السياسية أو الراحة النفسية، وأصبحت من العناصر الهامة والمؤثرة في قوة الدولة، والعنصر الأول الذي من خلاله تحقق الدول القومية أمنها القومي، خاصة أن هذه الدول وعلى مدار التاريخ الإنساني لم تكن تعيش في مأمن من المخاطر والاعتداءات، لذلك شكلت القوة العسكرية العنصر الأبرز والأهم لضمان حماية الدولة لمقدراتها الاقتصادية والبشرية وحماية حدودها الجغرافية [2].

---

(1) أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص(289).

(2) طشطوش، هايل عبد المولى (2012) . **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ص (77).

ولجأ بعض قادة الدول القومية لإستخدام القوة العسكرية مع القوى الأخرى التي تقوم عليه دولهم، في تعزيز مكانتهم أو تحقيق التماسك الإجتماعي من خلال صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية التي تعاني منها مجتمعاتهم [1].

وما أن استبشر العالم خيراً بانتهاء الحرب الباردة على أساس أن ذلك سينهي حالة الصراع الذي شهده العالم في مجال بناء القوة العسكرية، حتى جاءت ولادة النظام العالمي الجديد الذي أحدث أزمة قوية هزت المجتمع العالمي بأسره وعرضت الأمن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط للخطر وهي حرب الخليج الثانية عام (1991)، الأمر الذي أعاد القوة العسكرية إلى المقدمة في تقرير مصير الأمن والسلم الدوليين، وأحدث خللاً كبيراً في ميزان القوى الدولي وعرض الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، والأمن القومي لدول المنطقة إلى تهديدات حقيقية، فكان ميدان الحرب ساحة لاختبار أحدث ما توصلت له التكنولوجيا العسكرية في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة التكتيكية أو حتى الأسلحة الإستراتيجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الدول المتحالفة معها[2].

وبرزت ملامح العولمة العسكرية بعد ولادة النظام العالمي الجديد عام (1991)، إذ دعا عضو مجلس الشيوخ الأميركي ريتشارد لوغار Richard Lugar حلف الأطلسي الناتو إلى التدخل ودعم أي من أعضائه كالولايات

(1) دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف (1985) . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ص (198).

(2) توفيق، سعد حقي (2006) . **مبادئ العلاقات الدولية**، ط 3، عمان، دار وائل للنشر، ص (173) .

المتحدة الأمريكية، في حال تعرض مصالحها الحيوية للتهديد وخاصة مصادرها النفطية، وهذا التدخل يكون مبرراً بالبند الوارد في الفصل الخامس المتعلق بالدفاع المشترك، بعد أن لاقت هذه الفكرة تأييد أعضاء الحلف من أوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبي الذين يتعلق تزودهم بالطاقة بالاتحاد الروسي. وقال لوغار حرفياً: " على الأطلسي أن يدرك أنه لا فرق عملياً بين عضو يتعرض لوقف تزوده بالطاقة، وآخر يتعرض لحصار عسكري وغير ذلك من العمليات العسكرية على حدوده" [1].

ويشكل الفصل الخامس من ميثاق حلف الأطلسي سبب وجود هذا الحلف، كونه ينظر إلى أن الاعتداء على أي عضو من أعضاء الحلف كأنه اعتداء على جميع الأعضاء، ويرتبط تفسير هذا الفصل بأمن الطاقة عند وقف تزويد أي عضو بالطاقة، الأمر الذي يسمح لذلك العضو بالحصول على دعم باقي أعضاء الحلف، وبالتالي يمكن تأويل البند الخامس كأنه يعني أن وقف تزويد أي عضو بالطاقة يشكل عدواناً أو عملاً عسكرياً، علماً أن معظم دول حلف الأطلسي لا تملك مصادر للطاقة خاصة بها، وبهذا فقد جاء تحول حلف الأطلسي، منذ انتهاء الحرب الباردة إلى منظمة أطلسية تقوم بمهمات عالمية، ليتخطى نهائياً النقاش الذي استمر طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي بشأن بقاء نشاطه داخل مجال دول الحلف أو خارج ذلك المجال، الأمر الذي جعل كافة مناطق العالم مرشحة لتكون داخل مجال حلف الأطلسي بموجب ذلك التحول، أي أن نطاقها أصبح عالمياً، ومع شركاء عالميين، لكن ذلك لا يعني أنه أصبح منظمة عالمية. فهو منظمة أطلسية، ولكن تفسير مادته الخامسة يحمل مفاعيل عالمية.

---

(1) Dempsey, Judy (2006). U.S. senator urges use of Nato defense clause for energy, **International Herald Tribune**, 28/11.

وأصبح الحلف يسير في سياق تطوير قدرات وآفاق سياسية تؤكد على مواجهة المشاكل والاحتمالات التي قد تطرأ في العالم أجمع، وهذا ما شكل تغييراً هائلاً صب في صالح العولمة العسكرية الذي نمت بوادره بعد تدخل الحلف في أفغانستان عام (2001)، لتشمل العراق عام (2003) [(1)].

ثم برزت ملامح أخرى تتعلق بالسيطرة على طرق الملاحة البحرية الإستراتيجية، وذلك من قبل البحرية العسكرية المعولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أخذ التحكم بالبحار والتجارة يشكل جبهة إضافية غرضها تطويق القوى الكبرى في أوراسيا الصين وروسيا، وهذه هي بالتحديد أهداف مبادرة الأمن للحد من انتشار الأسلحة النووية (ISP)، وأهداف تشكيل القوات البحرية المعولمة، ثم بدأت الشبكة البحرية التي خلقها حلف الأطلسي وحلفاؤه بالتشكل بعد مشاركة أكثر من أربعين دولة في المناورات البحرية التي جرت بحر عُمان والمحيط الهندي عام (2007)[(2)]. وهذا ما يهدد تزود الصين بالطاقة، كما يهدد التجارة الدولية بين إفريقيا وأوراسيا عبر المحيط الهندي.

2. **المجال الاقتصادي**: أدرك العالم الغربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945) أن الاستعمار العسكري قد فات أوانه، بعد أن نشأت في العالم مفاهيم جديدة لاستثمار القوة، فاتجه نظر العالم الغربي نحو الحقل الجديد القائم على المال والأعمال والاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتمثل ذلك بظهور صندوق النقد والبنك الدوليين، فكانت حجر الأساس لعولمة أطلسية سعت إلى تسييد أصحاب الأعمال وإضعاف التكتلات العمالية، لذا بدأت القوى السياسية في

---

(1) Nazemroaya, Mahdi Darius (2007).http://www.globalresearch.ca.

(2) Chief, Naval (2007). **U.S. has no plan to attack Iran**, Xinhua News Agency, 17 April, p: 25.

العالم الغربي تنظر إلى دول العالم النامي على أنها مادة خام يمكن تشكيلها وتوظيفها بحسب رؤى القوى الغربية النافذة ومصالحها، ثم برزت حركة العولمة في أعقاب الحرب الباردة (1991) لتعبر عن قوة لاقتصاد والثقافة المتوفرة لدى الدول الصناعية[1].

وفي المجال الاقتصادي بات على المجتمعات المستهدفة من العولمة أن تذعن لمقررات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية المكرسة لتحرير التجارة الدولية، وإجبار كافة الدول على التحول الفوري إلى النظم الرأسمالية من خلال ما يعرف بعملية الخصخصة دونما مناقشة أو اعتبار لظروف تلك الدول، وما تؤدي إليه هذه المقررات من عواقب وخيمة اقتصادية واجتماعية على مواطنيها [2].

ويكاد الباحثون والخبراء المتخصصون في شؤون العولمة يتفقون على أن منظمة التجارة العالمية أحد أهم أجهزة العولمة وأخطرها، بل أنها تمثل حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فلو اختلفت أي دولتين فيما يخص الاتفاقية، فالحكم للجهاز القضائي للمنظمة ذاتها، ولا يجوز اللجوء إلى أية جهة خارجية، وتمثل هذه المنظمة إلى جانب صندوق النقد والدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أخطر ثالوث عولمي

(1) بكار، مرجع سابق، ص (17).

(2) وهبان، أحمد (2007). **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ط 5، الإسكندرية، ألـيكس لتكنولوجيا المعلومات، ص (82).

عرفته البشرية، وتقوم الأهداف المعلنة التي تسعى إليها منظمة التجارة الحرة على الآتي:

1. رفع المستوى المعاشي للدول الأعضاء.
2. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
3. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
4. تسهيل الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
5. خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
6. إقرار المفاوضات أساً لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية.

وبشكل عام فإن منظمة التجارة العالمية التي ظهرت عام (1995) في أعقاب ما يطلق عليه جولة الأورغواي عام (1994)، تهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم التبادل التجاري العالمي بما يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية، والتحرير الكامل للتجارة بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية (راشد، 1996 : 150). (أنظر ملحق رقم 1 اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية).

ثم أصبح الواقع الاقتصادي العالمي الجديد في ظل العولمة الاقتصادية لا يسمح للدول الصغيرة والمتوسطة أن تجني ثمرة ذات قيمة وسط المنافسة الشرسة التي نشأت بين الكيانات الاقتصادية الكبرى، وقد وعت الدول الأوروبية هذه الحقيقة، فسارعت إلى تحقيق وحدتها الاقتصادية التي جعلت

منها كياناً كبيراً أصبح يمكنه التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية مـن جانـب، والنمور الآسيوية من جانب آخر[1] .

ومن جراء هذه الحقيقة فقد باتت العولمة تمثل حالة سلبية للدول الفقـيرة، بعد أن أزداد الفقراء فقراً، الأمر الذي سبب لهم عدم الأخذ بوسـائل العولمـة التـي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات وانتشار وسائل الاتصالات الحديثـة، فضـلاً عـن عـدم قدرة الدول الفقيرة من الانضـمام لمنظمـة التجـارة العالميـة، وعـدم فـتح الأسـواق والحدود للشركات العابرة للقارات وعدم الاشتراك في حلبة العولمة الاقتصادية، حتى بات عدم الالتحاق بالعولمة يمثل أحد الأسباب الرئيسة للفقر [2] .

ومعنى هذا أن الجانب الاقتصادي يمثل الأصل في ظاهرة العولمة وبامتياز، لـيس فقط في طبيعتها وطبيعة الفاعلين فيها أو المـبشرين بهـا، بـل في آلياتهـا وأدوات اشتغالها ومنظومة القيم الجديدة الدافعة بها على مستوى الاقتصـاد أولا، لأنهـا تلامس حياة الأفراد في المجتمعات، ثـم تنتقـل إلى مسـتويات السياسـة والثقافـة والفكر وما سواها، أي المستويات المتعلقة بنشـاطات الأفـراد والجماعـات التـي هي روافد لذلك المستوى الاقتصادي، إذ يراد لهذه المستويات أن تساير فلسـفة العولمـة الاقتصـادية، وأن تتكيـف مـع معطياتهـا، وأن تتـأقلم وتقلباتهـا، وأن

---

(1) طاهر، حامد (2008) . العولمة وكيف تكون لصالحنا ؟، فـي : الـدغامين، زيـاد خليـل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار **الرازي**، ص (267) .

(2) الجوهري، محمد الجوهري محمد (2005) . **العولمة والثقافة الإسلامية**، القاهرة، دار الأمين، ص (87).

تنصهر في صلبها، وألا تبدي أي تمنع، أو ممانعة لسياساتها في الزمن والمكان. ومعناه أيضاً أنه ما دام رأس المال عصب الاقتصاد وروحه وهو الأصل ونقطة الانطلاق في عملية إنتاج الثروات المادية وغير المادية، فإن السياسة والعلم والتكنولوجيا والثقافة والفكر، إنما هي روافده التي تفتح له سبل التوسع، وتفسح له مجال تسريع دورته الطبيعية في الإنتاج هذه دونما حواجز حدودية، أو ممانعة سياسية، أو عصيان بالثقافة، أو تمنع على خلفية من الدفاع على الخصوصية، أو حماية للهوية، أو دفع بمنطوق الذاتية أو الاختلاف [1].

نرى؛ إن الاقتصاد ورأس المال واستناداً لما تقدم، يضيقان بالحدود الوطنية والتشريعات المحلية في الدول القومية، ويناهضان الممانعة الناتجة من طبيعة النظم السياسية في تلك الدول، والخصوصيات الثقافية، أو المميزات الكامنة في منظمة القيم والمثل، فإن تكريس العولمة وإشاعة منظومتها وترويج أفكارها الدافعة بمداها، هو الأمر الذي عملت عليه الدول الداعمة للعولمة من أجل تجاوز كل ذلك، من أجل خلق فضاء اقتصادي يتماشى بصلبه مع الاقتصادات والسياسات والثقافات ومنظومات القيم الاجتماعية وسواها .

3. **المجال الجغرافي**: تؤدي الجغرافيا دوراً في مدى توافر الموارد الطبيعية وأماكن وجودها في الدول القومية، إلى جانب العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والتاريخية، الأمر الذي أثر في توزيع الأنشطة الاقتصادية في عالم اليوم بعد شيوع ظاهرة العولمة التي أخذت بدورها تؤثر في توزيع هذه الأنشطة

---

(1) اليحياوي، يحيى (2008). العولمة : التباس الظاهرة ولبس المفهوم، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي،** عمان، دار الرازي، ص (19).

الاقتصادية وطبيعتها إلى درجة كبيرة كبيرة، بعد تضاءل الدور الذي كانت تلعبه الحدود بين الدول في طبيعة الأنشطة الاقتصادية، فالعديد من الدول سعت إلى تقليل تأثيرات الحدود عبر تقوية التعاون المشترك في المناطق الحدودية التي كانت في الماضي تعاني من التهميش والتأخر الاقتصادي، وأصدق مثال على هذا تكون الاتحاد الأوروبي [1] .

ويشير الواقع الجغرافي بأن الدول القومية تسعى منذ نشوئها على تكريس ثقافة الوطنية، والعمل على نشر الوعي المكاني تجاه الوطن، ورسم الفواصل الحدودية التي تمكن المواطن من الإحساس بقيمة بقعته الجغرافية التي لم تدرك وحش العولمة إلا بعد صار أكثر توحشاً وسعى لجعل العالم أكثر تجانساً بغير حدود أو تخوم، وهو ما يطلق عليه بالعولمة الاستعمارية، وهي رفض القطبية المتزايدة بين الأقاليم، وجعل العولمة الاقتصادية ثقباً في الخريطة الجغرافية لأجل تهميشها وإقصائها [2].

لكن ظهور مفهوم العولمة الجغرافية جاء ليعلن عن إعادة تنظيم الحيز أو المساحة في كوكب الأرض بين القوى الغربية المهيمنة، عبر تقاسم مناطق النفوذ والأسواق في العالم، بدعوى الشراكة تارة والتكاملية والاعتمادية تارة أخرى، ولعل خير مثال على تلك العولمة الجغرافية المزعومة لاقتسام النفوذ، الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الأفريقية التي تعد منطقة نفوذ للقوى

(1)Mackinnon, Danny and Andrew Cumbers (2007). **An Introduction to Economic Geography: Globalization, Uneven Development and Place**, New York, Prentice Hall.P: 376.

(2) إسماعيل، بليغ حمدي . موت الجغرافيا..تاريخ صراع العولمة مع الخريطة، القاهرة، **جريدة الشعب الجديد**، العدد (114) في 27 كانون الأول (2013).

الأوروبية التقليدية، لاسيما فرنسا، التي باتت تشعر بقلق كبير إزاء الإستراتيجية الأمريكية والصينية الجديدة في أفريقيا [1]، وقد دفع هذا الأمر الذي الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي للهجوم على بعض الأصوات التي تعالت بشأن قيام الفرنسيين بالتطلع من أجل إلى إعادة استنزاف ثروات القارة الأفريقية ومواردها الأولية [2].

وبهذا فإن قوى العولمة تحاول إبقاء الدور المركزي لدى الدول القومية في الشؤون الدولية على مستوى الجانب الجغرافي، لأن الدول القومية تصبح أقل قوة وهي تنتشر بسبب الانحلال التي تحدثه العولمة، وتتجاوز حدودها من قبل المنظمات غير الحكومية العابرة للمجتمعات، والمنظمات الاجتماعية الجديدة التي تناشد القيم الكونية، وفي الوقت نفسه ترى العولمة أن الدول تحتاج المؤسسات الدولية في عمليات الإصلاح والتقوية بطرق ملائمة، كونها تتعامل مع التدفقات العابرة للقوميات في العالم المعاصر بطريقة فعالة ومنصفة، لذلك؛ فإنّ إعادة إنعاش الأمم المتحدة ضروري للغاية لأجل تحقيق الاستقرار العالمي، وبتغير السياسة تحت تأثير العولمة، تتحول طبيعة الدولة القومية، ويتطور المجتمع المدني فيها بسرعة، وتزدهر السيطرة التي تمارس على المستويات الإقليمية والعالمية، وهنا تصبح الحاجة أكبر إلى تطوير الجغرافيا السياسية لمواكبة هذه التغيرات، وهذا النوع من الجغرافيا تطور فعليًا منذ الحرب العالمية الثانية، ليسمح بالانتقال عبر أنظمة عالمية مختلفة تركزت حولها السياسة الدولية:

---

(1) حسن، مرجع سابق، ص (174).

(2) مرعي، نجلاء (2010). الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، **مجلة البيان السعودية**، التقرير الاستراتيجي السابع، ص (434).

فالنظام العالمي الديمقراطي الليبرالي الجديد قد عوض الحرب الباردة، وفي الآونة الأخيرة، تم النظر إلى الحرب على الإرهاب جزءاً من نظام متحول يؤكد بزوغ الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة عالمية[1].

وقد وجد الاستثمار الخارجي من قبل الشركات الكبرى أن الجغرافيا تشكل عائقاً أمام استثماراتها بعد أن وجدت ترحيباً من الدول النامية التي سهلت دخولها، لكن تلك الشركات استغلت وجودها في الدول النامية لتدخل أفكارها الرأسمالية في مجال التصنيع والإدارة والتسويق والأنماط السلوكية، ولا يخفى صلة هذه الشركات بالمؤسسات المالية الكبرى في العالم التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية على قراراتها، الراعي الأول للعولمة والتي عملت من خلال هذه الشركات في تحرير النظام الرأسمالي العالمي، كما أحكمت سيطرتها على جزء كبير من مقدرات الشعوب الفقيرة، ومجالات التصنيع فيها، بعد أن عززت التكنولوجيا وثورة الاتصالات عمل أدوات العولمة التي لم تمنعها حالة نشوء أحوال قد تربك عملها أو تعيقها، ليأتي دور التدخل العسكري واستخدام القوى العسكرية كوسيلة فاعلة لها، متذرعة بحجج واهية: كالحرب على الإرهاب، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات[2].

---

(1) موراي، ورويك (2013) . جغرافية العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، الكويت، ترجمة سعيد منتاق، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (397)، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص (223).

(2) المومني، رياض (2008) . واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة، في: الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار **الرازي**، ص (360).

4. **المجال الاجتماعي:** يتعلق جزء كبير من هذا المجال بالهوية التي هي الرابطة الروحية الضميرية بين الفرد وأمته، والتي بمقتضاها يتم إعلاء شأن الأمة ورفع مكانتها بين بقية الأمم، مثلما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركاً لمقومات ذاتية أمته وخصوصيتها التي هي في ذات الوقت تعبر عن عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم، والتي تفرض على الأفراد العمل دوماً من أجل الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانهيار إلى جانب اعتزاز الفرد برموز أمته وإجلالها واحترامها والولاء لها، وتتمثل أبرز مقومات هوية الأمة في الدين، واللغة، والسلالة، والتاريخ، في حين يشكل العلم (البيرق) أحد أهم رموز تلك الهوية الجامعة للمجتمعات [1] .

ويأتي طرح مسألة الهوية، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الشعوب والأمم، كلما كان هناك تحدٍّ أو تهديد خارجي أو شعور بالتهميش والإحباط، وهذا شيء طبيعي جداً، فهو أسلوب من أساليب تأكيد الذات، الفردية أو الجماعية، وإعادة ترتيب علاقاتها بمحيطها من أجل إثبات الوجود وتحقيق الاستقرار والطمأنينة، وقد تطرح الدول مسألة الهوية من منظور الحفاظ على الخصوصية الفردية(العرق) أو الخصوصية الجماعية (الهوية الوطنية) [2].

وأوجدت تطورات ظاهرة العولمة عدد من الضغوط الاجتماعية في بيئة الأمن القومي في الدول القومية، كان من أهمها:

أ. **ازدياد معدلات الجريمة في مجتمعات الدول النامية** : ساهمت سياسات العولمة المتتابعة بازدياد معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة في مجتمعات الدول

---

(1) وهبان، مرجع سابق، ص (82).

(2) الجابري، محمد عابد (2011) . **الهوية .. العولمة .. المصالح القومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (7) .

النامية، وذلك بسبب سهولة التنقل بين دول العالم، وتوفر وسائل الاتصال ومرونتها، إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال، وقد كشفت الإحصائيات الدولية بأن نسبة الجرائم قد ازدادت وتطورت أنواعها مع التطور الحضاري والتقني الذي يشهده العالم [1]. وهناك أنواع من الجرائم تطورت أكثر من غيرها بهدف تحقيق المنافع الشخصية والمكاسب المادية، ومن هذه الجرائم:

أولاً: تجارة المخدرات: تشير التقارير إلى أن بيع المخدرات والمتاجرة بها قد ازداد على مستوى العالم وذلك لسهولة انتقال هذه المواد من بلد وآخر بسبب ازدهار التجارة العالمية وقلة مراقبة الحدود إضافة لتوفر وسائل النقل السريعة وسهولة تحويل الأموال عبر الأجهزة الحديثة والمتطورة، وتعد الدول النامية هي مسرح زراعة وإنتاج وتصدير المواد المخدرة إلى إنحاء العالم المختلفة، ومن أكثر الدول المنتجة التي تتاجر بهذه المواد هي: أفغانستان، وبوليفيا، كمبوديا، وإيران، وباكستان، وبيرو، وتايلند، وتعد الدول الصناعية هي أكبر مستهلك للمخدرات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[2].

ثانياً: جرائم غسيل الأموال: وهي تلك العمليات التي يسعى من خلالها مرتكبوها إلى إخفاء حقيقة هذه الأموال ومصادرها والناتجة عن مصادر غير مشروعة، وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف عليها ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا، وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم غسيل

---

(1) منشورات معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (1997). **حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة**، بيروت، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص (115) .

(2) طشطوش، **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، مرجع سابق، ص (65).

الأمـوال يصـل إلى (1.5) تريليـون دولار سـنوياً، أي حـوالي (8%) مـن إجـمالي التجارة العالمية[1].

ثالثاً: جرائم الدعارة والاتجار بالرقيق من النساء والأطفال: تواجه الدول الفقيرة التي تعاني من أزمات مالية وتفشي البطالـة مـن هـذه الجـرائم، في ظـل انتشار ما يعرف بظاهرة أطفال الشوارع، إذ يصبح هؤلاء الأطفال فريسة سـهلة لممارسـة الجريمـة بأنواعهـا المختلفـة مثـل: الـدعارة، والاتجـار غـير المشروع بالأطفال[2].

ب. تنمية الولاءات والانـتماءات العرقيـة والطائفيـة والقبليـة : أفـرزت العولمة آثار سلبية سيئة عديدة، رغـم أن هـدفها المعلـن هـو تحويـل العـالم إلى مجتمع واحـد مـترابط متـآخي متكامـل، فقـد بـرزت دعـوات تنـادي بـالتقوقع القومي والعرقي والاثنـي والطـائفي والمـذهبي والفئـوي الضـيق، وذلـك نتيجـة تخوف هذه الجماعات والطوائف والأعـراق مـن أن تـذوب هويتهـا، وتـنطمس شخصيتها فعمدت إلى التشبث بالقومية والطائفية، وذلك من أجل الحفاظ على أصالتها وثقافتها وبالتالي هويتها المميزة لها عـن غيرهـا وخاصـة أن العولمـة قـد قلصت من دور الدولة القومية وأضعفت من سلطتها[3].

---

(1) منصور، ممدوح محمود (2003) . **العولمة دراسـة في المفهـوم والأبعـاد**، الإسـكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص (104) .

(2) البداينة، ذياب (2004) . التحديات الأمنية في عصر العولمة، عـمان، **مجلـة الدراسـات الأمنية**، العدد (1)، حزيران، مديرية الأمن العام، ص (104).

(3) طشطوش، **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، مرجع سابق، ص (70).

نرى؛ إن الآثار السلبية آتي تركتها العولمة في المجالات المستهدفة في الـدول القومية كانت أكثر مـن أن تـحصى وتعـد، لكـن بعضـها قـد يأخـذ أولويـة عـلى البعض الآخـر، لـذلك فـإن تلـك الآثـار أخـذت تـؤرق حكومـات الـدول الناميـة والفقيرة، نتيجة تزايد الخلافات السياسـية والمشـكلات الاقتصـادية والاجتماعيـة التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضـها إلى حـروب أهليـة طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التـي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو أثنية أو دينية أو طائفية، وذلـك لشـعور هـذه الجماعات بالغبن أو الظلم الواقع عليها بعد هضـم حقوقهـا أو الانتقـاص منهـا، مما أشغل مجتمعات هذه الدول بقضايا جانبية ضيقة وأبعـدها عـن مشروعهـا الحضاري والإنساني.

لذلك؛ بات أمر التعامل مع العولمة يفـرض عـلى الـدول الناميـة والفقـيرة كواقع لا يمكن إنكاره، خاصـة بعـد تراجـع النظريـات الكثـيرة في مجـال الدولـة وسيادتها ودورها في فرض سلطانها وبسط هيمنتها على إقليمها، لصـالح ظـاهرة العولمة والتغيرات الجذرية التي شهدها العالم والتي حولته إلى قرية صغيرة، وما رافقها من ثورة هائلة في وسائل الاتصال ووسائل الإعلام والمواصلات، الأمر الذي أوجد واقعاً جديداً من التفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: أثر العولمة على صناعة القرار في الدول القومية

تعد عملية صنع القرار من مخرجات النظام السياسي في الدول القومية التي تتوزع السلطة فيها على أساس القيم داخل المجتمع كما يقول ديفيد استون[1]، ويتداخل هذا المفهوم مع عملية صنع السياسة العامة التي هي" المرحلة المحورية في العملية السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مقبول للمشكلة "[2].

ومن أهم الجهات الرسمية في عملية صنع القرار يمكن الوقوف عند الآتي:

1. **رؤساء الدول القومية:** يعد رؤساء الدول من ابرز الفاعلين في عملية صنع السياسات العامة في الدول القومية، وغالبا ما لا توجد حدود مكتوبة لصلاحيات هؤلاء، وإن وجدت فلا يجري الإلتزام بها، وهم بذلك قد أصبحوا هدفاً رئيسياً للعولمة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت في ظل مشروعها الداعي إلى العولمة، إلى التأثير سياسياً في الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي، وذلك عبر آلياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاتصالية التي سبق ذكرها، ويمتد تأثير العولمة على صانعي القرارات في تلك الدول، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم عدة وسائل من أجل الضغط على صناع القرار في الدول القومية، وذلك وفق طريقين هما: تقديم

---

(1) دورتي، مرجع سابق، ص (305).

(2) عبد القوي، خيري (1989). **دراسة السياسة العامة**، الكويت، دار ذات السلاسل، ص (45).

الدعم المالي والعسكري والأمني لصناع القرار المؤيدين للعولمة والولايات المتحدة الأمريكية كونهم يحملون أفكاراً قريبة من توجهاتها ولا يخالفون أو يعارضون سياساتها ومشاريعها التي تخص مصالحها الحيوية، وإجبار هؤلاء الرؤساء ودولهم لتسهيل فرص تنفيذ هذه السياسات مقابل محافظتها على ديمومة بقائهم في السلطة، وإيجاد مختلف المبررات لاستمرارهم ودعمهم، أما صناع القرار المعارضين للعولمة والولايات المتحدة الأمريكية، فتقف بالضد منهم وتعمل على إضعاف دورهم على الصعيد الداخلي والخارجي، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حلفائها بالضغط عليهم عبر وسائل الإعلام المختلفة عبر ممارسات التضليل الإعلامي، كما تقوم باستخدام الوسيلة الاقتصادية عن طريق المقاطعة والحصار، وان تطلب الأمر فإنها تستخدم الوسيلة العسكرية [1].

2. **السلطة التشريعية:** وهناك القرار السياسي الذي يتم اتخاذه من قبل هيئات معينة في الدول القومية، وان هذه الهيئات تكون مرتبطة ومشكلة طبقا لأوضاع دستورية أو ما يمكن تسميته البيئة الداخلية لصناعة القرار [2].

وتعد السلطة التشريعية من أهم هذه الهيئات التي تعمل آليات العولمة على استهدافها والتحرك عليها بغية التأثير من خلالها على السياسة العامة في الدول القومية، إذ تمثل هذه السلطة العامل الرئيسي في عملية صنع السياسة العامة غير أنها ما زالت مقيدة حسب ظروف الواقع الذي تعيشه كثير من الدول القومية، وخاصة النامية منها، فأدى ذلك للتقليل من فاعليتها في صنع السياسات العامة،

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (90) .
(2) دورتي، مرجع سابق، ص (315) .

لذا فان العولمة وعرابتها الولايات المتحدة الأمريكية وعبر شركاتها متعددة الجنسيات عمدت للتحرك الجاد نحو العديد من مرشحي هذه السلطة من اجل توظيف سياساتها عبر آليات العولمة وخصوصاً الاقتصادية والمالية. غير أن دور السلطة التشريعية في الدول النامية قد تراجع بفعل عدم الاعتمادية من قبل دعاة العولمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها قد فرضت على الدول إتباع سياساتها في مختلف المجالات خاصة تلك التي لها أبعاد سياسية وتخدم التوجهات والمصالح الغربية، لكن يبقى دور السلطة التشريعية في المصادقة على مثل هذه السياسات،من خلال عرضها أمام البرلمانات كمشاريع قرارات أو اتفاقيات ثنائية وغيرها[1].

3. **السلطة التنفيذية:** لقد كانت السلطة التنفيذية – تاريخياً - هي التي تحتكر صناعة القرار لتتمكن من السيطرة على الإدارات التي تستخدمها سواء الدبلوماسية أو العسكرية، لذا كانت تلك السلطة تتسم بالوحدة والسرية في عملها بالاعتماد على جمع المعلومات الإستراتيجية، والعمل بسرعة للرد على أي طارئ دون الحاجة لطرح المشكلة للنقاش في أوساط الرأي العام [2].

وتتحمل السلطة التنفيذية مسؤوليات كبيرة ومؤثرة في عملية تنفيذ القرارات والسياسات التي يرسمها النظام السياسي في الدول القومية، هذه الأنظمة التي تعرضت لهجمة قوية من النموذج الأمريكي المراد عولمته، وذلك عبر وسائل شتى تستخدمها من أجل التأثير والضغط على السلطات التنفيذية وموظفيها، يأتي التهديد بكشف فضائحها المالية في مقدمة تلك الوسائل تجاه

---

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (91) .

(2) دورتي، مرجع سابق، ص (315) .

موظفين تنفيذين في دول نامية عديدة وخصوصاً في دول أمريكا اللاتينية على أعلى المستويات تورطوا بتلقي الرشاوى من أطراف خارجية[1].

ولم تكشف التجارب بوضوح تورط موظفيين تنفيذيين في الدول العربية على أعلى المستويات بالرشاوي التي تقدمها أطراف خارجية وداخلية تابعة لها، غير أنه لا يمكن إنكار ذلك في عصر العولمة التي زادت في حدة وخطورة هذا الأمر الذي دائماً ما يغلف بالسرية والكتمان الذي يحيط بهذه الارتباطات، كما يلاحظ محاولات أدوات العولمة في سعيها للتأثير على الحكومات من اجل تجزئة السياسة بالاستناد على الشركات متعددة الجنسية التي تحاول أن تحل محل الحكومات الوطنية في ممارسة سلطاتها الشرعية، إذ أن لهذه الشركات استثمارات عديدة في مجالات اقتصادية مهمة في العديد من الدول العربية ومنها (دول الخليج العربي، مصر، المغرب، الأردن، لبنان، تونس) [2] .

4. **القوى غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات العامة:** وهي القوى المادية وغير المادية التي يستمد منها النظام السياسي قوته في صناعة القرار واتخاذه، والتي تشكل جزءاً أساسياً في بيئة القرار ذلك أن النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار ويستمد توجهاته الرئيسية من الأعلى أو من الأسفل، إذ أن النظام يستمده من الأعلى عندما يأتي عن طريق قائد أو زعيم بارز أو

---

(1) مينو، جان (1983) . **الجماعات الضاغطة**، سلسلة زدني علماً، بيروت، ترجمة وتحقيق بهيج شعبان، عويدات للنشر والطباعة، ص (52).

(2) ثابت، أحمد (1998). حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، بيروت، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (76)، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص (87-89) .

ايدولوجية مهيمنة أو حزب، ويستمده من الأسفل عندما يأتي من : الرأي العـام، وجماعات المصالح والضغط، منظمات المجتمع المدني [1]، وكالآتي :

أ. **الرأي العام**: يعد الرأي العام أحد أبرز تلك القوى غـير المادية في صـنع السياسات العامة، وإن نشر العولمة يرتبط بشكل وثيـق بالسـيطرة عـلى وسـائل الإعلام العالمية والوطنية لبعض الـدول التـي تـؤدي دوراً مبـاشراً في التـأثير عـلى الرأي العام السائد العالمي والوطني عن طريق وسائل الإعلام المرئيـة والمقـروءة والمسموعة، وذلك مـن اجـل كسـب التأييـد للأطـراف التـي تؤيـد تقليـد القـيم الغربيـة والأمريكيـة، فضـلا عـلى أن هـذه الوسـائل تعمـل عـلى تشـكيل القـيم والعادات والتقاليد والأفكار التي تبني هوية الفرد[2] .

لذا فإنه بعد تشكيل الرأي العام المناصر للعولمة تبدأ القيادات السياسـية المرتبطة بالغرب باتخاذ مواقف تمهد الطريق للعولمة، إذ يظهر تأثير الرأي العـام على القيادات المسؤولة عـن صـنع السياسـات العامـة عـن طريـق مـا يمكـن أن يضعه من حدود على القرارات الحكوميـة وعـى صـنع السياسـات العامـة، كـما تتمثل في إحجام المسؤولين عادة عن اتخاذ موقف، أو قرار يمكـن لـه أن يواجـه بمعارضة شعبية قوية [3].

ب. **جماعات المصالح والضغط**: تحاول العولمة من خلال تأثيراتها المتعـددة ربط جماعات المصالح بين جميع الدول مع بعضها، وتنطوي مفـردة المصـالح عـلى الفوائد المادية، كما تتضمن أيضاً الأفكـار والمبـادئ والقـيم المعنويـة، وهـي بحكـم

---

(1) دورتي، مرجع سابق، ص (314).

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (94).

(3)إبراهيم، بسيوني (1993). **دور وسائل الاتصـال في صـنع القـرارات في الـوطن العـربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (109).

طبيعتها وأهدافها تماثل جماعات الضغط، غير أنها تختلف عنها بكونها لا تمارس السياسة بالضرورة، فإذا ما سعت إلى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط على السلطة، والتأثير عليها بشكل أو بآخر لغرض دفعها إلى اتخاذ قرارات ملائمة لها عندئذ تتحول إلى جماعات ضغط، وعليه فإن جماعات الضغط هي قطاع من جماعات المصالح، وبوسع كل جماعة مصلحة أن تصبح جماعة ضغط، متى انخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق رغباتها ومطالبها، وهما تسعى العولمة إلى خلف حلقات وصل بين تلك الجماعات التي تتكون من: أصحاب الأموال والبنوك، وأصحاب الشركات الكبرى، والجماعات الدينية، من أجل تأكيد علاقاتها الواسعة مع مختلف مستويات الحكومات، ومن ثم توظيفها للتأثير في صناعة القرارات[1] .

ج. **منظمات المجتمع المدني:** تعرف منظمات المجتمع المدني " بأنها مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصوره ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة "[2].

وتعد هذه المنظمات بمثابة مدارس لتعليم الممارسة الديمقراطية، وذلك لأنها تمارس العمل الديمقراطي داخل أروقتها، من خلال أعضاءها وحوارهم مع الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت قي الانتخابات التي

---

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (96) .

(2) الصبيحي، احمد شكر(2000). " **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (32).

تجري فيها، وبذلك يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والايجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة أو الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه، إذ أنها تُقَوّمْ العملية السياسية وتَقوم بجميع المصالح وتنميتها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، فهي تملك تأثيرا كبيرا في المشاركة السياسية[1].

ومن ناحية أخرى فإن هذه المنظمات تحد من سلطة الدولة من خلال قيامها بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها، وبدور الوسيط، وإذا ما تمكنت منظمات المجتمع المدني في المحافظة على الطابع الاستقلالي لها، فإنها سوف تؤدي دور الوسيط الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، ويضبط آلياتها على وفق نسق معين يقدم متى تطلبت المصلحة الوطنية ذلك. فهي تتحول بهذا الشكل إلى وسائل وطنية جماهيرية لتنشيط الفعاليات السياسية الحرة داخل المجتمع، وقنوات يتم من خلالها تحريك مطالب المواطنين وعرضها على الحكومة' وأداة بين المواطنين والدولة إذ تعاملهم الدولة ليس بوصفهم أفراد عزل بل مواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدرا من الحماية، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية السياسيّة من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضائها تقوم على المساواة والأنصاف وتقبل الرأي الأخر، والاستعداد للمشاركة، والتعاون

---

(1) الصاوي، علي (1993) . التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد(75)،أيلول، ص(108).

والتضامن ولتحمل المسؤولية، والمبادرة للعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة[1].

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات هي إشاعة ثقافة مدنية ترسخ في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، مما يترتب على هذا كله تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية. ومن هنا فان إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم فأن دور المجتمع في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في الوقت نفسه[2].

---

(1) حافظ، عبد العظيم جبر (2007) . **التحول الديمقراطي في العراق الواقع - المستقبل**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص (254).
(2) البيج، حسين علوان (2000). " الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة "، بيروت، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (136).

وعليه، يتمثل التهديد تجاه هذه المنظمات في تعرضها إلى استهداف من قبل قوى خارجية، من أجل السيطرة على الفئات الناشطة فيها من الداخل، وقد برزت جهود العولمة تجاه هذه المنظمات من خلال الحديث المستمر عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فعمدت قوى العولمة على الضغط من أجل تعميق ارتباط منظمات المجتمع المدني المحلي بالخارج، عبر تقديم المساعدات المادية والعينية لها من أجل التحكم بها[1] .

نرى؛ إن الآثار المباشرة للعولمة على صنع القرارات والسياسات العامة، لم تعد مقصورة على مستوى الدولة القومية فقط، وإنما أخذت تشمل العلاقات بين جميع الدول من ناحية، والعلاقات في بنية النظام الدولي من ناحية أخرى، وكان لذلك مقدمات تعتبر هي الأساس لانطلاق ثورة المعلومات، تلك هي ظاهرة الاعتماد المتبادل التي بدأت في الربع الأخير من القرن العشرين، وظاهرة العولمة التي انتشرت في بداية الألفية الثالثة، ثم أوضح تطور العلاقات الدولية بأنها لم تعد علاقات دول فقط، وإنما هنالك فاعلون جدد، وعوامل جديدة، أصبحت فيها درجة اعتماد دولة على دولة ما في أمر من الأمور هي أساس قوة هذه الدولة وليست القوة العسكرية، ثم ظهرت منظمات دولية رسمية أو شبة رسمية أو شعبية تشارك الدول في صناعة القرار.

---

(1) غليون، برهان (1992). بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والداخلية، في: العلوي، سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية **للفترة 20 – 23 كانون الثاني**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص(748).



الفصل الثالث

الأمن القومي العربي

المفهوم و التحديات

المبحث الأول: الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية.

المطلب الأول: التعريف بمفهوم الأمن القومي.

المطلب الثاني: الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: تحديات بيئة الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي.

المطلب الثاني: تحديات دول الجوار الأفريقية لبيئة الأمن القومي العربي.

الأمن القومي العربي المفهوم والتحديات

يقوم مفهوم الأمن على جملة من المبادئ والقيم والأهـداف، والسياسـات المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واسـتقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضـمان قيمهـا ومصـالحها الحيويـة، وحمايتهـا مـن الأخطـار القائمة والمحتملة، داخلياً وخارجياً .

ويعتمد كيان الدولة على الأمن في تحقيق استقرارها وتنميتها ومشـاركتها السياسـية، وتـأمين مصـالحها الحيويـة، وتهيئـة الأوضـاع الملائمـة لهـا للوصـول للأهداف القومية، ويتطلب ذلك وجـود مكونـات رئيسـية، يتفاعـل بعضـها مع بعض، بحيث لم تعد عملية صياغة إسـتراتيجية لأمـن الدولـة مسـؤولية النخـب السياسية الحاكمة فقط، بل أصبحت مهمة تنفيذها تقع أيضاً على الشعوب من خـلال مؤسسـات المجتمـع المـدني ومراكـز الأبحـاث والجامعـات والبـاحثين والمفكرين.

وهكذا أصبح تحقيق الأمن في الدول القومية بمثابة مسؤولية مشتركة بـين الحاكم والمحكوم، وعليه فإن الأمن بلا شك هو أمن الوطن والمواطن، واستخدام المقدرات المتاحة لمواجهة التهديدات القادمة مـن خـارج الحـدود، والتهديـدات الداخلية التي تعرف بالتحديات البيئية الموجودة داخل الحدود.

يتناول الفصل الثالث الأمن القومي العربي المفهوم والتحديات مـن خـلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية.

المبحث الثاني: تحديات بيئة الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي.

المبحث الأول

الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية

تثار حجج كثيرة لتبرير تقاعس الفكر السياسي عن تقنين مفهوم الأمن القومي، فالربط بين هذا المفهوم والدول القومية لم يكن له موضع يذكر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، التي أفرزت عن تعقد مشكلات الأمن القومي في الدول الضعيفة جراء تدخل الإرادات الخارجية في شؤون تلك الدول وفي توجيه قياداتها المحلية بلا وعي . وقد أثبتت الأحداث التي تعيشها الدول القومية الضعيفة ومنها دول النظام الإقليمي العربي، أن المنطق السائد لم يعد يواكب المتغيرات الدولية والإقليمية، إذ بات هذا المنطق يعبر عن سذاجة وبساطة في الطرح رغم الإمكانات الكبيرة التي تتوافر لهذه الدول، لكن اختلاف المدركات السياسية قاد إلى فرض هيمنة الدول الكبرى على كثير من الدول القومية التي لم تكن قادرة على مواجهة التهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي، في ظل غياب التعاون والنظرة المشتركة فيما بينها.

وقد كان من المفترض أن تشكل التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي في الدول القومية ناقوساً يقرع في الأذهان ليذكر الفكر السياسي بواجبه في هذا الصدد، بعد أن ساعدت التناقضات من تدعيم وتفجير هذا الواقع المحزن.

يتناول المبحث الأول الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بمفهوم الأمن القومي.

المطلب الثاني: الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول: التعريف بمفهوم الأمن القومي

يعـد الأمـريكي (ولـتر لـيمان Walter Leman) أول مـن وضـع مفهومـاً محدداً لمصطلح الأمن القومي في عام (1943)، والذي مفاده : " أن الدولة تكون آمنة لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وأنها في حالة التحدي قادرة على حماية تلك المصالح بشن الحرب "، وقد جـاء اسـتخدام هذا المصطلح بعد أن بدأت مفـردة القوميـة (Nationalism) تأخـذ مكانها في القاموس السياسي نتيجة تجاوز الشـعوب حـالات التخلـف والخنـوع والتبعيـة، وذلك بعد أن انتقل الولاء من السلطة إلى الدولة، وأصبح احـترام القـانون يمثـل حالة من الرقي والحضارة، حينذاك تبلور مفهوم الأمن القومي الذي هو بالأصل معـرب عـن المصـطلح الأوروبي (National Security)، كـما ظهـر عـدد مـن المصطلحات إلى جانب مفردة القومية اقترب أغلبها من المشاعر القومية [1].

لذلك فإن مفهوم الأمـن القـومي يعـد مـن المفـاهيم الحديثـة في العلـوم السياسية، وقد استخدم بشكل عملي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مـن قبـل الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشـأت مجلـس الأمـن القـومي الأمـريكي عـام (1947) [2].

---

(1) الباز، عفاف محمـد (1979). الـترابط بـين الأمـن القـومي العـربي والمصـالح القوميـة الأوروبية، القاهرة، **الندوة العلميـة عـن المضـمون السـياسي في الحـوار العـربي الأوروبي،** معهد البحوث والدراسات العربية، ص(24) .

(2) الطويسي، باسم محمد (1997). **الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي - وجهة نظر المثقفين في الأردن،** عمان، دار سندباد للنشر، ص (5).

ثم بدأت مفردة الأمن تحتل مكان الصدارة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأخذت تشغل حيزاً كبيراً في تفكير المسؤولين وأوقاتهم في كافة دول العالم، لأن استتاب الأمن في المجتمع يعني بنائه على الأسس السليمة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباتت مكانة هؤلاء المسؤولين بين أفراد شعوبهم تقترن بمسألة توفير هذا الأمن، وللاعتبارات نفسها احتل الأمن ركناً أساسياً في تنظيم أية جماعة دولية، بعد أن أصبح بقائها يرتبط بتحقيق الأمن بين أعضاء تلك الجماعات وضماناً لديمومة السلام والاطمئنان لديها، لأن الأمن يمنح المسؤولون القدرة على توفير الرفاهية والسعادة لشعوبهم، ولهذا جعل واضعو ميثاق الأمم المتحدة مسألة ضمان الأمن الدولي في المقام الأول منذ اجتماعاتهم الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية، وفعلاً جاء الميثاق ليجعل من استقرار الأمن الدولي أحد المسائل المركزية التي يقوم عليها البناء الدولي الجديد[1].

وأصبح الحديث عن الأمن القومي بعد كل ذلك يأخذ منحى جديد، ينطبق على الدول القومية التي أنشأت في العصر الحديث، بما فيها دول النظام الإقليمي العربي التي يشملها هذا المفهوم عندما تكون منفردة مثلما هو مفهوم ينطبق على الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لأن مصطلح القومي فقد عملياً مدلوله العرقي (الأثني) وأخذ يطرح نفسه كمرادف لمصطلح وطني، وبات قصد الحديث عن الأمن القومي يتحدد في أمن الدولة القومية (البلد)، وهو قصد لا يعني البنى الإدارية والسلطة

---

(1) الحسن، سبعاوي إبراهيم (1983). **الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي**، بغداد، دار الحرية للطباعة، ص (13).

وجهاز الدولة، بل يعني الطريقة التي تشكلت فيها الدولة تاريخياً واستمرت تعيش على أرض محددة وتتكلم بلغة واحدة بشكل أساسي، وتعمل على نشر قيم روحية وثقافية موحدة [1].

وتأسيساً على ما سبق؛ فقد ظل قادة الدول وزعماؤها يثرون الساحة السياسية بمصطلح الأمن القومي الذي يرمون من ورائه زيادة حالة الحماس لدى شعوبهم، بما يبث فيهم روح الغيرة على الوطن وصون ترابه في نفوسهم، وانتظام عقد المجتمع في منظومة تجمع الشمل، وتوحد الكلمة وتنبذ الفرقة والشتات، وتجمع الشعب لمواجهة الملمات، ليكونوا يداً واحدة في مواجهة الأزمات المدنية والعسكرية عبر ضمان التأييد الشعبي لكل ما شأنه الرقي والنماء[2].

وبهذا أصبحت دول العالم بحاجة ملحة إلى صياغة تعريف لمفهوم الأمن القومي لأن تحولات النظام الدولي الذي تعيشه الدول القومية الضعيفة أضحى بين موجتين هما : محاولة مد النفوذ وتوظيف الإمكانات لصالح الدول الكبرى، أو إدراك قيادات الدول القومية الضعيفة لنوع المخاطر وحقيقتها التي يتعين أن تعد نفسها لموجهتها [3].

وقد عبر عدد من المهتمين في علم الاجتماع عن رؤيتهم لمفهوم الأمن القومي عندما قالوا بأنه " قدرة الدولة على حماية كيانها الداخلي من التهديدات الخارجية، بغض النظر عن نوعية تلك التهديدات "، فيما وضع عدد

---

(1) توركماني، مرجع سابق، ص (15).

(2) بن جمعة، مرجع سابق، ص (26).

(3) ربيع، مرجع سابق، ص (32).

من المختصين بالشؤون السياسية والأمنية تعريفاتهم لهذا المفهوم، والتي من أبرزها :

- " هو مفهوم جوهره عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي[1].
- " القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي، في جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والعسكرية والبيئية في الدولة ضد كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية "[2].
- " مجموعة الإجراءات التي يتعين على الدولة، أو مجموعة من الدول، أن تتخذها في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الدولية [3].

" هو جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها

---

(1) ربيع، مرجع سابق، ص (34) .

(2) بن عبد العزيز، خالد بن سلطان (1996) . **مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات**، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع، ص (66) .

(3) الباز، مرجع سابق، ص (26).

من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً، مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية[1].

وبشكل عام صار الأمن القومي مفهوم كلي متعدد الجوانب والمستويات، فالأمن هو فكر قبل تطبيقه على أرض الواقع، لأنه يعد من العلوم الإنسانية التي تشتمل على فلسفة وعقيدة، وهو كبقية العلوم الإنسانية ليس له صفة الثبات الدائم، لكنه متغير وفق تطورات الفكر الإنساني، أما الأمن عند التطبيق فهو ضرورة إنسانية تضرب جذورها في أعماق تاريخ الجنس البشري، فمنذ بدء الخليقة وجدت لكل مخلوق الآلية والوسيلة للدفاع والبقاء [2].

وتشير هذه التصورات إلى أن الأمن القومي هو مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها، كما أن المبادئ النظرية لمفهوم الأمن القومي، وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية، إنما هي أسس تصاغ نظرياً وتنفذ إجرائياً بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها، ومن ثم كانت مبادئ الأمن القومي وثوابته هي جوهر السياسة العليا للدولة ومحورها، هذه المبادئ التي تعني تأمين كيان الدولة من أجل تحقيق الاستقرار، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة الأوضاع الملائمة للوصول إلى الأهداف القومية، وذلك يعتمد على مكونات رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية تتفاعل فيما بينها، كما أن مفهوم الأمن القومي في الدول لا يقوم من فراغ، بل أنه يأتي جراء مواجهة الدول الأخرى

---

(1) مراد، علي عباس (2005) . **مشكلات الأمن القومي - نموذج تحليلي مقترح،** أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ص (12).

(2) توركماني، مرجع سابق، ص (15).

ومفاهيمها الأمنية أولاً، ومواجهة وحدات النظام الدولي الأخرى ومبادئها وأهدافها وسياساتها ثانياً، أي أن الدولة تواجه مشكلات شتى، بعض مصادرها من داخل الدولة، وبعضها مصدره الوحدات الدولية الخارجية [1].

وعلى العموم ؛ فقد تطور مفهوم الأمن القومي نتيجة لوجود الدولة القومية في أوروبا، إذ مر هذا المفهوم بالمراحل الثلاث الآتية[2]:

1. **الأمن من خلال القوة:** وهي المرحلة التي نظر فيها إلى الأمن القومي على أنه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وكان التهديد الواضح في تلك المرحلة هو التهديد العسكري وبالتالي فقد ساد مفهوم الأمن هو القوة، وأن امتلاك الدولة للقوة العسكرية هو السبيل لتحقيق أمنها القومي .

2. **الأمن من خلال التنمية:** لم تعد القوة العسكرية تمثل هي التهديد الوحيد للأمن القومي، فقد أصبحت القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عاملاً فاعلاً في العلاقات الدولية ولها وسائلها وأدواتها وتمثل تهديداً لا يقل تأثيراً عن القوة العسكرية، وبالتالي ساد مفهوم الأمن هو التنمية، أي امتلاك الدولة القوة السياسية والاقتصادية وقيام مظاهر التطور الاجتماعي بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية عن طريق التنمية هو السبيل لتحقيق أمنها القومي.

3. **الأمن من خلال القوة والتنمية:** يقوم مفهوم الأمن القومي في هذه المرحلة التي شهدت عدد من التحولات في النظام الدولي، على بعدين هما:

---

(1) بن جمعة، مرجع سابق، ص (27) .

(2) توركماني، مرجع سابق، ص (15)

القوة والتنمية، اللذين يجب تحقيقهما بتوازن من أجل ضمان الاستقرار، وأصبح هذا المفهوم يعني: القدرة على توفير أكب قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني القومي في كافة النشاطات التي تمارسها الدول ضد كافة أنواع التهديدات ومن مختلف المصادر.

وما انتشر مفهوم الأمن القومي بشكل واسع في أوساط السياسة الدولية بحسب ما تقتضيه التحولات السياسية والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، حتى دخل هذا المفهوم إلى الدراسات السياسية العربية في حقبة السبعينيات من القرن العشرين التي شهدت نشاطاً ملموساً في دراسات الأمن القومي العربي بعد أن تناولت عدداً من الأبعاد الرئيسية في الشأن العربي، أهمها : تحديد المفهوم ومصادر لتهديد والقدرة العربية في مواجهة قدرات الآخرين، ومحاولات تحديد نظام أمني عربي فعال، وتحديد متطلبات تحقيق الأمن القومي العربي في ضوء المتغيرات المرتبطة في بنية النظام الدولي [1].

وقد جاء هذا النشاط الملموس في الأبحاث والدراسات العربية التي تناولت مفهوم الأمن القومي نتيجة طبيعية لحاجة المواطن العربي وإلحاحه من أجل الوصول إلى حقيقة الأخطار والتحديات المهددة للأمن القومي العربي والتي تفاقمت بعد حرب (تشرين 1973) التي استخدم فيها العرب سلاح النفط، بحيث وقع تهديد حقيقي لمصالح الدول الكبرى في المنطقة [2].

وتنوعت تلك الدراسات وفق المجموعات الأربعة الآتية:

---

(1) الطويسي، مرجعه سابق، ص (5).

(2) زهرة، مرجع سابق، ص (19).

1. دراسات تتعلق بأصول مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به وبإشكاليات بناء مفهوم عربي للأمن القومي، وتتعرض لتحديات الأمن القومي العربي، ومنها على سبيل المثال دراسة الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك [1] .

2. دراسات تطبيقية حول مناطق محددة كأمن الخليج العربي، وأمن البحر الأحمر، وأمن البحر الأبيض المتوسط، ومنها على سبيل المثال:

أ. دراسة علي الدين هلال [2].

ب. دراسة محجوب عمر[3] .

ج. دراسات تتعلق بالجانب الاقتصادي كالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، والأمن القومي والتنمية الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال دراسة جلال الدين معوض[4].

---

(1) علي، خالد تحسين (1984) الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك، **مجلة شؤون عربية**، العدد (35)، يناير، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص(97 - 131) .

(2) هلال، علي الدين (1979) . الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (9)، سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (98) .

(3) عمر، محجوب (1981) . أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (30)، أغسطس، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (23).

(4) معوض، جلال عبد الله (1984) . الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بيروت، **مجلة دراسات عربية**، العدد (20)، دار الطليعة، ص (110).

د. دراسات تتعلق بالتطور السياسي والأمن القومي والعمل العربي المشترك والوحدة العربية، ومنها على سبيل المثال دراسات كل من: الهيثم الأيوبي[1]، وعلي الدين هلال [2].

ثم ظهرت مدرسة نقدية في الدراسات الإستراتيجية في بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين، لفتت النظر إلى ضيق مفهوم الأمن القومي التقليدي، كونه يركز بشكل مفرط في تعريفه للتهديد على الناحية العسكرية البحتة والمصدر الخارجي، فاهتمت برأي الباحثين الذي تكلموا عن الأمن القومي من خلال النظر إلى قضايا الصراعات المحلية والحروب العرقية، أو محاولات التخريب التي تبع من الداخل، وكذلك مصادر التهديد غير العسكرية والمجتمعية، مثل مشكلات المرض، وسوء الإدارة المالية، وتكاثر الديون، أو سوء التخطيط الناجم عن الإدارة السيئة لشؤون الدول، بحيث أدى تراكم هذه المشكلات إلى ظهور ما سمي بالدول الفاشلة أو الدول المنهارة، والتي أصبح بمقتضاها أن أية ممارسة للسيادة غير ذي معنى على الإطلاق، كما في حالة الصومال منذ عام (1997)، وافغانستان بعد عام (2001)، والعراق بعد عام (2003)[3].

وقد أفرزت أحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية والحروب التي شنتها ضد أفغانستان عام (2001)،

---

(1) الأيوبي، الهيثم (1985) . الأمن القومي والوحدة العربية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (42) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (148) .

(2) هلال، علي الدين (1979) . الوحدة والأمن القومي العربي بيروت، **مجلة الفكر العربي**، العدد (11-12)، أغسطس/ سبتمبر، ص (93) .

(3) بن جمعة، مرجع سابق، ص (28) .

العراق عام (2003)، عن مجموعة من الدروس التي دفعت دول العالم لإبلاء مفهوم الأمن القومي الأهمية اللازمة، وكان من أبرز تلك الدروس ما يلي[1] :

1. تأكيد الأهمية المطلقة لقضايا الأمن وأولويتها التي لا تنازع عليها في جداول العمل الإنساني.
2. سقوط نظرية الأمن المطلق، بشكل كامل ونهائي، حتى بالنسبة إلى الدول الكبرى أو العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.
3. ازدياد عدد مصادر التهديدات والمشكلات الأمنية، وتغير نوعيتها لتشمل أيضاً: الجماعات الصغيرة، والأفراد الذين أصبح بمقدورهم خرق جدار الأمن وتهديده.
4. اتساع نطاق التهديدات الأمنية، وازدياد درجة خطورتها، بعد أن أصبحت أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية - وربما النووية مستقبلا - في متناول كل الراغبين في استخدامها، إذا كانوا قادرين على دفع أثمانها.
5. إمكانية امتداد الردود الوقائية والانتقامية على أسباب التهديدات أو المشكلات الأمنية ومصادرها إلى ما هو أبعد من المسؤولين الفعليين عنها، لتشمل أيضاً كل المتهمين بإيوائهم أو مساعدتهم.
6. قدرة الدول العظمى والكبرى، بل الدول الصغيرة التي تتمتع بدعمها وحمايتها، على استخدام قدراتها المادية والمعنوية لتحقيق أهدافها الأمنية، أو الرد على التهديدات التي تواجهها، وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك، بحجج تتراوح بين حماية الأمن القومي، وحماية الأمن والسلام الدوليين، أو

(1) مراد، مرجع سابق، ص (66) .

باستخدام مفاهيم غير محددة الدلالة كمفهوم الشرعية الدولية أو محاربة الإرهاب.

عند ذلك شهد مفهوم الأمن القومي تطوراً جديداً وأصبح يعرف بالأمن القومي الشامل الذي يضم عدد من المكونات المختلفة، والتي جرى تقسيمها وفق الآتي [1]:

أ. **حسب المستوى:** ويقسم إلى أمن قومي شخصي، وأمن قومي مجتمعي، وأمن قومي داخلي، وأمن قومي خارجي.

ب. **حسب الشكل:** ويقسم إلى أمن قومي أحادي، وأمن قومي مترابط، وأمن قومي جماعي، وأمن قومي دولي.

ج. **حسب النوع:** ويقسم إلى أمن قومي معلوماتي، واقتصادي، وعسكري، وسياسي، وثقافي، وبيئي، واجتماعي، وإعلامي، وتكنولوجي.

وعلى هذا الأساس تناولت الأدبيات التقسيم الثالث من مكونات الأمن القومي من خلال تصنيفها حسب الأبعاد القطاعية لها، ومن أبرزها:

أولاً:البعد السياسي: يهدف إلى المحافظة على حرية الإرادة الوطنية، وحرية القرار السياسي للدولة، وتأمين خططها السياسية المستقبلية.

ثانياً: البعد الاقتصادي: يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ضد أية تهديدات خارجية أو داخلية، مع توفير الحماية للمنشآت الاقتصادية في الدولة، ومصادر ثرواتها في الداخل والخارج، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية بين كل من: الإنتاج والاستهلاك، والموارد والإنفاق، والإدخار والاستثمار، والاستيراد والتصدير.

---

(1) توركماني، مرجع سابق، ص (16)

ثالثاً: البعد الاجتماعي: يهدف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي بتحقيق الحريات، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين (غذاء، وتعليم، ورعاية صحية، وعمل، وأمن وطمأنينة، ومسكن، وبيئة غير ملوثة)، وتحقيق الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي بين قوى الدولة وعناصرها وطبقاتها المختلفة.

رابعاً: البعد الأيديولوجي: يهدف إلى حماية المواطنين ضد حملات الغزو الفكري والثقافي، سواء كانت هذه الحملات هيئة تطرفات عقائدية سياسية، أو تطرفات دينية محدودة النظرة وضيقة الأفق، أو غزوات ثقافية تستهدف تقويض منظومة القيم العليا للدولة، والتي يقوم عليها البناء الاجتماعي، بهدف إهدارها تمهيداً لانهيار وتفكك المجتمع.

خامساً:البعد العسكري: وهو الأمن التقليدي لحماية الدولة ضد أية تهديدات عسكرية، سواء داخلية أو خارجية، وذلك من خلال تأمين تنمية وتطوير القوات المسلحة، والشرطة، وأجهزة الأمن الأخرى، والمحافظة على أسرارها ووطنيتها ومعنوياتها، وإبعاد القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن عن جميع التيارات الحزبية أو النشاطات السياسية والعقائدية لتبقى قوة وطنية، ترعى مصالح الوطن، وتقيم درعاً للدولة ضد التهديدات الخارجية ودعم الشرعية داخلياً.

سادساً:البعد البيئي: يهدف إلى حماية من التلوث البيئي، ويوفر بيئة نظيفة، ويمنع أي تسرب للنفايات النووية إلى داخل الدولة، ورغم الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد غاب الإجماع على تعريف للأمن البيئي، وإن ظل تناوله مرتبطاً بوجهات النظر في التصريحات الرسمية والسياسات والاتفاقيات الدولية.

واستناداً لكل ما سبق فإن جوهر الأمن القومي يتجسد في حفظ الأمن للدولة والمجتمع في ظروف تأثير التهديدات الداخلية والخارجية وهو يستوجب مجموعة من الشروط والإمكانيات والأولويات لضمان وجود الدولة في منظومة العلاقات الدولية، ويتجسد الأمن بصورة رئيسية بالقدرة على تحييد التهديدات الخارجية الطارئة والقضاء عليها، وكذلك العمل على تحقيق المصالح القومية والحفاظ على المصالح الحيوية كجوهر لمحتوى الأمن القومي، وهذه المصالح هي مجمل الاحتياجات التي يضمن وجودها تأمين تطور المواطن والمجتمع والدولة.

المطلب الثاني: الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي

تعـاني دول النظـام الإقليمـي العـربي مـن تـدهور متزايـد في بيئـة الأمـن القومي الخاصة بها، نتيجة لحالة الانقسام والفرقة التي تمزق أوصـال دول هـذا النظام بين مصالح قطرية متنافرة، واختراقات خارجية تضرب أمن الدول العربية في القلب، وتدفعها نحو حالة من التبعية الأمنية للخـارج، بعيـداً عـن التكـاتف الذي يفرضه واقع الانتماء لإقلـيم تـوافرت لـه مـن عوامـل التشـابه ومقاومـات التماثل ما لم يتوافر لغيره من الأقاليم الأخرى التي حققت مستويات عاليـة مـن التعاون الأمني، رغـم حداثـة نشـأتها، مقارنـة بالنظـام العـربي، ولكنهـا المصـالح القطرية الضيقة التي دفعت نحو الانكفاء الـداخلي، والتركيـز عـلى حمايـة تلـك النظم، حتى في مواجهة شعوبها ومواطنيهـا، وأشـقائها الـدول العربيـة الأخـرى، دون أن تكرس انكفاءها هذا لتحقيق تنمية حقيقية تكافئ تطلعاتهـا السياسـية والاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع سـقفها يومـاً بعـد آخـر، الأمـر الـذي دفـع بالشـعوب العربيـة إلى الانتفـاض في ربيـع ثـوري انطلـق مـن تـونس، ليعـبر إلى الجسد العربي في مصر والـيمن وليبيـا وسـوريا، ويظهـر عـلى اسـتحياء في شـكل احتجاجات في السودان والعراق وبعض دول الخليج العربي، ورغم مـا قيـل عـن حقيقة الدوافع التي كانت وراء هذه الثـورات إلا أنهـا كشـفت النقـاب عـن أن معظـم الـدول العربيـة تواجـه بـدرجات متفاوتـة تحـديات تتعلـق بإشـكاليات متعددة تتعلق بعلاقة النظم السياسية القائمة وشعوبها [1] .

---

(1) عبد الواحد، عزت (2013) . تحولات المفهوم والتطبيق : الأمـن العـربي بعـد 40 عامـاً على حـرب أكتـوبر، القـاهرة،، **مجلـة السياسـة الدوليـة**، العـدد (194)، أكتـوبر، مؤسسـة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص(95) .

لقد كشفت هذه الأوضاع عن واقع عربي جديد أوجد تحديات إضافية بدأت تؤثر وسلباً على أمنه القومي وذلك من خلال [1]:

1. التعاطي المختلف مع القضية الفلسطينية ومع مسار التسوية الذي وصل إلى طريق مسدود.
2. التعاطي مع القوى الإقليمية في المنطقة، إيران وتركيا، وفق معادلة جديدة تقوم على التعاون الاستراتيجي التكاملي وليس العداء.
3. التعامل الجدي مع حالة فراغ القوة التي يشهده النظام الإقليمي العربي مع بدء تقهقر مشروع السيطرة الأمريكي على هذا النظام .

لذلك أفرزت الموجة الثورية تناقضاً وتنافراً في المواقف العربية الرسمية، بل الشعبية أحياناً، تجاه نتائجها ما بين مؤيد وداعم إلى رافض ومستنكر، ومحايد لا يتدخل بأي شكل، الأمر الذي أدى في الوقت القريب إلى مزيد من التراجع الذي تشهده منظومة الأمن القومي العربي انتظاراً لما تسفر عنه تطورات وحصيلة التغيير السياسي على اتساع العالم العربي، وهو ما يثير في الأذهان مرحلة المد القومي التي تقدمها الشعوب العربية فيما مضى، مما قد يسهم في إمكانية بلورة منظومة جديدة للأمن القومي العربي، ومن ثم فإن الموجة الثورية قد اقتضت إعادة تعريف مفردات وعناصر الأمن القومي لكل دولة في النظام الإقليمي العربي، ومصالحها الوطنية التي تنطلق من مصالح شعوبها، مثلما أصبح الأمن القومي العربي أمام عناصر جديدة من التحديات جراء ما يسود من توازنات وعلاقات بين دول النظام الساعية لتقوية دعائم ذلك الأمن، من

---

(1) أبي صعب، فارس (2011) . التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط آراء ومناقشات، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (389)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (104) .

أجل التعاون الإيجابي فيما بينها لدرء الأخطار والتهديدات الداخلية، والإقليمية، والدولية المتربصة لمشروعات التكامل العربي[1].

ويعد وجود الأقليات في دول النظام الإقليمي العربي أحد التحديات الداخلية لبيئة الأمن القومي، رغم أن هذا الوجود هو أمراً طبيعياً في ظل وجود مساحة عظيمة مترامية الأطراف دول هذا النظام، إضافة إلى تعرض هذه البقعة من الأرض إلى هجرات وافدة من مناطق أخرى خارج حدوده عبر تاريخه الطويل، لكن الأمر المثير يكمن في تطور المجتمعات العربية واتجاهها نحو مزيد من الحرية والديمقراطية بما سمح لهذه الأقليات إلى أن تجاهر بمطالبها وحقوقها في الاعتراف بوجودها المستقل لغوياً وعرقياً وثقافياً ودينياً، الأمر الذي أوجد فجوة كبيرة في عناصر الأمن القومي العربي، جراء تنامي تطلعات بعض هذه الأقليات من أجل إنشاء دول قومية مستقلة، أو التهديد بهذه التطلعات واستخدامها كورقة ضغط ضد الدول التي تتواجد فيها، وفقاً لتطورات العلاقة مع الحكومات القائمة ونوع الامتيازات الممنوحة لهذه الأقليات، فضلاً عن العلاقات الخارجية والامتدادات القومية مع الدول الإقليمية في المنطقة والتي كثيراً ما تستخدمان كورقة ضغط في العلاقات الثنائية [2].

لذلك فقد تلمس الواقع العربي مخاطر تفكيك الدول القومية في النظام الإقليمي العربي بعد الإعلان عن تأسيس إقليم فيدرالي اتحادي في محافظة برقة شرق ليبيا، وما قد يسببه ذلك من تفكيك البلاد من خلال تحريك مزيد من

---

(1) عبد الواحد، مرجع سابق، ص (95) .

(2) المغازي، أحمد فؤاد إبراهيم (2012) . **واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة**، الرياض، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ص (72).

المناطق للمطالبة بالمثل، خاصة وأن هذه الدعوة تأتي في ظل مناخ انقسام يهدد بتفكيك بعض الدول العربية بدءاً في الصومال مروراً بالعراق بعد الغزو الأمريكي، وقطاع عزة وصولاً إلى تنامي بعض الأصوات الانفصالية في جنوب اليمن التي حفزها انفصال جنوب السودان رسمياً عن شماله[1].

وفي ظل هذه الأجواء التي غطتها الغيوم الكثيفة والتي تحيط ببيئة الأمن القومي العربي غدت إريتريا بفعل علاقاتها التحالفية مع إسرائيل أكبر قاعدة للوجود العسكري لإسرائيل لتنطق بذلك حقائق ومعطيات حجم الوجود العسكري الإسرائيلي داخل أراضيها التي من بينها[2]:

أ. وجود ما بين (500-700) مستشار عسكري من مختلف صنوف الأسلحة لا يتولو تدريب القوات الإريترية وحسب، وإنما قيادة بعض الوحدات المهمة مثل بعض القطع البحرية التي تشمل: المنظومات الإلكترونية، ووسائل الدفاع الجوي والبحري، ومحطات الرادار .

ب. تولي إسرائيل مهمة تطوير القوات الإريترية والارتقاء بها من مستوى الميليشيات إلى مستوى الجيش النظامي الذي يستوعب أحدث أساليب ووسائل القتال ويتمتع بقابلية على الحركة في البر والجو والبحر لإنجاز أي مهمات خارج حدود الدولة كالمواجهة مع اليمن والسودان .

---

(1) مسعد، نيفين وأحمد يوسف أحمد (تحرير) (2012) . تقرير حال الأمة العربية، في : **تطورات النظام الدولي وموقفه من الثورات العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص(304) .

(2) احمد، رفعت سيد. **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا : من الجذور إلى سد النهضة**، القاهرة، الموقع الإلكتروني لمركز يافا للدراسات والأبحاث في 16 /11/ 2013 .

ج. إمداد إريتريا بمنظومات قتالية متطورة مثل الطائرات، وقطع البحرية كالزوارق الحاملة للصواريخ (سفر) و(دابورا) وصواريخ مضادة للأهداف البحرية من طراز (جريانيل) وصواريخ مضادة للدروع .

ورغم التباين في التحديات التي تواجه دول النظام الإقليمي العربي، إلا أنها تتفق في وجود عدد من التحديات الداخلية التي أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي، فدول المغرب العربي تعاني من التحديات الداخلية أكثر مما تتعرض له من تحديات خارجية بعد أن أصبح العنف والإرهاب مشكلة إقليمية، وفرض نفسه في هذه الدول كخطر آني ومتوسط المدى، وإن كان بنسب متفاوتة، فضلاً عن مشكلة البطالة التي تتراوح معدلاتها ما بين (12% - 14%) في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وتزيد عن (30%) في موريتانيا، إضافة إلى مشكلة الصحراء المغربية التي تتداخل فيها جميع الأطراف الإقليمية والدولية، فيما تعرض الشعب الليبي إلى خسائر مالية جسيمة وتكاليف باهظة دفعها من دماء أبناءه ومقدراته الاقتصادية ووحدته الاجتماعية، خلال الفترة الممتدة من اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس معمر القذافي في (17 شباط 2011) وحتى الآن، جراء غياب التوافق الوطني حول شكل وطبيعة النظام السياسي الذي استشرت به المجاميع المسلحة ذات التوجهات الدينية والأيديولوجية المتعددة، أما السودان فأنه يعاني من التحديات الداخلية التي لم تمنعها ما انتهت إليه إحدى فصول العامل الخارجي بعد فصل جنوب السودان وظهوره كدولة مستقلة، وما زال باقي فصول التحديات مفتوح وخاصة في دارفور، إضافة إلى التحديات التقليدية من بطالة وانخفاض لمستوى الدخل الاقتصادي، وما يترتب عنه من تردى في مستوى الخدمات. وفي الصومال وعلى نفس القدر من تشابك التحديات الخارجية التي تتمثل في

التحدي الأثيوبي المستمر، ومشكلات الحدود، هناك تحديات داخلية طاحنة أدت إلى انهيار الدولة منذ (كانون الثاني 1991) ونشوب الحرب الأهلية، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة، بواسطة قوات متعددة الجنسيات، في الأعوام من (1992 - 1994)، ولا تزال المساعي العربية والأفريقية تبذل من أجل الحفاظ على وحدة الصومال وسلامة شعبه واستقلاله، وما زالت الصومال تشكل إحدى بؤر الصراع التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي وإحدى نقاط الضعف في نظام الأمن القومي العربي[1].

أما مصر فهي تعاني من تحديات داخلية تمثلت في تبعات ما سمي بثورة (25 يناير 2011) وما نتج عنها اضطراب في المشهد السياسي، تكشفت عنه تطورات الأحداث في انتظام المظاهرات الشعبية المعارضة تحت لافتة تعلن القطيعة مع نمط وأسلوب حكم تنظيم الأخوان، الأمر الذي أنتج ثورة (30 يونيو2013)، وباتت التطورات على الساحة المصرية تميل نحو إعطاء التقييم السياسي والإعلامي والاجتماعي القاسي للتجربة الديمقراطية في مصر[2].

وإلى جانب ذلك هناك التحديات الخارجية المتمثلة في وجود إسرائيل على حدود مصر الشمالية الشرقية وتهديد أمنها القومي في حوض النيل، وربما في المستقبل القريب تأتي التحديات من دولة جنوب السودان، لأن كل ما يحدث بالسودان يلقى بظلاله على أمن مصر القومي بشكل مباشر[3].

---

(1) المغازي، مرجع سابق، ص (47) .

(2) رفعت، سعيد . 30 يونيو: توابعها الداخلية وارتداداتها الإقليمية وتأثيراتها الدولية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (155)، خريف (2013)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (7) .

(3) المغازي، مرجع سابق، ص (70).

وثمة مخاوف من بروز تحديات داخلية جديدة في هذه المرحلة التي تشهد تغيراً في نمط التفاعلات والتحالفات داخل النظام الإقليمي العربي، تتمثل هذه التحديات في أن يحل النظام الذي تهيمن عليه أفكار الإسلام السياسي، فالثورات العربية التي نجحت حتى الآن في تغيير نظم الحكم في تونس ومصر وليبيا، وكذلك تلك التي لم تنجح بعد، قد فتحت الباب واسعاً أمام صعود الإسلام السياسي، الأمر الذي قد يغري بالحديث عن ربيع إسلامي في الوطن العربي وليس ربيعاً عربياً، وأن هذا قد يؤسس لمرجعية إسلام سياسي على حساب المرجعية العربية، وهذا قد يؤدي إلى تغيير في حدود النظام الإقليمي العربي من خلال انضمام دول إسلامية غير عربية إليه، وما يتبعه ذلك من تغيير في طبيعة التفاعلات داخل هذا النظام الجديد [1].

نرى؛ إن موجات التحديات الداخلية التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، قد جرى التعامل معها وكأنها حقائق وبديهيات مُسَلّمْ وقوعها، لكن الموجة الأخيرة من التحديات التي يحلو للبعض تسميتها تحولات قد شهدها الإقليم في مرحلة ثورات الربيع العربي، ويبدو أن النظام الإقليمي العربي قد يتعرض لموجة جديدة من التحديات التي لها شواهدها وإرهاصاتها المنبثقة من جملة التطورات الإقليمية التي تفجرت أخيراً، والتي كان في مقدمتها الثورة الشعبية المصرية في حزيران(2013)، وما تبعها من تفاعلات ومواقف متباينة وكذلك تطورات الأزمة السورية التي دخلت منعطفاً جديداً، أدى إلى تسارع وتيرتها استخدام الأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق الشرقية، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة التفاعلات الإقليمية

(1) مسعد، مرجع سابق، ص (227) .

والدولية، فضلاً عن تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني التي ألمحت إلى وجـود فجوة في العلاقات الأمريكية مع عدد من دول النظـام الإقليمـي العـربي التـي لم تحبذ توقيع الاتفاق الغربي الإيراني بشأن هذه الأزمة، التي منحت إيـران جرعـة دواء كانت بأمس الحاجة إليها من أجل التعافي والنظر بجديـة لجيرانهـا الأقـرب من الدول العربيـة، وإلى جانـب كـل ذلـك تـبرز المعطيـات الجديـدة في مسـيرة السلام المتعثرة في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي بعد تنامي الـدور الأمـريكي في إذابة الجليد الذي يعيق السير بهـذا الطريـق يقـوده وزيـر الخارجيـة الأمـريكي جون كيري، كل ذلك وغيره كثير يلوح في الأفق الذي ينبئ باحتمالات جمـة غـير غائبة عن بال صناع القرار في النظام الإقليمي العربي والتـي تعـد مـن تحـديات الأمن القومي في دول هذا النظام الذي لم يرتـق إلى مراحـل المواجهـة الحقيقيـة مع جملة التحديات القادمة من دول الجوار الآسيوية والأفريقية.

المبحث الثاني

تحديات بيئة الأمن القومي العربي

يثير مفهوم الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي العديد من التساؤلات التي تدور حول إمكانية تحقيقه كمفهوم مجرّد يرتبط بالدول القومية ذات النظام السياسي الواحد والسيادة التامة غير المجزأة، ويتحدد مفهوم الأمن القومي العربي من خلال عدد من المسارات التي تتمثّل في قومية الأمن العربي الذي بدأ يأخذ منحى مختلف عما كان سائداً، من لحظة قيام الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات في نهاية السبعينات من القرن العشرين بقيادة مسيرة السلام التي لم يتم الإجماع عليها عربياً، مما أدى لاستمرار الصراع مع إسرائيل واستمرار احتلال الأراضي العربية بما فيها فلسطين والجزر الإماراتية الثلاثة، والدخول عربياً في حالة من الالتباس والانقسام والاختلاف.

ومما لا شك فيه فإنّ بيئة الأمن القومي العربي تتعرّض في هذه المرحلة للكثير من التحديات النابعة من المتغيّرات في المفاهيم والبنى الفكرية لهذا الأمن، خاصة في بعد اندلاع الثورات العربية، الأمر الذي يتطلب وضع مسارات جديدة من أجل قراءة حالة الأمن القومي العربي.

يتناول المبحث الثاني تحديات الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي.

المطلب الثاني: تحديات دول الجوار الأفريقية لبيئة الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي

واجه النظام الإقليمي العربي تغيرات جسيمة تركت آثارها ظاهرة في بيئة الأمن القومي العربي التي تعرضت لهزات عنيفة منذ حرب الخليج الثانية عام (1991)، وانتهاء الحرب الباردة جراء انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، هذه الآثار جعلت النظام الإقليمي العربي يبدو ممزق الأهواء والاتجاهات والآراء حول ما حدث، إذ أوقعت تلك التغيرات هزيمة عسكرية ونفسية في هذا النظام سمحت للولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على القرار العربي في التصرف، بعد أن استغلت القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة لتحقيق ما تريد، وأصبح العالم برمته ساحة لعب مفتوحة لها مع التركيز على المنطقة العربية باعتبارها مركزاً مهماِ لمصالحها وتطلعاتها مع فرض النموذج الأمريكي على العالم بالاستناد على قاعدة النظام الرأسمالي الأمريكي الذي وصفه (فرانسيس فوكوياما) بأنه يشكل نهاية التاريخ، وإلى جانب ذلك برز خطر تهميش وأضعاف الثوابت القومية الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية رسم صورة هادئة لملامح المستقبل في ظل ترتيبات إقليمية فرضت على المنطقة العربية وشعوبها، تحديات عديدة باتت تلعب دوراً أساسياً في حاضر الأمة ومستقبلها [1].

وتأتي تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي لتكمل التحديات الخارجية النابعة من تواجد القوات الأمريكية في المنطقة العربية سواء في القواعد المنتشرة في عدد من الدول العربية، أو تلك القوات المتواجدة في دول

---

(1) السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي**، عمان، دار الطليعة، ص(126).

الجوار، فضلاً عن القوات المنتشرة في الخليج العربي، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وعليه فإن بيئة الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي قد تعرضت لتحديات دول الجوار الآسيوية الآتية:

1. **تحديات المشروع الإقليمي الإيراني:** منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني عام (1979) وهي تشكل تحدياً مستمراً لدول المنطقة العربية فهي تسعى لتقديم نفسها برؤية أسلامية معاصرة رغم الاعتبارات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية التي تربط إيران بالعالم العربي، وهي من العوامل التي من المفترض أن تَضْعَف أمامها الأسباب المضادة لتطور العلاقات بين الجانبين في حال توفر نيات طيبة من إيران، إلا أن العلاقات العربية - الإيرانية توصف في الوقت الراهن بالتوتر والحذر بصورة عامة، بعد أن أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقات وتطبع مسارها بشيء من التوتر، وتُشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني إذ إن تمسكها باحتلال الجزر الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية يشكل عقبة في سبيل التقارب العربي- الإيراني، بالإضافة إلى طموحاتها التي تسعى من خلالها لأداء دور إقليمي تصبح بموجبه القوة المهيمنة في الخليج العربي والقوة المؤثرة في الشرق الأوسط، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية في المنطقة، إلى جانب سعيها الحصول على السلاح النووي من خلال بناء برنامج نووي تتوزع منشآته في عدد من المدن الإيرانية المجاورة للدول العربية، فضلاً عن رغبة إيران بتطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق هيمنتها على المنطقة

العربية، فضلاً عن تفكيرها الاستراتيجي في مزاحمة نفوذ الغرب في المنطقة، وخصوصاً النفوذ الأمريكي [1].

وقد استند المشروع الإيراني في بعده الأمني على أدوات عربية تتحالف مع إيران مذهبياً أو فكرياً أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة، كما جندت جزءاً رئيسياً من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو إعلامية أو اقتصادية في بلدان المنطقة إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب مثل حزب الله اللبناني والحركة الحوثية في اليمن وبعض الأحزاب الشيعية في العراق، أو قوى معارضة أو تنظيمات سرية مثل جمعية الوفاق في البحرين، أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر، لذلك فإن البعد الأمني في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية كان يتميز بأنه لا يترك وراءه كثيراً من الآثار، وهو يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب، وأيضاً أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية الإعلام، ولم يكن بالضرورة استخدام كل هذه الأدوات من قبل دوائر إيرانية لتنفيذ أجندتها في منطقة الشرق الأوسط، بل كان يقتصر الأمر على دعم مالي سياسي وإعلامي يقود

---

(1) الزهيري، أبو بكر مرشد فازع (2011) . **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي**، ط2، صنعاء، مكتبة مركز الصادق، ص(56-63).

فيما بعد إلى توسيع دائرة حلفاء إيران بين القطاعات الشعبية في الدول المستهدفة[1].

ثم برزت بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة العديد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة بالمنطقة، وازداد عدد القضايا الأمنية الخلافية بين إيران من جانب والأمن الإقليمي من جانب آخر، وأضحت هناك مخاطر وتهديدات إيرانية تجاه الأمن القومي العربي على المدى المنظور أو القريب، وكالآتي [2]:

أ. أعطت إيران نفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط .

ب. اعتناق إيران لإيديولوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة من أجل التخلص من الحكومات القائمة، وذلك من خلال إقامة العديد من معسكرات التدريب (معسكر الإمام علي شرق طهران، معسكر نهاوند في همدان جنوب غربي طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين).

---

(1) مكي، لقاء (2012) . التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، في : بركات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص (355) .

(2) فتحي، ممدوح أنيس (1997) . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (130)، أكتوبر، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص (103 – 105)، ص (103) .

ج. استمرار إيران في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها جزر دولة الإمارت العربية المتحدة (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) إمعاناً في إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل إصراراً على الاستمرار في المنطقة .

د. القيام بتنفيذ عمليات عنف باستغلال الشيعة المنتشرين في بعض الدول العربية مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول، ومثال ذلك : الأحداث التي شهدتها الجمهورية اليمنية على يد الحركة الحوثية، فضلاً عن النشاطات التي تجري في البحرين، وفي الكويت، وفي المنطقة الشرقية من السعودية .

ه. تهديد إيران المستمر بإغلاق مضيق هرمز .

وسرعان ما بلورت إيران رؤيتها إزاء ثورات الربيع العربي ليتم البناء عليها، لا سيما أن مشروعها تجاه المنطقة قائم، وقد جاءت هذه التحولات لتتلاءم مع التوجهات السياسية الخارجية الخاصة بها بما يخدم إستراتيجيتها الكبرى في الشرق الأوسط، والتي من أبرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية التي أخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها، خاصة بعد احتلال العراق، لتعلن عن موت هذه الفكرة معللة ذلك بما ترى أنه فشل النظم الحاكمة التي بنت الإيديولوجية القومية، سواء كان هذا الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق، أو أنها كانت مخططاً لها ومدفوعة من قوى معينة، وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل حتى الزعامة الإيرانية، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية، لا سيما بعد أن جرى تقديمها على أنها آخر قلاع مقاومة إسرائيل وأمريكا، مما عزز من فرصة إيران في هذا الاتجاه غياب الزعامة العربية

التي تمتلك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي تعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ انطلاق الفكرة القومية العربية قبل أكثر من قرن[1].

2. **تحديات العمق الإستراتيجي التركي:** أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصاً كثيراً من الانتباه، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، فقد فَضَّلَتْ الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها : تطورات عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام (1991)، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وتداعيات حرب الخليج الثانية (1991) التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية[2].

وباتت تركيا تمتلك رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وكان

---

(1) مكي، مرجع سابق، ص (352) .

(2) كرامر، هاينتس (2001). **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، الرياض، مكتبة العبيكان، ص (204).

لوزير الخارجية الحالي دوراً كبيراً في تشكيل المنظور التركي للذات وللعالم وللدور الخارجي للدولة التركية، عاكساً الأسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي، وإن تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة؛ فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطاباً في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية،بالعمل على احترام الأمن والحرية معا، بين القوة الناعمة والصلدة، باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً وحاضراً [1] .

ومما لا شك فيه ؛ فإن تحول الدور التركي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الذي استلم مقاليد الحكم في تركيا عام (2002)، كان من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمي، فقد شهدت تركيا تحولاً بارزاً وقوياً في إستراتيجيتها، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموماً، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء تكرار العدوان الإسرائيلي على غزة

---

(1) عبد الفتاح، بشير (2009) . السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (175)، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص، (56) .

أواخر عامي (2008- 2012)، أو تلك التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام (2011) عقب الثورات الشعبية العربية وإسقاط أنظمة الحكم في عدد من الدول العربية، وما أحدثته سلسلة من التحولات على مستوى العالم، في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة، أو كما يسميها المراقبين بالتدخلات التركية الفجة بالشأن العربي وتحديداً تجاه الأزمة السورية أو في شمال العراق[1] .

ويأتي التحول الكبير في السياسة الخارجية التركية من أجل تنفيذ توجهاتها الجديدة التي صاغها برنامج حزب العدالة والتنمية في محاولة منها لتحقيق عدد من الأهداف، من أبرزها[2]:

أ. تحاول تركيا تقديم نفسها على أنها صديق العرب التاريخي بالرغم من استمرار سيطرتها على لواء الاسكندرونة وسلخه عن سوريا عام (1939) من خلال مؤامرة دبرتها مع فرنسا.

ب. بالرغم من أنها لم تدخل في نزاع مسلح مع جيرانها العرب إلا في حرب الخليج الثانية حيث اشتركت قطعاتها العسكرية في العدوان على العراق وقدمت الخدمات اللوجستية لقوات التحالف .

---

(1) آراس، بولنت (2012) . السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل، في : آراس، بولنت وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص (7) .

(2) السعدون، مرجع سابق، ص (148) .

ج. عقدها لتحالف استراتيجي مع العدو الإسرائيلي عام (1996) حيث شكل ذلك اختراقاً صهيونياً للمنظومة الأمنية العربية مع دول الجوار .

د. تعتمد في رؤيتها السياسية على أن الترتيبات الأمنية لها تستند على فكرة الشرق الأوسط وليس الوطن العربي وهي بهذا تتفق مع إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ه. تمارس الضغوط والابتزاز فيما يتعلق بمياه نهري دجلة والفرات واقتراحها ما أسمته بأنابيب السلام المتعلقة بجعل المياه سلعة تتوازى بالنفط والمواد الأولية العربية.

و. لديها طموحات كبيرة للمشاركة في أيجاد صيغة أمن مشتركة في المنطقة.

ز. تشترك تركيا بالتعاون مع إسرائيل في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في تطويق المداخل الخارجية للوطن العربي وبما يتلاءم ونهج الهيمنة والتسلط الأمريكي في المنطقة .

3. **تحديات الإستراتيجية الإسرائيلية:** جاءت عملية إنشاء الكيان الإسرائيلي في الأراضي العربية الفلسطينية، لتدفع قادة هذا الكيان لتقديم مهمة توفير الأمن على كافة الأولويات الأخرى التي كانت تحظى بالأهمية القصوى لديهم، فأولت إسرائيل الأمن والدفاع عن وجودها الفعلي عبر التخطيط لسياسة الأمن الذي تركز في يد مجموعة من النخب الإسرائيلية قبل قيام الدولة، وهؤلاء هم الذين قاموا برسم إستراتيجية العمل من مرحلة تحديد الأهداف والمتمثلة في السيطرة على أرض فلسطين والمراكز الإستراتيجية فيها وضرب حركات الثورة العربية وتأمين الهجرة اليهودية غير المشروعة، ومن ثم تقرير شكل التكتيك للعمل المراد إنجازه في كل مرحلة من مراحل إنشاء القوة العسكرية الضاربة، الأمر الذي برز فيه إعطاء مركز متقدم للمؤسسة العسكرية

وجيش الدفاع من حيث درجة الارتباط بين أفراد المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية لكون المجتمع بأسره بمثابة جيش في فترة إجازة [1].

ثم تحددت وظيفة الإستراتيجية الإسرائيلية كأداة نظامية لتحقيق الأهداف التي سبق أن وضعتها الحركة الصهيونية والتي تتلخص في الآتي:

أ. **وظيفة تنفيذ الهجرة اليهودية:** أصبحت وظيفة إقناع اليهود المنتشرين في أرض الشتات وجلبهم إلى الأراضي الفلسطينية مهمة أساسية للكيان الإسرائيلي تدخل في إطار عملية تجميع هؤلاء فيما يطلق عليه أرض الميعاد من قبل الحركة الصهيونية التي تعمل على تحقيق مثاليتها في ما يسمى الأمة اليهودية، لهذا فتحت إسرائيل باب الهجرة أمام اليهود على مصراعيه بعد أن هيأت لذلك بإصدار التشريعات اللازمة مثل قانون العودة وقانون الجنسية [2].

ب. **وظيفة التوسع في الأراضي العربية:** مَثّل التوسع اتجاه ثابت في الإستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لاختراق بيئة الأمن القومي العربي، ولم تحكم هذه الوظيفة إلا المتغيرات الدولية من جهة والقدرة الإسرائيلية على الاستيعاب من جهة أخرى، فالنشاطات الإسرائيلية لم تقف عند الحدود التي رسمها مشروع التقسيم وإنما تعدتها لتستولي على أجزاء أخرى من الأراضي العربية، ويرتبط بالتوسع عدم وجود حدود رسمية للدولة الإسرائيلية، فالقيادة الإسرائيلية ترفض الإفصاح عن تلك الحدود التي تستقر عليها الدولة لتضل قضية الحدود

---

(1) الكيلاني، هيثم (1981) **المذهب العسكري الإسرائيلي**، دمشق، مجلة الفكر العسكري، ص (268) .

(2) شوفاني، الياس (1977) . **مناحم بيجن من الإرهاب إلى السلطة**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص (149) .

من أكثر الجوانب غموضا في الإستراتيجية الإسرائيليـة، والتعبـيرات التـي يطلقهـا الفكر الإسرائيلي على مفهوم الحدود الآمنة وإن بـدت متباينـة حينـا ومتطابقـة حينا آخر تؤكد هذا الاتجاه التوسعي[1].

ج. وظيفة الاستيطان في الأراضي العربيـة المحتلـة: يعـد الاسـتيطان أحـد أهم وظائف الإسـتراتيجية الإسرائيليـة، وهـو صـفة ملازمـة لطبيعـة اسـتعمارها للأراضي العربية في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية، وهو تعبير عـن الضـم الفعلي لتلك الأراضي لأنه قد تم في المناطق التي لا تنوي إسرائيـل التنـازل عنهـا تحت أي ظرف حتى وإن كان إبرام معاهدة سلام مع الدول العربية [2].

د. وظيفة التهديدات المائية: بدأت المنطقة العربية بـدأت تـدق نـاقوس خطر ندرة الموارد المائية، كما تسْعَى جهات غـير عربيـة بـالتخطيط للـتحكم في هـذه المـوارد المائيـة بـالقوة، وأحيانـاً بالتفـاهم المتبـادل، ومـا الصراع العـربي الإسرائيلي إلا تعبير عن صراع مـن أجـل الاسـتيلاء عـلى المـاء قبـل الأرض، ومنـذ احتلالِ إسرائيل لـلأراضي العربيـة عـام (1967)، وهـي تمـارس سياسـة الاسـتيلاء والسيطرة على المياه العربيـة في: الجـولان بسـوريا، ونهـر الأردن بـالأردن، ونهـر

---

(1) المصري، محمد. **نظرية الأمن الإسرائيلي**. المنتدى العـربي للـدفاع والتسـليح في 28 آب 2009.، الموقع الإلكتروني:

http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=8585:

(2) العقيـدة الإسـتراتيجية الحربيـة الإسرائيليـة (1974). **مجلـة العسـكرية الصـهيونية،** القاهرة، المجلد الثاني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ص (189) .

الليطاني بلبنان، ونهبها للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تسعى إلى مد فرع نهر النيلِ إلى صحرائها بالنقب [1].

نرى؛ إن العالم قد شهد منذ انتهاء الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين، مجموعة من التغيرات على المستويات الدولية والإقليمية، كان لها الأثر الكبير في تغير شكل وطبيعة النظام الدولي عامة، فضلاً ما أوجدته هذه التغيرات من عوامل دافعة لنمو تحديات جمة تعرض لها النظام الإقليمي العربي بشكل خاص، والتي انعكست سلباً على واقع الأمن القومي العربي كان من أبرزها:

- انهيار النظام الإقليمي العربي بعد الاجتياح العراقي للكويت عام (1990).
- انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام (1991).
- تنامي الطموح الأمريكي في الهيمنة على العالم من خلال فرض النظام الدولي الجديد.
- توقيع اتفاقية الشراكة الأوربية - المتوسطية عام (1996).
- تبني مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم أمني واقتصادي وسياسي من قبل عدد من الإستراتيجية الغربية وخاصة الأمريكية وإلى جانبها الإسرائيلية عام (2004).
- عقد مجموعة من التحالفات الأمنية العسكرية وشملت التحالف الأمريكي-الإسرائيلي، والتحالف الإسرائيلي- الإثيوبي، والإسرائيلي مع دولة جنوب السودان .
- اندلاع ثورات الربيع العربي نهاية عام (2010).

---

(1) حمودة، عمرو كمال، **قضية المياه في إسرائيل**، بحثٌ مقدَّم إلى المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية، "إسرائيل من الداخل" 28 - 31 كانون الأول 2002، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص (34) .

المطلب الثاني: تحديات دول الجوار الأفريقية لبيئة الأمن القومي

كان لغياب الإستراتيجية العربية الموحدة وتنامي القوى السياسية لدول النظام الإقليمي العربي بسرعة، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها، الأثر البالغ في تنامي التحديات لبيئة الأمن القومي العربي، الأمر الذي سمح لتقسيم العمق العربي إلى وحدات إقليمية أصغر، ففي منطقة المشرق العربي الواقعة في قارة آسيا، ساعد غياب التعاون الإستراتيجي العربي على توفير المناخ المناسب لإيران لوضع مشروعها الإقليمي الضاغط على الدول العربية في هذه المنطقة، مثلما قامت تركيا بعد فترة إهمال طويلة الضغط على الشمال الشرقي للمنطقة العربية لصناعة عمق استراتيجي لها، وتقوم إسرائيل بتعقيد خريطة الصراع على العمق الدفاعي والاستراتيجي بتعميق الخلافات والصراعات وتفريغ المنطقة العربية من إمكانات التنمية من ناحية، ومحاولة تحطيم الآلة العسكرية للقوى المتنامية من ناحية ثانية، وصناعة عمق أمنى لها بزيادة المناطق شبة الحاجزة وقت السلم، ونقل ساحة المعارك إلى أراضى الجيران وقت الحرب، ومراقبة الصراع على العمق العربي من ناحية أخر [1].

لذا فإن إسرائيل تدرك جيداً أن دول قارة إفريقيا تشكل إحدى ساحات الصراع العربي الإسرائيلي، وقد عملت من هذا المنطلق على التغلغل في إفريقيا وخلق علاقات مع دولها في مختلف المراحل؛ وذلك لما تمثله إفريقيا من عمق استراتيجي وأمني وثقافي وحضاري للوطن العربي، ومن أجل هذا سعت إسرائيل جادة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية

---

(1) مصيلحي، فتحي محمد (1992) **خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية**، القاهرة، دار الأهرام والأنجلو للتوزيع، ص (160) .

على الإحاطة بالوطن العربي وتطويقه وعزله عن إفريقيا، وتتركز أهداف السياسة الإسرائيلية في بناء علاقاتها الإفريقية من خلال عدة عناصر رئيسية تمخضت من طبيعة نشأتها في المنطقة ومحاولتها تقويض أسس ودعائم الأمن القومي العربي، وطبيعي أن هذه الأهداف تتسم بقدر من الثبات والتغير، وبالتالي فإن ترتيبها في سلم أولويات صانع القرار الإسرائيلي قد يتغير من مرحلة إلى أخرى. وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار بالحقائق الإستراتيجية القائمة على الأبعاد الجيوسياسية و الجيواقتصادية التي تميز القارة الإفريقية لأمكن تحديد أهم الأهداف الأساسية للتغلغل والوجود الإسرائيلي في إفريقيا [1]، وهي على النحو الآتي:

1. توفير متطلبات الأمن والتقليل من آثار المقاطعة العربية التي فرضتها الدول العربية ضد إسرائيل، والسعي لكسب أصوات مؤيدة مساندة لإسرائيل من أجل إضفاء الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية. وعليه كان الإدراك الإسرائيلي منذ مرحلة الحرب الباردة وبعدها يتمثل في الحصول على مكاسب دبلوماسية لإسرائيل في إفريقيا يعني بالمقابل القضاء على أو تحييد أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية، إذ إن إسرائيل تنظر إلى إفريقيا كساحة منافسة بينها وبين العرب وفقاً لقواعد النظرية الصفرية (Zero sum game) [2].

---

(1) محمود، خالد وليد . **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء..أثيوبيا دراسة حالة**، موقع الجزيرة نت الإلكتروني في 29/ 1 / 2012 .

(2) حسن، حمدي عبد الرحمن (2001) . العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في عالم متغير: رؤية عربية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (107)، أيلول، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (151).

2. تأمين متطلبات الإستراتيجية البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وضمان الاتصال بالجاليات اليهودية مع استمرار هجرة اليهود من إفريقيا، وتلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات التسويق والعمالة والمواد الخام وتصدير الأسلحة .

3. الحصول على الشرعية لإسرائيل بتأمين الاعتراف بها من قبل الدول الإفريقية وتأمين أصوات هذه الدول في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى لصالحها ، نظراً لما يشكله العدد المرتفع للدول الإفريقية من مقدرة تصويتية في الأمم المتحدة، خاصة في القضايا المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي والتي ما تزال من أبرز القضايا التي تطرح للتصويت[1].

4. تحقيق السيطرة والهيمنة الإفريقية ويعد هذا الهدف بأنه هدف أساسي بالنسبة للسياسة الخارجية والوجود الإسرائيلي وتتركز أساساً في تأمين متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية وكذلك تحقيق التفوق العسكري والتوسع الإقليمي[2] .

5. العمل على تحقيق أهداف أيديولوجية دينية خاصة بتقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج لشعب الله المختار. يفسر ذلك أن إسرائيل اعتمدت دائماً تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الإفريقية حتى في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية معها[3].

---

(1) محمود، مرجع سابق .

(2) شتشاوي، مسعد . التوجه الإسرائيلي في إفريقيا وتأثيره على الأمن القومي المصري، **مجلة الدفاع**، العدد(163)، (2000)، .ص (38) .

(3) حسن، مرجع سابق، ص (151) .

6. بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل وذلك من خلال ما يمكن تسميته مبدأ شد الأطراف حيث تعتمد إسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الإستراتيجية الإسرائيلية [1].

لذلك فإن التوجهات الإسرائيلية وأهدافها الأيديولوجية والتوراتية والسياسية والإستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بأهمية ومحورية الصراع العربي الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي، وكان لها في هذا المجال علاقات متميزة مع عدد من الأطراف الأفريقية التي باتت تشكل تحديات حقيقية لبيئة الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي، ومن أبرز تلك التحديات:

أ. التحدي الأثيوبي لبيئة الأمن القومي العربي

تشكل أثيوبيا أحد أبرز التحديات الخارجية لبيئة الأمن القومي العربية من الدول الأفريقية وذلك من خلال ما تمثله من تهديدات كونها، أسهمت بتقديم الدعم اللوجستي والمساعدة والإيواء لبعض المتمردين في جنوب السودان الأمر الذي نتج عنه إعلان قيام دولة جنوب السودان، إذ إن ذلك مثل تحدياً كبيراً لمسيرة السودان ووحدته، كما أن أثيوبيا تسيطر على منبع نهر النيل الأمر الذي يتيح لها التحكم بتدفق مياه النهر إلى السودان ومصر، لذلك برز هذا التحدي جراء ما يمثله من مخاطر كبيرة بعد قيام أثيوبيا بدعم ومساندة إسرائيلية بتنفيذ مشاريع أروائية كبيرة على نهر بهدف خلق مأزق للسودان ومصر، وبما يؤثر على مشاريع الاستصلاح في مصر، ويعد الوجود اليهودي في إفريقيا عاملا آخر لإلصاق العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل، إذ توجد أقلية يهودية تدعى "يهود

(1) ربيع، مرجع سابق، ص (233) .

الفلاشا" والتي تعني بالعبرية الهائم على وجهه أو المهاجر، مركـزهم الـرئيسي في إثيوبيا في إقليم (أمهرا) وتحديداً في مدينة (غوندار) في شمال شرق أثيوبيا حيث تم اكتشافهم في القرن التاسع عشر ولكنهم لا يتكلمـون العبريـة، وتطلـق هـذه المجموعة على نفسها أبناء إبراهيم وبيت إسرائيل[1].

ويعود ارتباط أثيوبيا بعلاقات إستراتيجية مع الكيان الإسرائيلي، إلى فترات سـابقة، حتـى أن أثيوبيـا كانـت أخـر الـدول الإفريقيـة التـي قطعـت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تنفيذاً لقـرارات منظمـة الوحـدة الأفريقيـة في أعقـاب حرب تشرين عام (1973)، وأنها ظلت بعد ذلك تحتفظ بعلاقات متنوعة معها برغم عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين البلدين، ويشـمل هـذا التعـاون المجـالات الآتية:

أولا: التعاون العسكري والأمني: تلقى عدد مـن ضـباط الجـيش الأثيـوبي تدريباته العسكرية في إسرائيل، وشغل هؤلاء الضباط مراكـز قياديـة في الجـيش الأثيوبي، كما أوفدت إسرائيل عدد من الخبراء لتدريب القوات الأثيوبيـة، ومنهـا قوات الحـرس الخـاص للـرئيس الأثيـوبي، كـما انشـئوا فرقـة للعمليـات الخاصـة وأشارت مصادر صـحفية عديـدة لقيـام إسرائيـل بتزويـد أثيوبيـا بشـحنات مـن القنابل العنقودية الأمريكية الصنع، وبمعدات وأسلحة أخرى تتنوع من المـدافع الرشاشـة إلى تزويـد أثيوبيـا (15) طـائرة مـن طـراز "كفـير" الإسرائيليـة الصـنع، وحصـلت إسرائيـل في مقابـل ذلـك عـلى تسـهيلات عسـكرية في بعـض الجـزر

---

(1) أحمد، خالد إسماعيل سيد (د . ت) . **الاستعمار الصهيوني في آسـيا وإفريقيـا**، سلسـلة كتب سياسية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص (76) .

الواقعة في مدخل البحر الأحمر، كما تتعاون مخابرات البلدين في تبادل المعلومات كجزء من العلاقات الأمنية والعسكرية بينهما[1].

وطبقاً لذلك فإن إسرائيل بدأت ومنذ عام 1996، تضخ كميات كبيرة من الأسلحة إلى أثيوبيا، ومنها الأنواع الآتية [2]:

1. طائرات نقل واستطلاع من نوع " عرابا " المنتجة في إسرائيل.
2. دبابات من طراز (مركفاه) و(T-24) السوفيتية والتي جرى تحسينها وكانت إسرائيل قد استولت عليها أثناء حرب (1967).
3. منظومات رادار وصواريخ بحرية، ومنظومات صواريخ (باراك) و(جبريائيل) وصواريخ ومدافع مضادة للطائرات.

ثانياً: التعاون الفني والاقتصادي: تلقى عدد كبير من موظفي الوزارات الأثيوبية من الكوادر الوسطى والعليا تدريبهم الإداري في إسرائيل في فترات سابقة، كما يوجد خبراء إسرائيليون يساعدون أثيوبيا في إتمام بعض المشروعات الزراعية [3].

ثالثاً: العلاقات الدينية: ترتبط الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية بعلاقات وثيقة مع السلطات الدينية الإسرائيلية وذلك منذ عهد الإمبراطور

---

(1) الحريري، جاسم يونس (2004) . **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا،** عمان، الملف الاستراتيجي الصادر عن مركز القدس للدراسات السياسية، ص (16).

(2) احمد، رفعت سيد. **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا : من الجذور إلى سد النهضة،** القاهرة، الموقع الإلكتروني لمركز يافا للدراسات والأبحاث في 16 /11/ 2013 .

(3) شكري، عز الدين (1990) . التعاون الإسرائيلي الأثيوبي - والأمن القومي المصري، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (101)، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص (68).

(هيلاسيلاسي) حيث قامت إسرائيل بتسليم مفاتيح دير السلطات الخاضع آنذاك لأشراف الكنيسة القبطية المصرية إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية، وقد زار إسرائيل وفد من الكنيسة الأثيوبية التقى مع وزير الأديان الإسرائيلي وصرح عقب المقابلة بأنه يأمل في تطوير علاقات التعاون بين الجانبين[1].

رابعاً: التعاون السياسي: كان هدف أثيوبيا من إعادة علاقاتها مع إسرائيل في (3 تشرين الثاني 1989) من أجل تحفيزها على القيام بدور الوسيط بين أثيوبيا والولايات المتحدة وذلك لتحقيق هدفين [2]:

1. تسهيل عقد اللقاءات والاتصالات بين المسئولين الأثيوبيين والأمريكيين وذلك بهدف تحسين العلاقات بين الدولتين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يؤدي أدواراً متعددة في أثيوبيا .
2. تأييد جماعات المصالح اليهودية للمطالب الأثيوبية الخاصة بالحصول على معونات اقتصادية أمريكية، وعلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات الاقتصادية الدولية لمطالب أثيوبيا، وخاصة بعد التحولات في السياسة الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاديات السوق والاندماج في نظام التجارة الدولي .

نرى؛ إن العلاقة التي تربط إسرائيل بأثيوبيا رغم أنها طبيعية في بعض جوانبها، إلا أنها حيوية وإستراتيجية من وجهة النظر الإسرائيلية، وإن تعرض هذه العلاقة الثنائية إلى جدل كبير حول طبيعتها يدور منذ أكثر من نصف قرن،

---

(1) العاصي، حسن (2001) . أبعاد الاختراق الإسرائيلي للقارة السوداء، **مجلة باحث للدراسات**، (عدد شباط شتاء 2001) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية.

(2) شكري، مرجع سابق، ص (70) .

فهي علاقات تراوحت بين الصعود والهبوط، وتشهد أجواء من الهدوء والفتور مؤخراً، إلا أن زيارات المسؤولين الإسرائيليين المتتالية إلى إثيوبيا منح هذه العلاقات زخماً وأبعاداً جديدة سمح بعودتها إلى عهدها الطبيعي، إذ لم يكن الاهتمام الإسرائيلي بهذا البلد وبقية الدول في القارة الإفريقية نابعاً من العدم، بل أنه جاء نتيجة دوافع إستراتيجية، واقتصادية، وسياسية وجيوستراتيجية فضلاً عن الاهتمام بالأقليات اليهودية في إفريقيا، كما أن الاهتمام الإسرائيلي بهذا البلد قد جاء نتيجة إجماع النخبة صناع القرار الإسرائيلي على أن أثيوبيا تمتاز بميزات سياسية وجغرافية وعسكرية/أمنية فريدة في نوعها؛ إضافة إلى أنها تعد قلعة في محيط إسلامي لا زال يموج بالصراعات، والأزمات، ويواجه أنماطاً عديدة من العنف مما يجعلها المفتاح للتغلغل في إفريقيا ويهدد الأمن القومي العربي.

وقد أدى ذلك إلى جعل مفهوم الأمن القومي العربي يتراوح بين الأماني القومية صعبة التحقيق، والأحداث التي أثبتت عدم وجود هذا المفهوم، وخاصة في 2 آب عام 1990 حين أقدمت إحدى الدول العربية باحتلال دولة عربية أخرى لينهار احد أعمدة نظرية الأمن القومي العربي، وهو افتراض أن التهديدات تأتى من الخارج، ثم جاءت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 لتكشف عجز الدول العربية عن بلورة تصور أمني وإقليمي متكامل، وتؤكد أنه لا يوجد نظام أمني حقيقي يجمع بين دول المنطقة، وأن ما هو قائم في واقع الأمر، نظرية تحمل اسم الأمن القومي العربي تعبر فقط عما يجب أن يكون.



الفصل الرابع

أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي

المبحث الأول: أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول: أثر العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثاني: أثر العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثالث: أثر العولمة في الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والثقافية.

أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي

يعد الأمن هو الهدف الذي تسعى إليه جميع الأمم والشعوب والدول، لأنه يمثل القاعدة التي تستند عليها هذه الشعوب والأمم في الانطلاق نحو آفاق التقدم، ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم في جميع نواحي الحياة من أجل اللحاق بركب الحضارة الإنسانية، فيما يمثل انعدام الأمن حالة التخلف عن هذا الركب وتوقف المسيرة والإنكفاء في وادي النسيان، وأن الموقف العملي في الدول القومية والإلتزام الفكري بمبادئ العلم يفرضان على شعوب هذه الدول دراسة التجارب المختلفة للأشكال المطبقة في الفكر السياسي والأيديولوجي المعاصر، الأمر الذي يتطلب اللحاق بقطار الحياة السائر بسرعة لا تسمح للمتأخرين في محطات الماكثين باللحاق بمن سبقوهم.

وقد تنبهت بعض الدول إلى النمو السريع الذي تسببه المنافسة الكبيرة التي أوجدتها ظاهرة العولمة بين عدد من الدول الكبرى الراعية لشركات الأفراد الذي أوحت به ورسخته الشركات عابرة للقارات، الأمر الذي تطلب من الدول النامية الإسراع من أجل تصحيح الهياكل السياسية والاقتصادية لتناسب حلبة التنافس في هذا المجال الذي أخذ يهدد حالة الأمن القومي في الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي بسبب التحديات الكثيرة التي بدأت تواجهه.

يتناول الفصل الرابع أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي .

المبحث الأول

أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي

فرضت ظاهرة العولمة نفسها بقوة على الساحة الدولية بعد أن أصبح عالم اليوم يمثل متغيراً تابعاً لمتغير مستقل هو الرأسمالية التي تحاول سحب العالم إلى ساحتها عبر وسائل عديدة، بعد أن تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية؛ بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نشوء نظام دولي جديد فرضت سيطرتها من خلاله على العالم سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً؛ لذلك نظرت الشعوب الأخرى ومنها الشعوب العربية إلى العولمة على أنها رديف السيطرة والهيمنة بمفهومها الواسع المتعدد الاتجاهات، وقد شغلت هذه القضية المفكرين والمحللين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات والميادين، وأصبحت مثار اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام والمعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وبهذا الشكل اتسعت ظاهرة العولمة لتصبح تهديداً وخطراً تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيراً بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياتها، وتعاني من آثارها السلبية.

يتناول المبحث الأول أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: أثر العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي

المطلب الثاني: أثر العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثالث: أثر العولمة في الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول: أثر العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي

توضح نظريات الاقتصاد الحديث أنه يستحيل على المجتمعات الصناعية تحقيق فاعلية اقتصادية متقدمة ما لم تكن قادرة على تحقيق الإنتاج المكثف، وهذا الإنتاج يعتمد بدوره على قدرة السوق الاستهلاكية على استيعاب السلع التي تنتجها الآلة الحديثة في اليوم الواحد[1].

لذا فقد وجدت الدول الكبرى الداعمة للعولمة بأنها بحاجة ماسة إلى الأسواق الاستهلاكية لتصريف السلع المنتجة في مصانعها، الأمر الذي جعلها تعتمد على العولمة من أجل إيجاد تأثيرات لها في السياسة الاقتصادية لدول النظام الإقليمي العربي التي تعد سوقاً إستهلاكياً ملائماً لتصريف السلع والبضائع المنتجة في الدول الغربية، وذلك من خلال عولمة السلع التي جاءت نتيجة بروز التكتلات التجارية الكبرى في العالم والتغيرات الهائلة المتسارعة في سوق العمل وأساليب الإنتاج [2].

وقامت العولمة الاقتصادية التي ولدت مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي تعود جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945)، وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وبعد

---

(1) يونس، مرجع سابق، ص (137).

(2) فضل الله، عبد الرؤوف (2000). العولمة: بين سرعة التحولات والحفاظ على الذات، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول ص (207) .

أن أخـذت العولمـة الاقتصـادية تعكـس مرحلـة متقدمـة مـن مراحـل تطـور الرأسـمالية التـي تهـدف إلى تحقيـق وحـدة العـالم الاقتصـادية وفـق المنظـور الرأسمالي بوصفها نظاماً اقتصادياً مـن أهـم أركانـه الحريـة الاقتصـادية وآليـات السـوق التـي تعـد الوسـيلة الرئيسـة لمواجهـة مشـكلات العـالم الاقتصـادية [1]، فقامت بفرض عدد من إجراءات العولمة التي كانت لها بعض المظاهر الإيجابية إلى جانب بعض المظاهر السلبية، التي ظهرت تأثيراتها على الأوضـاع الإقتصـادية في دول النظام الإقليمي العربي، وكان من أهم تلك التأثيرات:

1. أثر مؤسسات العولمة المالية والاقتصادية على الأسواق العربية

عملت العولمة على استغلال الشركات متعددة الجنسيات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، للقيـام بالضـغط المسـتمر عـلى العديد من دول النظام الإقليمي العربي من أجـل الأخـذ بسياسـاتها التـي تقـوم على حرية تدفق رؤوس الأموال، وحريـة التجـارة الخارجيـة، مـع سـعي العولمـة لفرض شروط على دول النظام الإقليمي العربي تتلخص في: العمل على خصخصة القطاع العام، وإصـدار التعلـيمات للقيـام بحريـة الأسـواق الداخليـة، وتعميـق ثقافة اقتصاد السوق[2] .

لذلك عملت قوى العولمـة عـلى التوحيـد التـدريجي للأسـواق بحيـث ازداد حجم التجارة العالمية من دون انقطاع وبصورة متسـارعة خـلال عقـد التسـعينات من القرن العشرين، ومنذ عـام (2000) تجـاوز حجـم التجـارة العالميـة التصـورات المحتملة حينذاك بعد أن تغيرت البنية الهيكلية للتجارة العالمية، إذ بدأت الشركات

---

(1) المومني، مرجع سابق، ص (355).

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (97).

متعددة الجنسيات تحتل مركزاً متزايد الأهمية، ومن أمثلة تلك الشركات : فيليبس (Philips)، وأكسون(Exxon)، ونستلة (Nestle) وهذه الشركات كانت تتبع كباقي الشركات الأخرى نظام اللامركزية فهي تنتشر في العالم بطريقة مستقلة تقريباً وتتاجر فيما بينها أو مع الشركة الأم في المبادلات التجارية العالمية التي تشتمل على مبادلات السلع مع الدول والمؤسسات التابعة لرأس المال الوطني في الدول القومية ومن أبرزها دول النظام الإقليمي العربي [1].

ويشير علماء الاقتصاد أن عولمة الأسواق تعني أن الدولة التي تريد أن تدخل في نظام العولمة الجديد غالباً ما تعطى مدة كافية لتوفق أوضاعها حسب القوانين والنظم العالمية، ويجب عليها إتباع الخطوات الآتية [2]:

أ. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفذ شروطها وقوانينها .

ب. تهيئة النظام الاقتصادي الخاص بها وتحديثه وجعله ملائماً للمنافسة الحرة الشرسة.

ج. تحويل القطاع الحكومي إلى قطاع خاص حتى يصمد في تيار المنافسة الحرة .

د. فتح الحدود وتشريع قوانين الاستثمار الملائمة لأنها من أولويات متطلبات عولمة السوق حتى تستطيع رؤوس الأموال وشركات الأفراد والشركات عابرة القارات الدخول والخروج إلى الدولة بحرية تامة .

ه. تحقيق تماثل مع الأسواق العالمية حتى تكون المنافسة عادلة ومغرية للشركات والاستثمارات الأجنبية مع الشركات الوطنية .

---

(1) زيغلر، جان (2004) . **سادة العالم الجدد العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر**، ط2، بيروت، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (138).

(2) الجوهري، مرجع سابق، ص (25) .

2. أثر مبادئ العولمة الاقتصادية على الأوضاع الاقتصادية العربية

تعتمد العولمة الاقتصادية على عدد من المبادئ وهـي ذات المبـادئ التـي تقوم عليها الرأسمالية، مع إدخال تدقيقات عليه لا تخلو من مغالاة، مـع تركيـز على مبدأ المنافسة الحرة، التي تسهم في تكـريس التخلـف والتبعيـة الاقتصـادية لدول النظام الإقليمي العربي، بما يدفعها للإسراع في اللحاق بركب العولمـة، ومـن بين أبرز هذه المبادئ الآتي:

أ. **الحرية الاقتصادية:** برز حرص شديد على تحرير التجارة من كل القيود سواء كانت حواجز جمركية أو ضرائب، لذلك التزمت الدول العربية التي قبلـت الانضمام إلى مشروع العولمة الاقتصادية بأن تفتح حدودها للبضائع الأجنبية مع التخفيض في الضرائب عليها في مرحلة أولى ثـم حـذفها تماماً في مرحلـة لاحقـة، وقد التزمت تلك الدول أيضاً برفع الدعم عن المواد الأساسية، الأمـر الـذي أثقـل كاهل المواطنين، بعد أن قامت بخصخصة المشروعات والشركات التابعة للدولـة، وأفرزت التجربة العملية أن الدول العربيـة التـي قبلـت بالعولمـة الاقتصـادية لم تكن مقاولاً ناجحاً، فقامت بالالتزام بتحريـر أسـواقها الماليـة والنقديـة وبالتـالي عدم التدخل في شؤون السوق وذلك باعتماد طريـق تحريـر البورصـة، وإطـلاق سعر صرف عملتها التي تحدد السـوق الماليـة قيمتهـا، كـما قبلـت بمبـدأ تنقـل رؤوس الأموال[1].

ب. **قانون العرض والطلب لضبط الأسعار وتحديـد الأجـور:** يعـد قـانون العـرض والطلـب :Supply and demand أحـد القـوانين الأساسـية في علـم

(1) مارتين، بيتر وهارالد شـومان (1998). فـخ العولمـة، الكويـت، **سلسـلة عـالم المعرفـة**، العدد (238)، أكتوبر، ترجمة عدنان عباس علي، تقديم رمـزي زكي، ص (34) .

الاقتصاد، فهو يؤدي دوراً أساسياً في تحديد الأسعار وتشكل الأسواق، ومن ثمَّ يؤثر ويتأثر بالمنفعة المتحققة والإنتاج والاستهلاك والدخل القومي والنمو الاقتصادي العام، والعرض هو كمية السلع أو الخدمات التي يعرضها المنتجون عند كل مستوى مرتقب من الأسعار، في مدة زمنية محددة، إذ تسعى كل منشأة إلى تحقيق أكبر كمية من الإنتاج بالحد الأدنى من التكاليف، وذلك عن طريق الكيفية التي تستخدمها لتجميع عوامل الإنتاج ومستلزماته وتسخيرها في العملية الإنتاجية [1].

وبموجب ظاهرة العولمة فأن قانون العرض والطلب يؤدي دوراً في نقل الاقتصاد الوطني وتحويله إلى جزء من الاقتصاد العالمي، مما يؤثر بقوّة على سيادة الدولة الوطنية وعلى سياستها تجاه حياتها الاقتصادية والاجتماعية، فتقوم بإلغاء دعم الأوّليات والأساسيات من المواد المستهلكة مما يزيد في نسبة الفقر والفاقة والجوع، وإخضاعها الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقانون العرض والطلب في السوق يترك آثاره السيئة على قطاع الخدمات من غذاء وتعليم ونقل وإسكان وسائر الخدمات الأخرى، ووفق قوانين المنظمات الاقتصادية التجارية والمؤسسات المالية التي تعكس إرادة قوى العولمة وهيمنتها، ولتسويق الفائض في الإنتاج من الدول الصناعية المنتجة فتصبح كل دول الأطراف أسواقها مفتوحة للمنافسة التجارية، فيؤدي ذلك إلى تعطيل الصناعة الوطنية وتوقفها أمام كمية ونوعية الإنتاج العالمي وأمام انتشار الأسواق الحرة وإنشاء المناطق الحرة ولا يبقى سوى من له القدرة على الدخول في التنافس الاقتصادي مع الكبار، وزاد

---

(1) الحوراني، أكرم (د . ت). **الموسوعة العربية: العلوم القانونية والاقتصادية**، المجلد الثالث عشر، دمشق، رئاسة الجمهورية، ص (131).

في تعزيز هذه الوضعية احتكار العلم والتكنولوجيا والتفوق في ذلك من طرف الغرب الأوربي والغرب الأمريكي الذي كرّس تخلف وضعف أغلب بلدان العالم وجعلها تتعرض للنهب والسلب في ثرواتها البشرية العلمية والتقنية المهجّرة، وفي ثرواتها الطبيعية المُستغلة مثلما حدث ويحدث في دول إفريقية وآسيوية وسائر البلدان النامية ودول النظام الإقليمي العربي، وتُصبح هذه الدول تحت احتلال العولمة، و"لم يعد الاحتلال العسكري السافر ضرورياً، فقد برزت وسائل حديثة، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إذ يقرض البنك الدولي مقابل سياسة تحرير الاقتصاد، أي تهيئة الاقتصاد الوطني لاختراق المال الأجنبي، وتحكّمه فيه، مع تخفيضات حادة في خدمة المجتمع، وهذا يكرس تقسيم المجتمع إلى أقلية ثرية وأكثرية تعاني الحرمان والفقر المدقع [1].

ج. **قانون الربح الرأسمالي**: يتصف المشروع الرأسمالي بأنه ليس مشروعاً خيرياً ولا هو مشروعاً وطنياً، بل هو مشروع الحصول على المال والمزيد من المال، لذلك تجرد القائمون على المشروع الرأسمالي من أية قيمة أخلاقية أو رادع مسبق، لذلك أخذ هؤلاء بالسعي من أجل تكييف كل شيء (قانون، أخلاق تقاليد، أنظمة، مؤسسات.. الخ)، لخدمة الهدف الأسمى لديهم والأهم وهو تحقيق الربح، وقد عبروا خير تعبير عن ذلك، على مستوى فلسفي وفكري، في بلورة الفلسفة البراغماتية التي اكتسبت طابعاً أمريكياً وسادت المجتمع والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلاصتها أنه لا يوجد شر مطلق أو خير مطلق، ولا يوجد خطأ مطلق أو صواب مطلق، بل هناك المنفعة

---

(1) جيلاني، بو بكر . البعد الاقتصادي للعولمة وتداعياته في عالمنا المعاصر.. قراءة نقدية، **صحيفة المثقف**، العدد 1833 في 30/7/ 2011، مؤسسة المثقف العربي .

التي تحدد ما هو شر أو خطأ وتميزهما عن الخير والصواب، وتبعاً لذلك فإن الأخلاق والقيم والقوانين والروادع كلها أمور نسبية تتغير تبعاً لمقتضيات المنفعة، واستناداً إلى ذلك برز (قانون الربح) بصفته القانون المطلق الأول للنظام الرأسمالي، فالذي يقوم بالعمل وفق آلياته يتمحور جهده حول تحقيق الربح، ولذلك يموت المشروع الرأسمالي حالما تتفوق الخسارة على الربح، في تأكيد مطلق وحاسم على أن الرأسمالية لا يمكن أن تكون نظاماً خيرياً، أو هدفه الخير والمصلحة العامة أو إتباع قيم عليا، لكن قانون الربح المطلق هذا يولد، وبحتمية مطلقة أيضاً قانوناً آخر وهو زيادة الربح عبر توسيع المشروع الرأسمالي، وينطوي هذا القانون على طريقين: طريق زيادة رأس المال المستثمر عبر إضافة قسم من الربح الأول، وطريق ابتلاع المشاريع الرأسمالية الأخرى ودمجها فيه وبذلك تبرز سمة الاحتكار لتطبع الرأسمالية كلما صعدت وتعاظمت، وقد اتفق علماء اقتصاد على إطلاق التسمية التالية على ذلك: قانون إعادة الإنتاج الموسعة [1].

د. **قانون المنافسة الحرة:** عايشت دول النظام الإقليمي العربي العولمة الاقتصادية ومؤسساتها عن قرب، إذ أصبح عدد من هذه الدول أعضاء في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجات، ومن ثم منظمة التجارة العالمية، وأسهم عدد من دول هذا النظام الإقليمي في قيام النظام العالمي الجديد، أو العولمة الحديثة، خاصة بعد حرب الخليج الثانية مطلع عام (1991)، فقد قدم العرب المساعدة للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق

---

(1) المختار، صلاح . نواقض العولمة .. الأمركة، صنعاء، **صحيفة 26 سبتمبر**، العدد 1166 في 16 كانون الأول 2004، ص (12) .

انتصارها، وتعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وذلك عبر تأكيد مبدأ الأحادية القطبية في المنطقة العربية، وبالمقابل لم يحصلوا على أي موقع لهم في التركيبة العالمية الجديدة، وبقوا ضحية لم تجن سوى استنزاف مواردها، من خلال ما أثقل كاهل الاقتصاديات الوطنية في دول النظام الإقليمي العربي من قروض أو أسلحة جرة تصديرها لهم بحجة ضرورتها في مكافحة الإرهاب [1].

وفي هذا الجو أصبح تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين في الدول العربية وبين مواطني الدول الغنية يتنامى ويتزايد باستمرار، فلا الدول الغنية سمحت بهجرة العمالة من هذه الدول ولا هي استطاعت أن تستقطب رؤوس الأموال من الخارج بسبب تعفن وفساد إدارتها، بحيث تكون القلة من سكانها يستأثرون بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية وغالبية السكان تعاني الفقر وكل صنوف الحرمان، وانتشار البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وغياب الإنتاج والاعتماد على الواردات، فضلاً عن انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي مثل العبث بالمال العام وتهريبه وتعطيل التنمية، كل هذا يزيد في درجة التخلف والانحطاط إضافة إلى ما ينتج عن العولمة الاقتصادية من مشكلات تؤدي لا محالة إلى الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي ينتهي في معظم الأحيان إلى الفوضى وانهيار النظام [2].

وهنا جاء اعتماد قانون المنافسة الحرة من قبل الدول الداعمة للعولمة من أجل السيطرة على الأسواق والموارد ، وذلك بعد أن تمكن عدد من الدول

---

(1) المومني، مرجع سابق، ص (363) .

(2) جيلاني، مرجع سابق .

النامية وخاصة دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية من بلوغ درجة عالية في التصنيع، فأصبحت هذه الدول تشكل خطراً على الدول الصناعية الأوروبية [1].

لذلك عملت العولمة على إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة، والتقليل من أهمية الصناعات التحويلية في عدد من الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي، ودفع هذه الدول لاستيراد السلع المصنعة في الخارج، ثم تمكنت العولمة من الناحية الاقتصادية من تدويل النهج الرأسمالي وفلسفته وآلياته، في عدد من دول النظام الإقليمي العربي، ونقلت النهج الرأسمالي إلى مرحلة الهيمنة الكلية على سائر اقتصاديات العالم خاصة العالم الثالث، من خلال إزالة سلطة الدولة الوطنية على الاقتصاد وإزالة القطاع العام واللجوء إلى الخصخصة والانفتاح على اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، فعملت قوى العولمة من خلال الشركات الاستثمارية العالمية التي تعمل لصالح الدول الكبرى المتمثلة في منطقة الأورو التي تشكل الكتلة الأوربية الغربية وكتلة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، وذلك على حساب باقي شعوب ودول العالم الأخرى، ففي منطقة الأورو وفي منطقة التجارة الحرّة لدول أمريكا الشمالية يستقر أكثر من ثمانين بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي وخمسة وثمانين بالمائة من إجمالي التجارة العالمية، ونجد خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وانجلترا واليابان تتوزع بينها مائة وثلاث وسبعين

(1) مارتين، مرجع سابق، ص (45) .

شركة من الشركات المتعددة الجنسيات من أصل مائتي من الشركات العملاقة العالمية [1].

3. أثر مشروع الشرق الأوسط الكبير

تعمل العولمة على تكريس حالة التجزئة التي يعاني منها الوطن العربي إلى كيانات مشتتة من خلال إقامة مشاريع اقتصادية تضم دولاً معينة عربية وغير عربية وفق ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتحقيقه ودعم قيامه[2].

هذا المشروع الذي لم يأت اعتباطاً من قبل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وإنما جاء لأهداف كثيرة بعيدة المدى منها ما يخدم المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، ووجود إسرائيل التي التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمنها، وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن الدوافع الكامنة وراء طرحها لهذا المشروع حيث لخصت ذلك بمساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة (الدول العربية وإسرائيل) وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بعد نشر الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار من خلال القضاء على أسباب التخلف التي تقف في وجه التقدم والتطوير[3] .

---

(1) جيلاني، مرجع سابق .

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (98) .

(3) شبلي، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012) . **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص (247) .

ويدعو مشروع الشرق الأوسط الكبير للنظر بجدية لحل هذه المشكلة عبر ربط دول المنطقة بعدد من الأحزمة الاقتصادية والسياسية تتمثل في [1]:

أ. يتمثل الحزام الأول في نزع السلاح حيث يقول بأن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنوياً، ولو جرى تقليص هذا المبلغ إلى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لإغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة.

ب. يشمل الحزام الثاني المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.

ج. يتعلق الحزام الثالث بالسياحة التي تعد صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص عمل كبيرة.

نرى؛ إن للعولمة الاقتصادية وخصوصاً المالية منها أثاراً اقتصادية مدمرة ظهرت على اقتصاديات دول النظام الإقليمي العربي التي شهدت تقلبات فجائية لرأس المال جراء تعاظم انسياب هذه الأموال وبشكل كبير، وتعرض عدد من البنوك العربية للأزمات سواء في المرحلة السابقة للأزمة المالية العالمية أو بعدها، وسيادة أجواء المضاربات التجارية وما يتولد عنها من هروب لرؤوس الأموال الوطنية للخارج، وغسيل الأموال ليس على مستوى الدول العربية، إذ شكلت نسبة كبيرة على مستوى العالم اقتربت من (4) تريليون دولار عام (2012)، وهي الأموال القذرة التي تتولد من مصادر غير شرعية، وحدوث الأزمات اقتصادية، التي عرضت السيادة الوطنية في مجال السياسية الاقتصادية والنقدية إلى مشكلات جمة، وعملية الخداع المستمرة التي تتعرض لها بتوفير رؤوس الأموال لها، إذ تتميز عدد من دول النظام العربي بسمات عديدة كضالة حجم السوق وضعف السيولة والتقلبات الشديدة بالأسعار وغيرها.

---

(1) بيريز، شمعون (1994). **الشرق الأوسط الجديد**، عمان،، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، ص (79).

المطلب الثاني: أثر العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي

شهد الاقتصاد العالمي في العقدين السابقين (1991 - 2013) تطورات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وذلك في أعقاب شيوع ظاهرة العولمة التي تبلورت بصيغة نظام جديد يتسم: بخصخصة جميع الشركات المالية، ورفع الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وإلغاء الدعم للأفراد والمؤسسات والدول، وتحرير نظام الرواتب والأجور، والتأمينات الاجتماعية والصحية.

وظهرت العولمة كمرحلة متقدمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وكانت نتيجة مخطط لها من قبل القوى الكبرى في العالم، مستغلة المراحل التي مرت بها البشرية في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي أفضى لحدوث ثورة في المعلومات والاتصالات، والتطور الصناعي لبعض الاقتصاديات الناشئة والصاعدة والمتقدمة على حد السواء، وظهور الشركات الكبرى العابرة للقارات التي تغلغلت في البلدان النامية ومنها الدول العربية (انظر الجداول 1-2-3)، واستطاعت خلال هذين العقدين نهب وسرقة مقدرات الشعوب وامتصاص دماء الفقراء ومحدودي الدخل من خلال توسعها في اقتصادياتها، إذ تعاظمت إيراداتها كثيراً على حساب البلاد النامية، بعد أن بلغت إجمالي إيرادات اكبر (500) شركة في العالم حوالي (45%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واستحوذت على (40%) من حجم الصادرات الدولية و(80%) من مبيعات العالم تتم من خلالها، وكذلك إنتاج (600) شركة منها يتراوح إنتاجها (25%) من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً، والاندماج المتزايد والتوسع الكبير في الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظهور

للمشتقات المالية (الرضيع، موقع منتدى الحوار المتمدن الإلكتروني في 5/26 /2013).

جدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية		
مليار دولار	2010	%
الإجمالي العالمي	1,122.0	100
الدول النامية	524,8	46.8
إجمالي الدول العربية	64,3	5.7

جدول (2) أشكال الاستثمار الأجنبي بالدول العربية بالمليار دولار		
البيان	2009	2010
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	83.9	64.3
حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر الوارد	75.5	
الإجمالي	159.4	
حجم الاستثمارات العربية البينية	7.9	5.7

(*) جمعت وحسبت من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010م

جدول (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2010م	
الدولة	2010
الإمارات	%1.3
السعودية	%4.9
قطر	%5.1
مصر	%2.8
تونس	%2.0
سوريا	%3.1
ليبيا	%4.2

المصدر: الشقطي، حسن. بوصلة الاستثمار الأجنبي تتجه لخليج بعد اضطرابات الربيع، الرياض، **جريدة الجزيرة السعودية**، العدد 14219 في 3 / 9 / 2011 .



تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية وفق القطر المضيف
خلال الفترة 1995 - 2010
0
5,000
10,000
15,000
20,000
25,000
السعودية
64,255
السودان
23,312
لبنان
14,795
مصر
14,392
الإمارات
11,254
الجزائر
7,710
المغرب
6,464
سورية
5,059
تونس
4,631
الأردن
3,787
سلطنة عمان
3,424
اليمن
2,930
ليبيا
1,302
البحرين
886
فلسطين
332
قطر
318
جيبوتي
12

ولا شك أن أخطر ما جلبته العولمة يكمن في نزعتها الاستبدادية وتوجهها المحموم لتفكيك الشعوب والأمم على أسس عرقية وطائفية لتسهيل سيطرة القوى العالمية الرئيسة على مصير تلك الشعوب المفككة ودمجها في أطر وهياكل السوق العالمية بإطار تبعي انقيادي، ورغم توظيف حقوق الإنسان وحماية الأقليات في السياسة الدولية ليس أمراً مستحدثاً، فإنه بات في ظل الواقع الدولي الراهن المتسم بأحادية القطبية من الأمور المعتادة التي يسعى الفقه الدولي المعاصر إلى إلباسها لباساً شرعياً وقبولاً [1].

لذلك كان للعولمة آثار عديدة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي، يمكن الوقوف عند أبرزها:

1. أثر العولمة في الأوضاع الإجتماعية

كان وقع صدمة العولمة عنيفاً من الناحية الاجتماعية على أغلب الدول النامية وخصوصاً مجتمعات دول النظام الإقليمي العربي لأنها لم تكن مهيئة لتلقي آثار العولمة الثقيلة، فجاءت العولمة وهذه المجتمعات تعيش ظروف التفكك القومي، والضعف الإعلامي، والتراجع الثقافي، والإنكماش العلمي والفكري مع غياب كثير من القيم الإيجابية التي كانت سائدة في السابق، مما أوجد حالة من الفقر والبؤس والأمية ونقص الوازع الديني، وضعف الولاء الوطني والقومي، وازدهار العرقيات والعصبيات والقوميات، الأمر الذي انعكس سلباً على تماسك الأمة وقوتها وجعلها ضعيفة لا تستطيع المقاومة، وفي هذه الظروف

(1) العزاوي، مرجع سابق، ص (19) .

جاءت هجمة العولمة فأحدثت صدعاً في جدار البناء الاجتماعي وتركت آثاراً ظاهره في هذا البناء[1].

لذا فالعولمة التي انطلقت من المدنية الغربية التي قامت في دول ليس لها تاريخ حضاري، إنما لها مدركات مدنية قامت في عدد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تشن حرباً عنيفة غير شرعية ضد عدو غير منظور، يكمن في ثقافة الأمم الأخرى ومعارفها وأخلاقياتها، بعد أن تجاهلت الدين، وأهملت الجانب الروحي، وأنكرت القيم والأعراف الاجتماعية، ورفعت كل القيود عن المجتمع، فقد تم تجاوز مجال الأخلاق عبر مظاهر الإباحية، وساد القانون الوضعي بدلاً عن القانون الإلهي الذي جاءت به الكتب السماوية، وبات نظام العقوبات الغربي يقوم على أسس تحبذ تعذيب الجاني متجاهلة القيم التي تنادي بتنقية المجتمع وردع المتجاوزين على حقوق الآخرين [2].

وإلى جانب ذلك كله أحدثت العولمة صدعاً في جدار البناء الاجتماعي وتركت آثاراً قوية في المجتمع برزت في الآتي:

أ. زعزعة البناء الطبقي في المجتمعات العربية من خلال إيجاد فوارق طبقية واضحة فيه، بما يؤدي إلى تعميق حدة هذه الفوارق بحيث يزداد الأغنياء غناً، ويزداد الفقراء فقراً وتبدأ الطبقة الوسطى بالتآكل التي هي الأساس

---

(1) طشطوش، مرجع سابق، ص (61) .

(2) الهزايمة، محمد عوض (2000) . العولمة بين فكرين: الغربي والإسلامي دراسة مقارنة، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول ص (162).

الذي تقوم عليه المجتمعات المدنية المتحضرة وهي بمثابة صمام الأمان في المجتمع[1].

ب. غرس القيم والعادات والسلوكيات والأنماط الفكرية الغربية في أذهان أبناء المجتمعات العربية وخصوصاً فئة الشباب، من أجل خلق أجيال تتنصل من قيمه وعاداته، ولا تعد قضايا الأمة تشغل بال أبناء هذه الأجيال بقدر انشغالهم بالجري وراء تقليد الفنانين والرياضيين، بما ينعكس سلباً على البناء الاجتماعي[2].

وبالفعل أوجدت تطورات العولمة عدداً من الضغوط الاجتماعية في الدول العربية، كان من أهمها:

أولاً: ارتفاع معدلات البطالة مع تراجع العمل وتسريح العمالة مما ترتب عليه فقدان الأمان الوظيفي لكثير من الأيدي العاملة[3].

ثانياً: انتشار ثقافة العنف بين أطراف المجتمع التي تهدف إلى سحق الطرف الآخر أو نفيه أو إقصائه، مما أسهم في تغذية اتجاهات العنف والتطرف، وجاء انتشار ظاهرة العنف وشيوع ثقافته نتيجة لعدد من الإشكاليات الناجمة عن العولمة والتي كان من آثارها استفحال ظاهرة عدم الاستقرار في مجتمعات الدول النامية لا سيما المعادية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن بينها دول النظام الإقليمي العربي التي اندلعت فيها حروب أهلية، مثلما يحصل

---

(1) التويجري، عبد العزيز (2002) . **العالم الإسلامي والعولمة**، القاهرة، دار الشروق، ص (104) .

(2) اليوسف، شعاع (2006) . التقنيات الحديثة، فوائد وأضرار، الدوحة، **سلسلة كتاب الأمة**، العدد (112)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص (29) .

(3) منصور، مرجع سابق، ص (99 – 100) .

اليوم في العراق والسودان وفلسطين ولبنان، وذلك عندما اجتاحتها موجة من العنف الطائفي والعرقي، الأمر الذي يثير تنبؤات بأن المرحلة المقبلة قد تشهد المزيد من أعمال العنف في ظل تشبث الولايات المتحدة الأمريكية بأغطية الديمقراطية وحقوق الإنسان واتخاذها ذريعة للتقسيم والتفتيت حيال الشعوب والأمم المناوئة لها [1].

ثالثاً: فرض تحديات جديدة تجاه الأسرة جراء انتشار أجهزة الاتصال الحديثة والتقنيات الهائلة وأجهزة الانترنت والفضائيات المختلفة ذات الأبعاد والاتجاهات المتنوعة والتي مثلت تحدياً كبيراً إلى الأسرة العربية بصورة خاصة والى المجتمع كله بصورة عامة واشمل في كيفية استخدامها، إذ إنها زادت في صعوبة دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فمثلما كان لها جوانب ايجابية كبيرة ومفيدة، فان لها آثار لا تقل خطورة على هذه العملية الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ناتجة عن الجهة التي لا بد أن تهتم بها وتراقب استخداماتها وهل هناك حاجة أصلا إلى مراقبتها، وكيفية القيام بذلك وغيرها من الأسئلة المختلفة ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي والمهم في حياة مجتمعات الدول العربية [2].

رابعاً: استغلال مبدأ التدخل الإنساني الذي أصبح يمثل في ظل العولمة حلقة من حلقات الهيمنة الإمبريالية التي عادت بمسميات وأغطية ومفاهيم تجميلية تبدو ظاهرياً مقبولة كالتعاون أو الشراكة الدولية ونشر الديمقراطية

---

(1) السوداني، نداء مطشر (1999) . العولمة واختراق السيادة، طرابلس، **مجلة دراسات**، العدد (4)، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ص (60) .

(2) علي، وائل فاضل . **العولمة والتنشئة الاجتماعية**، الموقع الإلكتروني لمنتدى النور الإلكتروني في 29 /12 / 2007 .

والتعددية الحزبية ومكافحة الإرهاب والقضاء على الديكتاتوريات في العالم وحماية حقوق الإنسان والأقليات المقهورة التي تتعرض لأنواع من الإبادة الجماعية[1].

خامساً: استثمار المشكلات الناجمة عن وجود الأقليات (Minorities) القومية والدينية في بعض الدول العربية، وتعميمها على بقية دول النظام الإقليمي العربي بحيث تبدو ظاهرة ذات نطاق عالمي تمتد آثارها لتشمل مجموعة من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء أو على الأخص ما تسمى بدول الجنوب التي يتميز واقعها بشكل عام بتفاوت اجتماعي واقتصادي وسياسي ملحوظ بين المجتمعات المختلفة[2].

2. أثر العولمة في الأوضاع الثقافية

هناك من يفسر ظهور العولمة تفسيراً ثقافياً مرتبطاً بالديمقراطية الليبرالية الغربية التي ترفع شعار ضرورة وجود ثقافة عالمية أو بتعبير آخر ضرورة عولمة الثقافة وتحطيم الثقافات القومية لتحل محلها هذه الثقافة العالمية على أسس من الديمقراطية الليبرالية الغربية واعتبار نهاية التاريخ بما يؤكد سيطرة وهيمنة الايدولوجية الأمريكية[3].

---

(1) السوداني، مرجع سابق، ص (60) .

(2) Theodor, a. Coulombs (1978). **Interodiction to International Relations,** New jersey, Printice-hall , Englewood Cliffs, p:65.

(3) سكران، محمد محمد (2000) . العولمة والهدية الثقافية، في : المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول، ص (39) .

وقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نصبت نفسها الحارس الأمين على الديمقراطية الليبرالية الغربية، فعملت على التبشير بالثقافة العالمية الواحدة، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتحمل العبء الأكبر في توفير الآليات الكفيلة بنشر وتصدير هذه الثقافة والتأثير العميق والخطير في الثقافات القومية وهذا ما يؤكده حجم الإنفاق الأمريكي السنوي على أساليب الدعاية من أجل الترويج لثقافتها والبالغ حوالي (250) مليار دولار، مع إنشاء محطة MTVللبث التلفازي للقيام بهذه المهمة على مستوى العالم [1].

لذا تركت ظاهرة العولمة آثارها السيئة في جميع قارات العالم، وفي مقدمتها دول العالم الثالث، التي ما زالت شعوبها تعيش تحت خط الفقر ويتضاعف فقرها في ظل هذه الظاهرة المدمرة التي لا تعترف إلا بمصلحة الأقوى، فأوهام الحرية التي بشر بها منظرو ظاهرة العولمة أفضحت التجاوز المقصود الذي تمارسه دول العولمة لسيادة الدول العربية في إطارها الذي لا ينتهي أبداً إلى فضاء الحرية، بل أن سيادة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ونظامها القانوني الجديد القائم على قواعد وأحكام وجزاءات قد مثل أكبر موجة لانتهاك حقوق الإنسان التي يتشدق بها دعاة العولمة ويتسترون من ورائها للتدخل في شؤون الدول العربية والدول النامية الأخرى، من خلال التمركز الاقتصادي الرأسمالي الذي أدى إلى زيادة الفقر والجوع والعنف والأمية[2].

---

(1) مارتين، مرجع سابق، ص (46).

(2) الصبح، رياض، أثر العولمة على حقوق الإنسان، عمان، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 10401 في 1999/3/1 .

وكان لظاهرة العولمة آثار في الأوضاع الثقافية العربية، بعد أن طالت هذه الظاهرة ثقافات الشعوب عامة التي كانت إلى عهد قريب بمثابة عوالم تكتنفها القداسة والخصوصيات والمثل، إذ أتت ثقافتها لتشيع في العالم كله، فكان الاختراق الثقافي الذي مارسته القنوات الفضائية وما تبثه من مظاهر الإباحية والإنحلال والسموم المبثوثة من خلال المواقع الإلكترونية، إلى جانب العلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية[1].

وكان من أهم أهداف العولمة السعي للتأثير في الأوضاع الثقافية العربية والإسلامية وذلك من خلال[2]:

أ. اختراق المجتمعات العربية والإسلامية، وزرع القيم والأفكار الثقافية للقوى المسيطرة في أبناء العالم العربي والإسلامي.

ب. التأسيس لهوية ثقافية وحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية بعد إسقاط عناصر الممانعة والمقاومة لديها تجاه كل ما هو قادم من دول العولمة الغربية.

ج. فرض سياسة إعلامية قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات وفرض هيمنة ثقافية جديدة تصبّ في مصلحة الدول الغربية.

ويأتي تعرض العولمة للأوضاع الثقافية العربية من أجل اختراق الخصائص الثقافية العربية من أجل التشكيك بالحضارات العريقة التي قامت في

---

(1) الجميل، سيار (2000) . العولمة الثقافية، في : **العرب و العولمة**، بيروت، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للفترة (17 – 20) كانون الأول، ص (38) .

(2) الزعبي، محمد مصلح (2013) . **العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربي**، عمان، مؤسسة الفكر العربي، ص (88).

عدد من الدول العربية والتي طغت ثقافتها وعقائدها على جميع دول العالم، فضلاً عن سعي العولمة لتغريب الإنسان العربي في أفكاره ومناهج تعليمه وأسلوب حياته، وذلك بالاعتماد على عدة أمور منها[1]:

أولاً:التعاون الفني الغربي مع عدد من الدول العربية النفطية رغبة في السيطرة على الثروات الطبيعية وخاصة النفط .

ثانياً:الإغراق السلعي الغربية للأسواق العربية، على أن لا تمثل هذه السلع منتجات تفيد في استدراك عجز الدول العربية في الإنتاج الصناعي المتطور، وإنما تكون سلع استهلاكية ثانوية فيها هدر للأموال من غير مردود، كتلك التي تتصل بجمال الجسم والشعر والبشرة، أو السلع التي تتعلق بالعدد المنزلية التي تهدر المال وتؤدي إلى كسل ربات البيوت.

ثالثاً:الترويج الإعلامي المستمر للنموذج الغربي في التمدين الذي يمثل حزمة متكاملة تبدأ باللغة الركيكة، ومطاعم الوجبات السريعة وارتداء الملابس الخليعة، وتنتهي بالأفلام الرديئة و والأغاني التافهة والمسلسلات الهابطة التي تبثها كثير من الفضائيات التي تقدم للشباب والفتيان كثيراً من العادات والتقاليد البعيدة كل البعد عن التقاليد العربية، بما يسيء إلى المجتمعات والأفراد.

رابعاً: الدعوات المشبوهة إلى إحياء اللهجات العربية المحلية من أجل الابتعاد عن اللغة العربية الفصحى ومن ثم القضاء عليها بفرض لغات أخرى.

---

(1) الهيتي، عبد القادر (2000) . في : المشيخي، أحمد بن علي(تحرير). **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول، ص (63) .

خامساً: نقل الأفكار والتجارب الغربية للدول العربيـة عـبر الدارسـين في الغـرب، والسعي لمنحهم مناصب قيادية وحساسة ومؤثرة في دولهم .

سادساً: تقـديم التسـهيلات المصرفيـة مـن أجـل إيـداع المـدخرات العربيـة في المصارف الغربية، والاستيلاء عليها بطرق شتى برزت فيها عمليات إعـلان إفـلاس تلك المصارف.

نرى إن المفتاح الذي تستخدمه العولمة يقوم على إنتـاج نظـام يسـتهدف وعي الأفراد والمجتمعـات، وذلـك باسـتغلال المـادة الثقافيـة التـي تعتمـد عـلى الصورة المسوقة على أوسع نطاق جماهيري ضمن أبعد مدى جغـرافي مـن أجـل نقل كل ما هو وطني قومي إلى حالة من العالمية التي تضيع فيهـا الحـدود بـين جغرافية ثقافيـة وجغرافيـة كونيـة، والعمـل ضـمن هـذا النظـام يسـاير ركـاب التجارة الحرة ضمن منطق التطور الرأسمالي القائم على التوسع المسـتمر خـارج الحدود .

المطلب الثالث: أثر العولمة في الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي

جاء ظهور العولمة وانتشارها بعد ظهور النظام العالمي الجديد عام (1991) ؛ أي بعد انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالإنفراد في قيادة العالم باعتبارها أقوى دولة فيه، وأكثر دول العالم تفوقاً في المجال العلمي والتقني مما أصابها بنوع من الغرور جعلها تسعى إلى السيطرة على جميع دول العالم الأخرى، وبخاصة الضعيفة منها في شتى المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية بدعوى النهوض بهذه الدول ورفع مستواها المعيشي، ومساعدتها على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة بين أفرادها، وإتاحة فرص الاستثمار وتوفير الرفاه للجميع [1].

ويرى عدد من الباحثين أن الظروف السياسية تعد أحد الأسباب الأساسية لتنامي ظاهرة العولمة وشيوعها، وذلك لأن العولمة لم تنشأ من فراغ بل جاءت نتيجة ظروف ومتغيرات وتطورات هائلة شهدها النظام الدولي خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كمرحلة متقدمة ومن ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي كمرحلة لاحقة، وظهور القطب الأوحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت على مقدرات العالم في كافة المستويات، وهناك عدد من الباحثين الذين فسروا نشأة العولمة تفسيراً اقتصادياً مرتبطاً بالسوق العالمي وتحرير التجارة، وعمليات الخصخصة التي شغلت معظم دول

---

(1) الزعبي، مرجع سابق، ص (12) .

العالم، وتكوين الشركات عابرة القارات، إلى جانب أسباب اقتصادية كان لها دوراً مباشراً في ظهور العولمة [1].

وأخذت العلاقة بين الإقتصاد والسياسة تتزايد ترابطاً واندماجاً فأصبح من الصعب الحديث عن أحدهما دون الآخر، وأصبح الإعتماد المتبادل وتبادل المنافع وتشابك المصالح من السمات البارزة لظاهرة العولمة التي يتميز بها النظام العالمي الجديد، إذ لم يعد بمقدور دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية أن تعيش وتتطور وتستمر فكان لا بد لها من التعاون والترابط وبناء شبكة من العلاقات مع غيرها من الدول وخاصة على مستوى العلاقات الإقتصادية التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تحليل العلاقات الدولية[2].

وتظهر تطبيقات العولمة وجود آثار على الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي وذلك من خلال الآتي:

1. يوجب أحد أهداف العولمة التي تسعى لتحقيقها سواء في دول النظام الإقليمي العربي أو في جميع دول العالم، تحجيم مسؤوليات الدول وتآكل وظائفها الرئيسية، والانتقاص من سيادتها التي ظلت تتمتع بها على المستويين الداخلي والخارجي منذ قيام الدول القومية، فالدعوة إلى إلغاء الحدود، وحرية انتقال الأفراد والسلع والأفكار، ورفع القيود المحلية عنها، إلى جانب تعظيم عمل المنظمات العالمية ذات التأثير المباشر في شؤون الدول المحلية[3].

---

(1) سكران، مرجع سابق، ص (38) .

(2) طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص(66) .

(3) طاهر، مرجع سابق، ص (262) .

2. تغيير مفهوم المواطنة تغييراً محورياً من خلال تحويله من الانتماء الضيق لوطن محدود إلى الانتساب العالمي أو الإنسانية كلها، وهكذا فقد أطاحت العولمة بجزء كبير من السيادة التي هي أحد العناصر الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم الدولة القومية الذي حددته معاهدة ويستفاليا عام (1648)، ويأتي اتخاذ مؤيدي العولمة هذا الإجراء في مسعى منهم للنفاذ من مختلف الجهات إلى إقليم الدولة، بما يمكنهم من استقطاب الشعب بكل المغريات.

3. منع الدول العربية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مجال تطبيقات التطور العلمي، وذلك جراء ما يفرضه النظام العالمي الجديد من قيود لمنع امتلاك القدرات النووية سواء في المجالات المدنية أو العسكرية، الأمر الذي يترتب عليه أن تنفرد مجموعة الدول النووية بالقدرة المطلقة على إملاء سياساتها بعد حرمان باقي دول العالم من ذلك، بما يعطي المؤشرات عن تقسيم العالم إلى قسمين لا يتحقق بينهما تكافؤ الفرص، ولا المساواة في اتخاذ القرارات السياسية التي تهم العالم كله، أو تخص منطقة محدودة فيه، بل إن هذا الأمر يلقي بضلاله على أداء مجلس الأمن الدولي الذي باتت قراراته تفتقر للموضوعية المجردة [1].

4. تعزيز الدعوة لفرض النموذج السياسي الليبرالي الغربي وترويج نجاحه بصور مختلفة والدعوة إلى تبني هذه الأيديولوجية وهذا النظام مع التنديد بغيره من الأنظمة السياسية، وقد وصل هذا الأمر إلى حد فرضه بالقوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية وأهدافها بعيدة المدى دون مراعاة خصوصيات الشعوب والأمم، وعدم مراعاة الظروف

---

(1) طاهر، مرجع سابق، ص (266) .

الاجتماعية والثقافية والدينية وأوضاع هذه الشعوب عبر أسلوب فرض الإملاءات وفق نظرية ما ينجح في الغرب لا بد أن ينجح في الشرق، ووفقاً لذلك تعيش شعوب عدد من الدول العربية ظروفاً مأساوية فرضتها الدعوة الغربية المعولمة لإجبارها على السير وفق نظام سياسي واقتصادي واحد يتفق مع أهداف ومصالح الغرب، والتي من أهمها تطويع المنطقة كلها بما تحويه من خيرات لمصلحتها[1] .

5. تحقق ما سعت إليه العولمة ومريديها في رسم صورة في العقل الجمعي العربي بأن العولمة تمثل تطور موضوعي يتصل بحركة العلم والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلوماتية، ومن ثم فهي بعيدة عن أشكال التحيزات الفكرية، أو التوظيفات السياسية، وأنها ليست أيديولوجيا، ونجحت العولمة في النفاذ إلى عقول عدد من المفكرين العرب ومنهم محمد عابد الجابري الذي يرى أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيديولوجية، تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وبأنها تقوم على ثلاث ركائز هي[2]:

أ. شل الدولة الوطنية من أجل تمكين شبكات الرأسمالية الجديدة الشركات الكبرى عابرة للقارات .

ب. توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية اختراق ثقافي واستعمار العقول.

(1) طشطوش، **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، مرجع سابق، ص (78) .

(2) الجابري، 1997، مرجع سابق، ص (145) .

ج. التعامل مع العالم ومع الإنسان في كل مكان، تعاملاً لا إنسانياً تعاملاً يحكمه مبدأ البقاء للأصلح، والأصلح هو الناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة .

6. يتجسد سلوك العولمة تجاه الأوضاع السياسية بغلبة الجانب غير الإنساني في السلوك المعولم، وذلك من خلال قيام الدول المعولمة بحمل مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تتجسد في العولمة، وبتأمل هذه الممارسات تبرز مجموعة من القيم الفرعية تتمثل في: قيمة المصلحة الخاصة للدول الفاعلة في ممارسة العولمة على مستوى باقي الدول الأخرى، ويأتي على رأس المصالح الخاصة لهذه الدول مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد والهيمنة؛ وذات القيمة على مستوى المؤسسات والشركات الكبرى في زيادة ثرواتها ورؤوس أموالها؛ وقيمة المصلحة الخاصة على مستوى الأفراد في تحقيق مزيد من الرفاهية لهم؛ وقيمة الشرعية الدولية بوصفها من أدوات شرعنة الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولمة ؛ وقيم الحرية بكل أنواعها بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولمة في الداخل والخارج ؛ وقيم الديمقراطية بكل أنواعها بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولمة في الداخل والخارج، والقيمة الميكافيلية الغاية تبرر الوسيلة من أجل الهيمنة وتحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولمة؛ وقيمة الأمن بوصفه غاية في ذاته ؛ وقيمة القوة بوصفها وسيلة لتحقيق الأمن، والمحافظة على مصالح الدول المعولمة، ويتفرع منها: قيمة

الدفاع ضد الأخطار الخارجية للمحافظة على أمن الدول المعولمة ومصالحها، وقيمة الردع لمنع الآخرين من محاولة تهديد أمن الدول المعولمة[1].

7. جعل الدول العربية ضعيفة وتابعة من خلال تقييدها بالمعاهدات والاتفاقيات الطويلة المدى التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية إبقاء قواتها وقواعدها في المنطقة العربية، الأمر الذي يترك آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية سيئة لدى المواطن العربي الذي أخذ يشعر بالضعف والقهر والإذلال، مما انعكس آثارها السيئة على وضعه النفسي ووضع بقية الأفراد في المجتمع ككل، وبالتالي على النظام الاجتماعي عموماً والأوضاع السياسية خصوصاً[2].

8. وضعت العولمة دول النظام الإقليمي العربي تحت المراقبة ومتابعة تحركات الدول والأفراد على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وهذا يعد عائقاً أمام التقدم والرقي والازدهار وخاصة بعد تنامي ظاهرة الإرهاب في العالم والزخم الإعلامي المرافق لها الذي يتهم العرب والمسلمين بالتطرف والإرهاب والأصولية.

9. جعلت أطراف العولمة الأمن القومي العربي هشاً ضعيفاً ممزقاً وذلك من خلال دعم إسرائيل مادياً ومعنوياً سياسياً وعسكرياً، مع الحفاظ على تفوقها وبجدارة على الدول العربية، وترجيح كفتها عبر تزويدها بأحدث التكنولوجيا العسكرية، وغض الطرف عن امتلاكها ترسانة هائلة من السلاح النووي

---

(1) أحمد، عزمي طه السيد (2008). قيم العولمة: دراسة تحليلية ناقدة، في: الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار **الرازي**، ص (201).

(2) طشطوش، **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، مرجع سابق، ص (83).

وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتغطية على انتهاكاتها لحقوق المواطنين العرب واضطهادهم [1].

نرى؛ إن الولايات المتحدة الأمريكية عملت في إطار ظاهرة العولمة على التوجه نحو الدول العربية من أجل تسخير الأوضاع السياسية لصالح الأهداف الاقتصادية للفئات الفاعلة في العولمة بما يزيد من عدم المساواة الاقتصادية وتقويض مبدأ الرفاهية للدول، وذلك من خلال:

أ. خلق مناخ سياسي مشابه لما هو موجود في الدول الغربية .

ب. استخدام ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان ضد الدول العربية التي تتخذ مواقف معارضة لها .

ج . هيمنتها على الأمم المتحدة ومجلس الأمن واستخدامها لمبدأ حق التدخل اتجاه دول معينة، وإصدار قرارات تخدم مصالحها.

---

(1) طشطوش، هايل عبد المولى (2014). **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، ص (84).

المبحث الثاني

تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي

لقد صعبت العولمة على الدول بأن تبقى بمعزل عن بعضها، وإن ظهور النظام العالمي الجديد الذي تشكل على أنقاض الحدود القديمة بين الشؤون الخارجية والمحلية، وبين الاقتصاد والأمن القومي، وباتت مواجهة التحديات في عصر العولمة تتطلب تحولاً في طرق التفكير حول العالم وفي طريقة رسم السياسات، فهي تتطلب مزيداً من الديناميكية للاقتصاد والأمن والسياسات الحكومية، إذ تكمن تحديات العولمة في كيفية الإستفادة من بعض الميزات الإيجابية للعولمة وتقليل الآثار السلبية لها، ويتطلب هذا مزيداً من الاتجاهات التكاملية في السياسات والآليات في اتخاذ القرارات التي تسرع تطبيق ما يلزم في عملية مواجهة التحديات.

وقد واجهت دول النظام الإقليمي العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي، وهي بذات الوقت تحديات للأمن القومي العربي مثلما هي تحديات للأمن الوطني للدول العربية منفردة، كونها تمثل مصادر تهديد تختلف من دولة إلى أخرى وتتحكم بها إمكانات الدول بجوانبها المتعددة، نظراً لما لها من تأثيرات سلبية على الحالة النفسية والمادية للمواطن والمجتمع والدولة العربية.

يتناول هذا المبحث تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي من خلال المطلبين الآتين:

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والثقافية.

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

تعرض الأمن القومي العربي لتحديات العولمة التي عملت على إدخال النظام الإقليمي العربي في متاهة الصراع الدولي الذي شهده مجرى العلاقات الدولية، الأمر الذي سمح ببروز عدة مظاهر أدت بالنتيجة للتأثير على هذا النظام وذلك منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، زادت في ترسيخ الجوانب القطرية على مستوى الفكر العام والمفاهيم القيمة والسلوك وبالتالي جعلت من التوجه القومي يتراجع بشكل كبير، وقد تجلى ذلك في تفكيك وحدات النظام الإقليمي العربي بأسلحة محلية مستندة إلى دعم خارجي مع تراكم الأزمات العربية البينية وضياع القدرة الجماعية على الاستجابة للتغيير.[1]

ويمكن الوقوف عند أبرز هذه التحديات على النحو الآتي :

1. التحديات السياسية

أ. **اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي:** جاء الاحتلال العراقي للكويت عام (1990) نتيجة خطأ في حسابات صانع القرار في العراق الذي اعتقد أن القوى الكبرى في العالم منشغلة تماماً بتصفية ما تبقى من آثار الحرب الباردة إلى درجة أنهم لن يهتموا كثيراً بمصير رقعة صغيرة في الصحراء أو عدد من آبار النفط في الخليج العربي[2].

وتأتي تحديات العولمة في هذا الجانب من خلال أسهام القوى الراعية لها في التعرض لأزمة الخليج الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت في (2 آب

---

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (133) .

(2) سيرل، مارسيل (1992) . **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، الكويت، مركز ابن خلدون، ترجمة حسن نافعة، ص (58) .

1990)، وذلك دون منح النظام الإقليمي العربي الوقت اللازم للتعامل وفق المعطيات المتوفرة لدى الشعوب والدول في هذا النظام، فقد ساعد خضوع بعض الدول العربية للمؤثرات والضغوط الأمريكية في تأزيم العلاقات بين عدد من دول النظام الإقليمي العربي وتصعيد الأزمة إلى درجة خطيرة أدت إلى تعميق الإنقسامات العربية وتنامي عوامل عدم الاستقرار بين وحدات النظام العربي[1].

لذلك جاءت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، متزامنة مع الأسباب المتعلقة بالإبقاء على الجوانب الأخطر من النظام الأحادي القطبية تحت السيطرة، فكان اندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991) إرضاءً لقوى العولمة من الذين يعولون على القوة كأداة للدبلوماسية استناداً لعبارة كلاوزفيتز المأثورة " **ليست الحرب إلا استمرارا" للمساومة السياسية بطرق أخرى** "، حيث كانت أفكار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل كامل من الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام، التي كانت تستند على إستراتيجية كندي - جونسون القائمة على الرد المرن والتصعيد المتدرج، فيما تقوم العقيدة الجديدة كما عبر عنها كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الأسبق " **عدم دخول الولايات المتحدة الحرب إلا في حالة الدفاع عن "المصالح حيوية " مع توفير ما يكفي من التأييد الشعبي والالتزام البرلماني بتأمين الموارد اللازمة لتحقيق الهزيمة الحاسمة للعدو**"، ثم جاء كولن باول رئيس هيئة الأركان في

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (132) .

عهد الرئيس الأمريكي بوش الأب ليتبنى تلك العقيدة أثناء حرب الخليج الثانية [1].

وقد مر الأمن القومي العربي خلال هذه الأزمة وبعدها بمأزق وجود وليس مجرد تهديدات مثل تلك التي قد تتعرض لها أي دولة، وإنما أصبح الوضع خطيراً وينذر الأمة العربية بأنها مهددة بالإنقطاع عن وجودها كأمة فضلاً عن تهديد دول النظام الإقليمي العربي بالتفسخ والتفكيك على أيدي قوى عالمية عاتية ومحلية شتى، وكان من الطبيعي أن يمتد اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي إلى كافة مجالات الأمن القومي العربي، بعد أن تزايدت تبريرات صناع القرار العربي لخيارات محددة سلفاً من جانبهم تتعلق بتوزيع الاتهامات فيما بينهم، أو للتشهير بخيارات الآخرين، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) التي جعلتهم على المحك بعد تزايد الفجوة الواسعة في الثقة بينهم وبين شعوبهم نتيجة الضغوط الأمريكية التي تتحدث عن حرب عالمية ضد ما يسمى بالإرهاب، الأمر الذي أفرز عن الحاجة الماسة إلى ثورة حقيقية ضد السلطات الحكومية القائمة، وإلا فإن استمرار الحال يعني استمرار وضع لا يمكن أن ينتج عنه إستراتيجية ذات قيمة، لأنها تكون بدون أهداف طموحة وتوجهات عريضة مستقاة من تحليل موضوعي تاريخي مع تحديد مهام مباشرة وواضحة في كل زمان ومكان [2].

---

(1) براون، سيوم (2004) . **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جتكر، ص (27).

(2) الجمال، مصطفى مجدي (2003) . الأمن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية (سياقات وآفاق)، في : أيوب، مدحت (تحرير). **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص (118) .

ب. التعرض للهوية الوطنيـة في عـدد مـن دول النظـام الإقليمـي العـربي:

تتميز كل أمة من الأمم وتنفرد بهويتها الوطنية وشخصيتها القومية وخصوصـياتها الثقافية وطابعها المختلف عـن غيرهـا مـن الأمـم، وهـذه حقيقـة ثابتـة بالتـاريخ والجغرافيا، وتؤكد عليها معطيات الواقع وشواهد الحاضر، ويـأتي تبـاين الشـعوب وتمايزها في مجموعـة مـن العنـاصر التـي تتشـكل منهـا الهويـات والخصوصـيات الثقافيـة، ومنهـا مـا يتعلـق بالبيئـة والسـكان، والثقافـات واللغـات، المعتقـدات والتقاليد، القـيم والأخلاقيـات، الـنظم والتشريعـات، وفي مسـائل الحيـاة وطرائـق العـيش، وفي النظـرة إلى الكـون وفي تفسـير طبيعـة الإنسـان، وأساسـيات إشـباع حاجاته وعلاقته بأخيه الإنسان وبالمجتمع وبالكون كله، مادياً ومعنوياً [1].

وتعرضت الهوية الوطنيـة في دول النظـام الإقليمـي العـربي وشـعوبها إلى ظروف صعبة جعلتهـا تواجـه تحـديات باتـت تتهـدها، لـيس فقـط في هويتهـا كشعوب تتطلع إلى تحقيق نهضتها وتقـدمها واسـتقرارها، بـل تواجـه تحـديات وأخطاراً تهدد كثيراً منها في كيانها كوجود[2].

ومرت عدد من الدول العربية بأحداث هـددت وجودهـا ككيـان سـياسي وشهدت وضعاً متأزماً شـديداً، ومنهـا لبنـان عـلى سـبيل المثـال لا الـحصر التـي تعرضت هويتها العربية للقمع نتيجـة التـدخلات المبـاشرة مـن قبـل عـدد مـن الأطراف الخارجية الأجنبية والعربية بشؤونه الداخلية، الأمر الذي أوصل الحالـة إلى مرحلة تصفية الحسابات بـين تلـك الأطـراف مـن جهـة، وبينهـا وبـين بعـض الأقليـات اللبنانيـة مـن جهـة أخـرى، ولم يكـن بمقـدور أحـد أن يقـدم الحمايـة

---

(1) سكران، مرجع سابق، ص (37) .

(2) الجابري، 2011، مرجع سابق، ص (12) .

للأقليات الثقافية والدينية فيها، وفي المغرب العربي لم تكن مقولات توحيد دوله الأربع (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس) تبدو مشرقة، فضلاً عن الوضع في العراق والسودان وفلسطين واليمن [1].

لذلك فإن النظام الإقليمي العربي قد مر ولا زال في مرحلة مخاض عسيرة وغدا موقفه يتصف بالحرج والقلق جراء احتماء بعض وحداته بخيمة أمنية نسيجها غير عربي ووصفت هذه المرحلة بأنها مرحلة اختلال التوازن، حيث انضوت العديد من دول النظام الإقليمي العربي تحت ظل الهيمنة الأمريكية وخضعت للضغوط والتوجهات الأمريكية [2].

ثم جاءت إشكالية الاتّصال بين اللغة والهويّة التي أوجدتها ظاهرة العولمة لتثير أسئلةً بشأن وحدة الأمّة العربية ومسار تطوّرها السياسي، من خلال تعرض العلاقة بين الشعوب العربية والأقلّيات القومية المتواجدة في عدد من دول النظام الإقليمي العربي إلى الدخول في مشكلات عديدة جراء تخويف الأقليات من الاندماج مع الأكثرية القومية التي تقطن تلك الدول، وإلى جانب ذلك طرحت تلك الإشكالية مسألة اضطراب الهويّة حين تصطدم الفصحى بالعامّية، وتأسيس مفارقة ثقافية ترسم الحدود والخصائص وتفرّق بين الناس وتصنّف الجماعات إلى طبقاتٍ تفتقر إلى لغةٍ جامعة في حياة التخاطب اليومي. هذه الفوضى عزّزت الجدل بشأن حماية الهويّة المشتركة من الاختراق والانشقاق بين مراكز قوى الجماعة الوطنية التي تعيش في بيئةٍ حضارية واحدة. وزاد الطين

(1) سيرل، مرجع سابق، ص (69).

(2) الخزرجي، مرجع سابق، ص (133).

بلّة تدخّل القوى الأجنبية في ترتيب برامج التعليم، ما فتح ثغرةً في إطار الوحدة خصوصًا في مرحلة العولمة وما خلّفته من تأثيراتٍ سلبية[1].

ج. زيادة التقوقع القطري: يتعايش في النظام الإقليمي العربي مفهومين متناقضين يتصارعان فيما بينهما داخله، فهناك الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام تستند للشرعية القومية المكونة له والمرتبطة بعدد من القيم السياسية، والأمن والوحدة والتنمية العربية، يقابلها نشأة الدولة القطرية التي تعني تجزئة المصلحة العامة إلى عدة مصالح، وبعدد الدول القطرية في الوطن العربي التي عرفت بالمصلحة الوطنية، وقدمت هذه المصلحة على المصلحة القومية للعرب وباختلاف مصالح كل دولة قطرية مع شقيقتها، الأمر الذي أدى إلى ولادة الأزمات القطرية [2].

وقد نتج عن ذلك زيادة هائلة في إجراءات التقوقع القطري في مواجهة الأقطار العربية الأخرى، ومن هذه الإجراءات، التوسع في الإجراءات الأمنية على الحدود وفي المطارات والموانئ وتكثيف التعتيم الإعلامي في عدد من الأقطار العربية وخصوصاً فيما يتعلق بالتطورات في الأقطار العربية الأخرى، ووضع قيود جديدة على انتقال رؤوس الأموال والعمالة والأفكار والبضائع ووسائط النقل بين الأقطار العربية [3].

---

(1) بعلبكي، رمزي وآخرون (2013) . **اللّغة والهويّة في الوطن العربي: إشكاليّاتٍ تاريخيّةٍ وثقافيّةٍ وسياسيّةٍ**، الدوحة، بحوث مؤتمر اللغة والهوية في الوطن العربي الذي أقامه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام (2012)، ص (213.

(2) الهزايمة، مرجع سابق، ص (311) .

(3) الخزرجي، مرجع سابق، ص (134) .

وتتجلى مظاهر تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وزيادة التقوقع القطري فيما يلي [1]:

أولاً: تعطيل انعقاد أعمال مؤتمرات القمة العربية .

ثانياً: اللجوء للغرب عند الأزمات العربية .

ثالثاً: تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتعطيل قرارات جامعة الدول العربية.

2. التحديات الأمنية

شهد العالم المعاصر اختلافات كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991)، عما كان عليه قبلها وأثنائها، فقد نتجت عن هذه الحرب ظواهر وإشكاليات أحدثت تغيراً في الأهمية النسبية لعناصر قوة الدول في عالم اليوم، فلم تعد القوة العسكرية لها ذات الأهمية النسبية التي كانت تحظى بها من قبل بوصفها أداة لتحقيق أهداف الدول وأمنها القومي بل صارت المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي هو العنصر الأكثر أهمية يليه في ذلك العنصر الاقتصادي، وصارت القوة العسكرية تتأثر بهذين العنصرين، بمعنى أن هناك علاقة إرتباطية بين زيادة أو انخفاض القدرة العسكرية للدولة وازدياد أو انخفاض قدرتها المعرفية والاقتصادية، وفي هذا الإطار تتشكل مجالات جديدة للتفاعلات الدولية، وتبرز قضايا جديدة لم تكن لها الأهمية الحالية من قبل، كقضية نقل التكنولوجيا أو سرقتها عبر التجسس العلمي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى ازدادت الهوة التي تفصل دول الشمال المتقدم عن دول الجنوب المتخلف، الأمر الذي فرض حالة التهميش على بعض دول الجنوب، وعلى مستوى القوى الكبرى في العالم حدث تغير هام في توزيع موارد القوة، إذ إن أقوى الدول

(1) الهزايمة، مرجع سابق، ص (312) .

عسكرياً وسياسياً باتت تعاني من مشكلات اقتصادية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فهما دولتان ذات قدرات عسكرية هائلة، لكنهما يعانيان من أزمات اقتصادية حادة، فيما تقدم اليابان وألمانيا نموذجاً عكسياً، إذ تتوافر لهما عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والمعرفية ولا تمتلكان قدرات عسكرية تتناسب مع هذه العناصر[1].

ورغم ذلك فقد تعرض النظام الإقليمي العربي إلى تحديات أمنية برز فيها:

أ. **التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة العربية**: نجم هذا التواجد العسكري الأجنبي عن الضغوط والمواقف الأمريكية المبينة على تطلعها لأداء الدور المنوط بها على الساحة الدولية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، بعد تفردها بالهيمنة على النظام الدولي الأمر الذي دفعها لدراسة العديد من البدائل والخيارات التي كانت مطروحة أمامها، فعرضت أمام صناع القرار السياسي الخارجي الأمريكي المؤلفات التي أصدرها عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين والتي تتحدث عن الصراع الحضاري والفكري الذي سيطغي على العالم خلال القرن الواحد والعشرين، فكان ما أدلى به صموئيل هنتنغتون - أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد السابق- في مؤلفه " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي " يشكل صورة لما سيشهده هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين، حيث يقوم الافتراض الأساسي في هذا الكتاب على " أن الثقافة أو الهوية الثقافية الحضارية هي التي تشكل نموذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة "، ويضيف الكاتب بأن عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من ثمان حضارات تعد الديانة خاصيتها الأساسية من

(1) علي، مرجع سابق، ص (66 – 68).

أجل التعريف بها، وهذه الحضارات هي: الحضارة الغربية وتضم النموذجين الأوروبي والأمريكي وبعض الدول التي أستوطنها الأوروبيون مثل أستراليا ونيوزلندا؛ والحضارة الكونفوشيوسية أو الصينية؛ والحضارة اليابانية؛ والحضارة الهندوسية أو الهندوكية؛ والحضارة الأرثوذكسية؛ وحضارة أمريكا اللاتينية؛ والحضارة الإفريقية ؛ الحضارة الإسلامية، لذلك اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بما أشار له هنتنغتون بأن الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية هما الحضارتان اللتان لا يمكنهما الاندماج في الحضارة الغربية وتسعيان للتحديث بدون تغريب وأن الصراع بينهما وبين الحضارة الغربية حتمي [1].

وقد سمح هذا كله في تغليب الرأي القائل إن الطبيعة الإيديولوجية " **الليبرالية الجديدة** " لا بد أن تشيع من أجل فرض الهيمنة الأمريكية بحيث تعطي لنفسها المشروعية في التصرف باستغلال القانون والأمم المتحدة لتحقيق ما تريد وأن نظامها ذا القطب الأوحد يرى في منطقة الشرق الأوسط مركزاً مهماً لمصالحه وتطلعاته مع ارتباط كل ذلك بحتمية فرض النموذج الأمريكي على العالم، القائم على قاعدة أن النظام الرأسمالي الأمريكي هو نهاية التاريخ[2].

لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الموقف السياسي والأمني تعقيداً من خلال زيادة تواجدها العسكري في المنطقة العربية، إلى جانب

---

(1) هنتنغتون، صومائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي،** مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ص (15) .

(2) فوكوياما، فرانسيس (1992). **نهاية التاريخ**، بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ، ص (86) .

القوات البريطانية والفرنسية لا سيما في منطقة الخليج العربي بعد أن تم توقيع اتفاقيات عسكرية وأمنية تضمنت إضفاء الشرعية على استمرار الوجود العسكري في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية العربية، وقد مثل هذا التواجد العسكري الأجنبي ما يلي [1]:

أولاً: أداة لضمان استمرار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية في المنطقة العربية .

ثانياً: وسيلة لتقطيع المتبقي من روابط التعاون الدفاعي العربي المبنية على حقيقة الأمن الجماعي والمتبادل، وليس على ربط الدول العربية باتفاقيات أمنية مع قوى أجنبية تبحث عن أمنها ومصالحها قبل كل شيء.

ثالثاً: قوة ردع لدفع بعض الأطراف العربية للخضوع للإرادة الأمريكية الساعية لضبط التوازنات في المنطقة، وقيداً على الإرادات الوطنية والقومية للدول العربية.

ب. **الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003):** تعد المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق العربية والإسلامية تأثراً ببيئة النظام الدولي الجديد ومكوناته ومفاهيمه وأسسه وقواعده التي تبلورت في ظل ظاهرة العولمة، هذا النظام الذي أخذ يتشكل مع مطلع عقد التسعينيات؛ وكان ينظر إلى منطقة العربية على أنها منطقة إستراتيجية بالنسبة لهذا النظام وفق صيغته الجديدة في أعقاب الحادي عشر من أيلول (2001)، بعد أن رفعت الولايات المتحدة شعار الحرب على الإرهاب، وطيلة الحقب الزمنية السابقة لتلك الإحداث كانت معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي تعتمد

(1) الخزرجي، مرجع سابق، ص (136) .

على الأطراف الرئيسة في المنطقة، وهي: دول مجلس التعاون الخليجي؛ والعراق؛ وإيران، فضلاً عن الولايات المتحدة التي لها مصالح بالغة الحيوية في هذه المنطقة الإستراتيجية، فهي التي عملت على إخراج العراق من هذه المعادلة بعد أن شعرت أنه يشكل تهديد لمصالحها في الخليج، ومما لا شك فيه أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج، قد غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفصيلاً، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام (2011) وترك مقدرات المنطقة تحت السيطرة والنفوذ الإيراني، بعد أن جاء المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق عام (2003) بأفكار ورؤى من أجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية وإنهاء الديكتاتورية فيه [1].

ج. **تحديات الفاعلون الجدد من غير الدول:** لم تعد الدولة الممثل الوحيد في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول (Non State Actors) الذين تعمق دورهم في المنظور التعددي في العلاقات الدولية في ظل ظاهرة العولمة، هذا الدور الذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدول، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول في تلك السياسات، وأن مرد هذه النظرة نابع من الدور الذي أحدثه هؤلاء الفاعلون من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية

---

(1) العربي، يوسف حسن (2013) . **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003 - 2013)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ص (26).

والاجتماعية، وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلاً عن تغير أشكالهم،ومضامين تأثيراتهم[1].

وأضاف الحراك الشعبي الذي حدث في عدد من الدول العربية والذي أفضى لما يسمى ثورات الربيع العربي، تطوراً جديداً إلى الدور المؤثر الذي لعبه الفاعلون الجدد – الإسلاميون- بعد وصول بعضهم إلى سدة الحكم، وبالتالي بدا هؤلاء الفاعلون يكتسبون شرعية دولية وإقليمية، إضافة لما حصلوا عليه من شرعية وتأثير محليين في مجتمعاتهم التي نشئوا في ظلها، مما اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهميتهم، باعتبارهم شريكاً مهماً في عمليات إعادة بناء الدولة[2].

ومع كل ذلك؛ لا يزال كثير من الدراسات في حقل العلاقات الدولية، وفي مجال السياسة الخارجية ينظر لهؤلاء الفاعلين مهدداً للأمن والسلم الدوليين، ومقوضاً لأركان العالم الرسمي، ويعد حزب الله اللبناني من الفاعلين الجدد المؤثرين في المنطقة العربية بما فيها دول الخليج العربي، فنشاط هذا الحزب يتعدى حدود دولة واحدة لأنه من الفاعلين العابرين للحدود، فقد أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة تنوع أنماط

---

(1) علي، خالد حنفي (2013) . ما بعد الدولة : متطلبات فهم الموجة الجديدة من غير الدول، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق العدد (192) أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص(3).

(2) غانم، أماني (2013). التكيف المرن: أنماط التأثيرات العابرة للقومية للفواعل الدينية من غير الدول، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق العدد (192) أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص (23).

الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوى نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين الفاعلين الجدد من غير الدول الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، والمحاكم الإسلامية في الصومال، والحركة الحوثية في اليمن، والفاعلين العابرين للحدود، الذين يتعدى نشاطهم حدود دولة واحدة، مثل حزب الله، وتنظيم القاعدة، والشركات متعددة الجنسيات[1].

د. **تحديات إستراتيجية حلف الناتو في المنطقة العربي:** شهد عام (2004) تطوراً نوعياً في اهتمام حلف الناتو بالمنطقة العربية عموماً، وذلك في ضوء القرارات التي صدرت في مدينة إسطنبول التركية بعد انعقاد قمة للحلف في يومي (28 - 29 حزيران) من ذلك العام، واستهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة جراء الأحداث التي أثرت في أمن منطقة الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي، بعد نجاح الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان، وتسوية بعض المشاكل الأوروبية، وتضمن التوجه الجديد للحلف الإسهام في خمس قضايا مهمة، وهي: عملية السلام في الشرق الأوسط، والوضع الأمني في العراق، وعمليات الإصلاح السياسي في دول المنطقة، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[2].

وقد كان هدف مبادرة اسطنبول توسيع نشاطات الناتو لتصل إلى بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط عبر تعميق شراكة الحلف مع مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والأردن، وإسرائيل، إذ إن مساعي الناتو تجاه

---

(1) رجب، إيمان أحمد . اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد (187)، يناير (2012)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص (36).

(2) العربي، مرجع سابق، ص (116) .

هذه الدول كان قد بدأ منذ عدة سنوات، فقد سبق للحلف أن عَدّ بعض هذه الدول ضمن الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو، وتتضمن خطة الناتو تعزيز الروابط العسكرية مع دول المنطقة من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وعمليات عسكرية مشتركة. وأن تعاوناً مماثلاً قد عرض على عدد أكبر من الدول العربية، فكانت البداية من دول الخليج العربي. عبر التركيز على قضايا «أمنية» تخدم الطرفين في تحقيق غايتهما لترسيخ السلام والاستقرار. وقد أبدت الدول الخليجية اهتماماً كبيراً بتمتين علاقاتها مع حلف الناتو[1].

نرى؛ إن العولمة ليست فكرة ولا تياراً ولا أزمة ولا إتجاهاً، إنها وضعية كونية جديدة برزت على شكل ظاهرة اخترقت كل مجالات الحياة، وتركت بصماتها على مختلف جوانب التعامل الإنساني، وقد جاءت نتاج لجملة من التطورات الكبرى التي حدثت على نحو جوهري في العالم، فسقوط الشيوعية وإخفاق كثير من مشروعات التنمية في الدول النامية والفقيرة، يقابله التقدم الباهر الذي يحرزه العلم وتطبيقاته التقنية والصناعية، وتغير نظرة الناس للكون والحياة، وغياب العديد من الأطر الأخلاقية والإنسانية، كل ذلك أسهم على نحو مؤثر في بزوغ العولمة واجتياحها للعالم على الصورة الماثلة اليوم، وقد أنتج ذلك كله ولو بشكل عرضي عن تحديات ومشكلات لدول النظام الإقليمي العربي تناولها هذا الفصل، لكن الحقيقة الماثلة أمام أعين المبصرين وعقولهم تثبت أن العالم يشكو من أزمات كثيرة توارثها عبر الحقب والمراحل الزمنية السالفة، تزامن معها النسيج العام للحياة المعاصرة الذي ظهر بصيغ وأشكال معقدة عملت على صيغتها أيادي ماهرة في استغلال الشعوب ومقدراتها، فبات الأمر يحتاج إلى امتلاك عقول نيرة وتفعيل العمل الجاد من قبل أصحاب البصيرة النافذة على مقدار ما يمتلكون من شمول العمل والحركة وقوة الاحتمال.

---

(1) الجندي، عمار. الناتو يقر «مبادرة اسطنبول للتعاون» لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط، الرياض، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية**، العدد (9345) في (29 حزيران 2004).

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والثقافية

طالت ظاهرة العولمة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية ولو بشكل متباين بين الدول والشعوب، فإنها قد طالت أيضاً العديد من المفاهيم الفردية والجماعية التي دفعت العديد من الدول لتغيير منظومات القيم فيها من أجل ركوب مديات العولمة بحثاً عن تعظيم إمكاناتها، أو دفعاً للمخاطر والتهديدات التي قد تكون غير واضحة المعالم كونها تختفي وراء مزايا ومكاسب غير ذات مضمون حقيقي [1].

ولما كانت ظاهرة العولمة متشعبة ومتعددة المداخل ومتشابكة العناصر جراء حالة التداخل في مصالح الفاعلين العموميين فيها، فقد برزت تحدياتها تجاه دول النظام الإقليمي العربي في أكثر من مجال، لعل من أهمها التحديات الآتية:

1. التحديات الإقتصادية

يشهد الواقع المعاصر ازدياداً ملحوظاً في أهمية العوامل الاقتصادية في نطاق التفاعلات التي تحدث في العالم أيا كانت أطراف هذه التفاعلات، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد، وهذا الاقتصاد يقوم على عدة أسس معرفية تستخدم التطورات العلمية والتكنولوجية في الوصول إلى الثروة التي هي الأصل في النظام الرأسمالي الذي ينظر إلى أن هذه الثروة هي مجموع الإنتاج والموارد، أو هي ما يتوافر من سلع وموارد اقتصادية[2].

---

(1) اليحياوي، مرجع سابق، ص (16).

(2) أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص (108).

ويقود هذا كله إلى الحديث عن الواقع الاقتصاد العربي الذي يتنافى مع الحقيقة القائمة في ظل ظاهرة العولمة التي تشير إلى غياب هذا الاقتصاد جراء حالة التشظي إلى أكثر من عشرين وحدة جزئية متباينة، فضلاً عن كونه يحمل بعض الملامح التي تظهرها المعطيات والبيانات الإحصائية، ويتطلب التحليل العلمي لهذا الاقتصاد المفترض الانطلاق من كونه:

أ. إن جميع الأقطار العربية تنتمي إلى مجموعة الدول النامية، أي منها تتصف بجميع خصائصها وتعاني من مختلف المشكلات والصعوبات .

ب. شدة التفاوت بين اقتصادات الدول العربية بالنسبة لكثير من القضايا والمؤشرات كتباين الأنظمة وحجم الموارد، ومستويات النمو والمنجزات التنموية .

ومما لا شك فيه فقد حققت ظاهرة العولمة فوائد كبيرة لشعوب الدول الكبرى والدول التي سارت معها في مجال الإصلاح الاقتصادي والدخول في حلبة صراع العولمة الاقتصادية، فقد بدأت العولمة ودارت عجلتها فالتحق بها من أراد بعد أن هيئ نفسه اقتصادياً وإدارياً وسياسياً للحاق بالمتنافسين في المجال الاقتصادي الذين أغلبهم شركات أفراد سواء محلية أو شركات إقليمية أو عابرة للقارات، وباتت حلبة العولمة مفتوحة للمتنافسين حسب شروط وضعها الفكر الليبرالي الحديث الذي صنع اقتصاد السوق ومن قبلها الديمقراطية الليبرالية، وبات الدخول مع المتنافسين يتطلب العمل وفق قواعد منظمة التجارة العالمية ونظمها، ويحرر الاقتصاد وإعداد بنية تحتية جديدة وصنع جو عولمي عام يشجع الشركات المختلفة، ويفتح الحدود ويغير قوانين الاستثمار المحلية أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، وإقامة بنية معلوماتية جيدة، وإجراء إصلاح هيكلي

وقانوني يشجع على الاستثمار ويشجع التنافس، وإجراء إصلاح في كافة نشاطات الدولة الأخرى وفق متطلبات العولمة واقتصاد السوق[1].

ووفقاً لهذا الأمر أصبحت درجة الفعالية والانخراط في الاقتصاد العالمي تقاس بنسبة امتلاك الأدوات المشار إليها، مما جعل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتولى زمام قيادة النظام العالمي الجديد، وتسيطر بشكل كبير على مرتكزاته الرئيسية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، ذات القدرات التدخلية الواسعة في الشؤون الإقتصادية لمختلف دول العالم، من خلال ما تقره من سياسات، وتتخذه من قرارات وإجراءات، وتفرضه من قيود والتزامات، وفي استجابة أولية لمتطلبات ظاهرة العولمة والنظام العالمي الجديد، واجهت معظم دول النظام الإقليمي العربي تحديات العولمة الاقتصادية الآتية [2]:

(1) **عدم تنسيق المواقف العربية:** أخذت الدول العربية - كل على حده - تعيد النظر بسياساتها الاقتصادية، وأدخلت تعديلات متباينة لفتح المجال أمام تيار الخصخصة وتحرير التجارة، ودخلت فرادى في مفاوضات للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فأصبح عدد منها في المنظمة، دون أدنى تنسيق مسبق فيما بينها، الأمر الذي يعد من أولوية المقومات التي خسرها العرب للإنخراط الصحيح في الاقتصاد العالمي، بعد أن لجأت معظم دول العالم لسياسة التكتلات الاقتصادية، في ظل عجز الدول القطرية عن مواكبة الوضع الجديد .

---

(1) الجوهري، مرجع سابق، ص (52) .

(2) علي، نبيل (2003). الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي، في : أيوب، مدحت (تحرير) . **الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص (191) .

(2) **تـردي المسـتوى العلمـي والتكنولـوجي:** تفتقـد أغلـب دول النظـام الإقليمي العربي للتقدم التقني الذي يمكـن الاقتصـاد مـن المنافسـة في السـوقين المحلية والخارجية باعتباره السبيل الأساسي للحصـول عـلى المـؤشرات التنافسـية التي يتطلبها الأداء الاقتصادي، والانفتاح التجـاري، وأداء الخـدمات والمؤسسـات المالية، إضافة إلى تنـامي التفـاوت في متطلبـات الإنـدماج مـن دولـة إلى أخـرى، وبحسب درجة تقدمها على الأصعدة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة عـلى حد سواء.

(3) **التبعية الاقتصادية العربية للخارج:** تعتمد كثير من دول العالم عـلى مصادر تمويل خارجي لإنجـاز بعـض الخطـوات التنمويـة، دون أن يشـكل هـذا الأمر خطراً يهدد أمنها الاقتصـادي إذا توقـف عنـد حـدود معينـة، لكـن عنـدما يتحول إلى ظـاهرة تتصـف بالديمومـة كـما هـو واقـع الاقتصـاد العـربي فتصـبح المشكلة غاية في الصـعوبة، يضـاف إلى ذلـك مسـألة المسـاعدات الإنمائيـة التـي تحصل عليها بعض الدول العربية من جهات غير عربية، الأمر الـذي لعـب دوراً هاماً في ازدياد تبعية الاقتصاد العربي للخارج .

ولم يغب عن بال دول النظام الإقليمي العربي أن التحديات الاقتصـادية لظـاهرة العولمة قد ظهـرت في ظـل بيئـة ضـاغطة تتراجـع فيهـا مهـمات الدولـة لتصـبح منحصرة في مجرد التسـيير الإداري اليـومي لـبرامج وأهـداف مؤسسـات العولمـة الدوليـة، وتسـعى العولمـة لفـرض أهـدافها التـي تشـكل بـذات تحـديات

تستهدف دول هذا النظام، ويمكن تناول هـذه التحـديات النابعـة مـن أهـداف العولمة على النحو الآتي [1]:

أ. تصفية الأنماط المتعددة للإنتاج التي تتبعها الدول غير الرأسـمالية، والعمـل وفق شروط العولمة لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده.

ب. الإستفادة من التزايد السريع لعدد السكان في الدول غير المعولمـة، والإبقـاء على هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينـتج ويسـتهلك في ظـل شروط رأسمالية.

ج. تحويل كل المنتجين المباشرين إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمـد على السوق فقـط، مـع التراجـع السريـع للترتيبـات الاجتماعيـة والقانونيـة والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقاً في دخـل مـا، بمعـزل عـن اعتبـارات السوق.

د. التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكيـة الخاصـة، الأمـر الـذي يؤدي إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعهـا جـراء جعـل الطلـب عـلى قوة العمل في ظل العولمة تكون أقل بكثير من عرض قوة العمل.

ه. تعميق التخلف الاقتصـادي في الـدول غـير المعولمـة، والعمـل عـلى فقـدان قطاعات الاقتصاد الوطني لتلك الدول لحالة الترابط.

و. تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئـة إلى الـدول غـير المعولمـة، والصـناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأسمال.

---

(1) عبد السلام، مصطفى محمود (2008) . أثر العولمة الاقتصادية عـلى تعميـق الفقـر في العالم الإسـلامي، في : الـدغامين، زيـاد خليـل (تحريـر) . **العولمـة وانعكاسـاتها عـلى العـالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار **الرازي**، ص (401).

ز. تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول العولمة، بما يؤدي لإرتفاع أسعار الغذاء المستورد في الدول غير المعولمة.

2. التحديات الثقافية

قد لا يختلف أحد في كون علاقة العولمة بالثقافة من أعقد وأخطر أشكال العلاقات بين هذا التيار الكاسح وباقي المجالات الأخرى سياسية واقتصادية وغيرها، وبدا في الظاهر أن الموجه والمتحكم في آليات الصراع والنزاع يكمن في عوامل اقتصادية وسياسية وإعلامية بالدرجة الأولى، وهذا لا يقلل من أهمية العامل الثقافي وذلك لاعتبارات شتى، تتحد في عنصرين[1]:

أ. إن الاقتصاد والسياسة والإعلام قد تم تأطيرها بإطار ثقافي يحدد منطلقاتها ومبادئها، مثلما يحدد أهدافها وغاياتها ووسائل عملها وآلياته، لذلك نظر النقاد إلى العولمة على أنها ثقافة ضد الثقافات الأخرى، أو هي ثقافة أمريكية بريطانية تحمل قيم الاستبداد والاستفراد موجهة للعناصر نفسها لدى شعوب أخرى، وبهذا فأنها تعد من أهم التحديات الموجهة للدول القومية .

ب. قد يصح تسمية الثقافة الموجهة بالثقافة الكامنة التي لا تنكشف بذاتها بقدر ما تنكشف من خلال مظاهر وتجليات متعددة يتم من خلالها الإلتفاف على الثقافة الظاهرة بإحدى هذه المظاهر بما يخلق إلتباس لدى كثيرين عن حقيقة الثقافة الأصلية من الفرعية، وهذا بذاته يشكل تحدياً عولمياً جراء شيوع الثقافات المعولمة وتراجع غير المعولمة .

---

(1) شبار، سعيد (2008) . الثقافة والعولمة : قراءة في جدل المحلي والكوني، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار **الرازي**، ص (52) .

وإذا كان العامل الثقافي للعولمة على النحو الذي تقدم قد شكل تحدياً مباشراً لثقافات الدول غير المعولمة، فإن اتجاهات العولمة على الثقافة العربية قد أوجدت تحديات أخرى يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: التحكم بالثقافة العربية من خلال التحكم بالثروات الوطنية والقومية، والتحكم بمركز القرار السياسي وصناعته، والعمل على إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب العربية من خلال تدمير الهوية القومية بعد التحكم بالثقافة العربية، ومضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها [1].

ثانياً: الإساءة إلى اللغة العربية من خلال تفتيت الدول العربية عبر العمل على اختراقها، فاللغة تمثل روح الشعب العربي وهي من أهم مقومات الهوية الثقافية، وبالتالي القضاء على حالة نقل التراث بين الأجيال، هذه اللغة التي احتلت أبان الحضارة العربية الإسلامية مكانة الصدارة بين لغات العالم المتمدن، ومن خلالها تم ترجمة الانجازات العلمية ونتاجات الفقهاء والعلماء العرب إلى لغات العالم المتخلف وقتها، لذلك ظلت اللغة العربية هي ركيزة الهوية الثقافية العربية والإسلامية [2].

---

(1) الجميل، سيار(1997) . اختراق القوميات الآسيوية، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (217)، آذار، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (76).

(2) شماس، سالم بن مستهيل (2000). العولمة والهوية الثقافية العربية والإسلامية تصادم أم تفاعل، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول، ص (108).

ثالثاً: القضاء على الهوية الثقافية التي تميز القومية العربية، ونهب تراث الأمة الفكري والحضاري، فقد أثبت الواقع أن العولمة تتعارض مع الهوية الثقافية العربية من خلال ما تحمله العولمة من قيم غربية مادية، لا تلتقي مع الطابع الإسلامي الذي يلون الهوية الثقافية العربية، لذلك جاءت آليات العولمة لتحطم الحدود والحواجز والرقابات الفكرية والثقافية، وأصبح الأفراد يعيشون الحدث حال وقوعه وبكل تفاصيله وسلبياته التي دخلت المجتمعات وعملت على تفتيت النظام الأسري، وجعلت الفرد يتحادث مع من لا يراه ومن لا يعرفه في قضايا لا تمت للمبادى والقيم العربية والإسلامية، تلك القضايا الغريبة عن العادات والتقاليد العربية والإسلامية، ونعت مقاومي هذه الآليات بالتخلف الاختياري[1].

رابعاً: إلغاء خصوصية الثقافة العربية من خلال القضاء على التدين والوسطية، هذه الخصوصية التي تشكلت بفعل مجموعة من العوامل والمؤثرات الإقليمية والعربية، وذلك بحكم تاريخ الأمة العربية الطويل، وتفاعلها والتقائها مع غيرها من الحضارات القديمة والحديثة، وبحكم تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه وأحكامه التي تنظم الحياة في الداخل، وتحكم العلاقات في الخارج، وكذلك بفعل الموقع والطبيعة الجغرافية، وما تملكه الأمة وتحتضنه في أرضها من موارد طبيعية، ومصادر للثروات التي جعلت أرض العرب مطمعاً للقوى الاستعمارية ومحطاً للإستكشافات الجغرافية منذ أمد بعيد، كل هذا

---

(1) المهيري، سعيد عبد الله حارب (1999) . **بعض التحديات الثقافية والعلمية التي تواجه الشباب، الكويت**، ندوة حماية الثقافة الوطنية والشباب من التحديات الثقافية، مكتب التربية العربي لدول الخليج إدارة الثقافة والمعلومات، ص (23) .

وغيره جعل الثقافة العربية تتميز بسمة التدين والوسطية التي تدفع الإنسان العربي يتخذ من دنياه سبيلاً لآخرته تحت راية الإيمان والتوحيد، هذه الوسطية التي تجيء مرتبطة بروح الإسلام وما يتضمنه من قيم، بحيث أصبح الإسلام دستوراً عاماً يحكم السلوك ويوجه الحياة[1].

خامساً:الانتقال بالثقافة من المحلية إلى العالمية: تتعرض الثقافة العربية ككب الثقافات لسهام العولمة الفتاكة التي تتغذى من مصادر خارجية غير وطنية، تؤدي إلى نهاية سيادة الثقافة الوطنية، وإذ يلمس الجميع تداعي كثير من الثقافات الوطنية نتيجة تعرض نسيجها للتمزيق بفعل الضغوط الثقافية والقيمة من الخارج، يضاف إليها الإخفاقات المتعاقبة التي منيت بها الثقافات الوطنية في الداخل بسبب أخطاء بنائية والعجز عن التكيف الإيجابي مع التحديات الثقافية العلمية السريعة، وضعف المقاومة لمواجهة العولمة الثقافية الزاحفة بعد تضافر العديد من العوامل المكونة للثقافة الكونية، منها على سبيل المثال : السيطرة الاستعمارية القومية، والثورة الصناعية وما أحدثته من تطورات في البنى الاقتصادية، وانعكاساتها على المعارف والعلوم بوجه عام، والحروب العالمية، وثورة الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغزو الفضاء، والكمبيوتر والانترنت[2].

نرى؛ إن ظاهرة العولمة إنما هي في طبيعتها، وطبيعة تشكيلها وآلياتها وأدوات تجسدها، هي ظاهرة اقتصادية بامتياز، وإن ربطها هذه الظاهرة بظاهر أخرى قريبة منها أو متمايزة عنها في كالهوية والثقافة وغيرها، لا يدفع بعيداً عن

---

(1) عمار، حامد (1997) . من همومنا التربوية والثقافية، القاهرة، **سلسلة دراسات في التربية والثقافة**، العدد (1)، مارس، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص (180 – 182).

(2) فضل الله، مرجع سابق، ص (209).

جهة فهمها، أو وضع عناصرها في السياق، بقدر ما يعمد إلى قراءتها وفـق هـذه الخلفية الإيديولوجية، فالعولمة هي الأصل وما سـواها إنمـا هـي روافـد وفـروع تتكىء عليها، ولها مرتكزات تقوم مهمة أساساتها من أجل تطويع العولمة لبلـوغ الأسواق، وتعظيم الأرباح، وتوسيع مجال الفعل، وأن هذه المرتكزات تعمد عـلى تعضيدها وتقوية الأواصر الناظمة لها مجتمعة، ومن أبرز هذه المرتكزات:

- **اقتصاد السوق**: لـيس بوصـفه روح الرأسـمالية البراغماتيـة، وجـوهر الحريـة الفردية والجماعية، ولكن باعتباره المحـك الـذي عـلى أساسـه يقـاس ترتيـب الدول والشعوب في منظمة العولمة القائمة.
- **الديمقراطية**: ذات المرجعية الليبرالية التي لا تتعاطى مع الشأن العام بوصفه حركة اجتماعية وحالة حضارية، بل بوصفه فضاء تتبارى فيه الـبرامج ليختـار منها طلابها الأصلح، كالتباري بالسوق على خلفية العرض والطلب التقليديين، وهو ما تعبر عنه الانتخابات، وتكرسه نظم التمثيل الشعبي المتعارف عليها.
- **الثقافة**: وهي ليست منظومة الرموز والتمثلات التي تكونها الأمم في زمن ما لتعبر بها عن نفسها وعن الكون من حولها، لكن ثقافـة العولمـة مبنيـة عـلى المنافسة حتى الموت، أي البقاء للأقوى، والعبرة للأصلح.

ويبقى المطلوب من المجتمعات القيام بالاستهلاك الواسع، ليس فقط عـبر اقتناء السلعة أو الخدمة بغرض إشباع الحاجة المادية والمعنويـة، بـل دفعهـا إلى الإقتناء بوصفه غاية وليس وسيلة لإشباع الرغبة.

الخاتمة

يفتقر النظام الإقليمي العربي بصفة عامة لحالة الإجـماع العـربي في إدراك مصادر تهديدات الأمن القومي وسبل مقاومتها، مثلما يفتقر إلى سياسات قومية مبنية على تصورات يجري التخطيط لها من أجـل وضـع سـبل مشـتركة للتنفيـذ تساعد في أبعاد مصادر القلق عن مواطني دول هذا النظام، خاصـة أن المنطقـة العربية تمر بمرحلة مخاض عسير جراء الأحداث التي لم تعد تثير اهتماماً رسـمياً وشعبياً في الدول العربية مهما كانت تطوراتها، فلم يعد الحديث عـن السياسـة الأمريكية وما تشكله من تهديدات حقيقة لبيئة الأمن القومي العربي، فضلاً عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو تجاه الدول العربيـة المجـاورة لتلـك الأراضي، فيما يجري السكوت عن مكامن الفرقة العربيـة التـي ازدادت تأثيراتهـا في أعقاب ما سمي بثورات الربيع العربي، وإلى جانب ذلك برزت في أرض الواقـع تهديدات أخرى لبيئة الأمن القومي العربي كان منبعها الدول الإقليمية المجـاورة التـي اسـتطاعت بلـورة مشـاريع إقليميـة هـدفها أداء دور جديـد في المنطقـة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وفي عصر العولمـة الـذي نعيشـه واجهـت دول النظـام الإقليمـي العـربي تحديات من نوع مختلف، فقد بدأت الأمة العربيـة تواجـه تحـدياً جديـداً هـو التحـدي العلمـي والتكنولـوجي المتمثـل بـالثورة الهائلـة في مجـال الاتصـالات والمواصلات وأثره على الأمـن القـومي العـربي، فركـب الحضـارة الإنسـانية يسـير مسرع الخطى نتيجة هذه الثورة مما وضـع الأمـة العربيـة وأمنهـا القـومي أمـام حقائق لم تكن خافية عن أنظمة الحكم في دول النظام الإقليمي العـربي، منهـا مـا يتعلق بالمعرفة العلمية والخبرات البحثية التي تراجعت في أقطار الـوطن العـربي، إلى جانب تردي أوضاع نشر هذه المعرفة من خلال معاناة حركة الترجمة العربيـة

التي ما زالت تعاني من الضعف، الأمر الذي يقلل من جهود جسر الفجوة مع الآخرين في مجال العلم والثقافة بأدواتها المختلفة، فضلاً عن التحديات الاقتصادية التي ازداد تأثيرها بعد أن بات الوطن العربي هدفاً للطامعين بنهب ثرواته ومقدراته، الأمر الذي أوجد تحديات تتعلق بالأمن القومي العربي بشكل مباشر التي كان من أبرزها تحديات الأمن الغذائي العربي، والذي زادت من قسوة هذه التحديات أن الخسائر الاقتصادية العربية قد تجاوزت الحدود المتوقعة نتيجة الأزمة المالية العالمية، فيما نمت التحديات السياسية بشكل ملفت بعد أن حكم الموقع الجغرافي على الوطن العربي أن يكون مسرحاً لتلك التحديات إلى جانب كونه موضعاً للطامعين والغزاة الراغبين في الثروة.

وبهذا فقد خلص هذا الكتاب إلى نتيجة أن الأمن القومي العربي هو أمن شامل لكل دول النظام الإقليمي العربي وهو واحد لا ينقسم، فيما يتعلق بالتهديدات التي تعرض لها عبر سنوات ما بعد الحرب الباردة والتي تزامن معها قيام النظام العالمي الجديد الذي أرست دعائمه الولايات المتحدة الأمريكية وشاعت فيه ظاهرة العولمة التي بدورها أوجدت تحديات حقيقية لدول النظام الإقليمي العربي.

ووفق ما تقدم قام هذا الكتاب بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بمفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة، بعد أن تناول المحاور الآتية:

أولاً: تم من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة في موضوع الكتاب، من إثبات صحة فرضيتها المفضية إلى أن العولمة تعد من التحديات الرئيسية للدول القومية في النظام الإقليمي العربي لأنها تستهدف الأمن القومي العربي، ولها تأثير مباشر في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في تلك الدول القومية، وقد تجلى ذلك في معاناة دول النظام الإقليمي العربي التي شهدت تدهوراً

متزايداً في بيئة الأمن القومي الخاصة بها، نتيجة لحالة الانقسام والفرقة التي تمزق أوصال دول هذا النظام بين مصالح قطرية متنافرة، واختراقات خارجية تضرب أمن الدول العربية في القلب، وتدفعها نحو حالة من التبعية الأمنية للخارج، بعيداً عن التكاتف الذي يفرضه واقع الانتماء لإقليم توافرت له من عوامل التشابه ومقاومات التماثل ما لم يتوافر لغيره من الأقاليم الأخرى التي حققت مستويات عالية من التعاون الأمني، رغم حداثة نشأتها، مقارنة بالنظام العربي، ولكنها المصالح القطرية الضيقة التي دفعت نحو الانكفاء الداخلي، والتركيز على حماية تلك النظم، حتى في مواجهة شعوبها ومواطنيها، وأشقائها الدول العربية الأخرى، دون أن تكرس انكفاءها هذا لتحقيق تنمية حقيقية تكافئ تطلعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع سقفها يوماً بعد آخر، الأمر الذي دفع بالشعوب العربية إلى الانتفاض في ربيع ثوري انطلق من تونس، ليعبر إلى الجسد العربي في مصر واليمن وليبيا وسوريا، ويظهر على استحياء في شكل احتجاجات في السودان والعراق وبعض دول الخليج العربي، ورغم ما قيل عن حقيقة الدوافع التي كانت وراء هذه الثورات إلا أنها كشفت النقاب عن أن معظم الدول العربية تواجه بدرجات متفاوتة تحديات تتعلق بإشكاليات متعددة تتعلق بعلاقة النظم السياسية القائمة وشعوبها.

ثانياً:تم إجابة الأسئلة الواردة في المقدمة العامة عبر التركيز على الآتي:

1. عالجت إجابة السؤال الأول المتعلق بالأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي للدول القومية، التعريف بمفهومي الأمن القومي والدول القومية، بعد أن أصبح الحديث عن الأمن القومي يأخذ منحى جديد، ينطبق على الدول القومية التي أنشأت في العصر الحديث، بما فيها دول النظام الإقليمي العربي التي يشملها هذا المفهوم عندما تكون منفردة مثلما هو مفهوم ينطبق على

الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد صلى اللـه عليه وسلم، لأن مصطلح القومي فقد عملياً مدلوله العرقي (الأثني) وأخذ يطرح نفسه كمرادف لمصطلح وطني، وبات قصد الحديث عن الأمن القومي يتحدد في أمن الدولة القومية.

2. تناولت إجابة السؤال الثاني المتعلق بالعولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية، بأن العولمة تركت آثار سلبية في عدد من المجالات المستهدفة في الدول القومية وكانت كثيرة ولا يمكن أن تحصى وتعد، لكن بعضها قد يأخذ أولوية على البعض الآخر، لذلك فإن تلك الآثار أخذت تؤرق حكومات الدول النامية والفقيرة، نتيجة تزايد الخلافات السياسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضها إلى حروب أهلية طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو أثنية أو دينية أو طائفية، وذلك لشعور هذه الجماعات بالغبن أو الظلم الواقع عليها بعد هضم حقوقها أو الانتقاص منها، مما أشغل مجتمعات هذه الدول بقضايا جانبية ضيقة وأبعدها عن مشروعها الحضاري والإنساني.

3. اهتمت إجابة السؤال الثالث المتعلق بمدى تأثير العولمة على مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي، من خلال التركيز على كيفية مواجهة دول النظام الإقليمي العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي، وهي بذات الوقت تحديات للأمن القومي العربي مثلما هي تحديات للأمن الوطني للدول العربية منفردة، كونها تمثل مصادر تهديد تختلف من دولة إلى أخرى وتتحكم بها

إمكانات الدول بجوانبها المتعددة، نظراً لما لها من تأثيرات سلبية على الحالة النفسية والمادية للمواطن والمجتمع والدولة العربية إذ يظهر ذلك التأثير نتيجة العوامل الآتية :

أ. فرض ظاهرة العولمة نفسها بقوة على الساحة الدولية وبعد أن أصبح عالم اليوم يمثل متغيراً تابعاً لمتغير مستقل هو الرأسمالية التي تحاول سحب العالم إلى ساحتها عبر وسائل عديدة .

ب. تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية؛ بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نشوء نظام دولي جديد فرضت سيطرتها من خلاله على العالم سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً.

ج. قيام شعوب الدول النامية ومنها الشعوب العربية بالنظر إلى العولمة على أنها رديف السيطرة والهيمنة بمفهومها الواسع المتعدد الاتجاهات، وقد شغلت هذه القضية المفكرين والمحللين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات والميادين، وأصبحت مثار اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام والمعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إن ظاهرة العولمة هي نتاج طبيعي للفكر الرأسمالي الغربي، الذي لا يعترف بالحدود الجغرافية والحواجز الثقافية .
2. إن الأمن القومي هو مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها، كما أن المبادئ النظرية لمفهوم الأمن القومي، وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية، إنما هي أسس تصاغ نظرياً وتنفذ إجرائياً بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها.
3. إنّ بيئة الأمن القومي العربي تتعرّض في هذه المرحلة للكثير من التحديات النابعة من المتغيّرات في المفاهيم والبنى الفكرية لهذا الأمن، خاصة في بعد اندلاع الثورات العربية، الأمر الذي يتطلب وضع مسارات جديدة من أجل قراءة حالة الأمن القومي العربي .
4. تركت العولمة آثار سلبية في المجالات المستهدفة في الدول القومية أخذت تؤرق حكومات الدول النامية والفقيرة، نتيجة تزايد الخلافات السياسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضها إلى حروب أهلية طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو أثنية أو دينية أو طائفية .
5. إن اتساع ظاهرة العولمة سمح لها أن تصبح تهديداً وخطراً تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيراً بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياها، وتعاني من آثارها السلبية.

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات، فإننا نوصي بالآتي:

1. التصدي لمظاهر العولمة التي ترى في العروبة والإسلام عدواً لها، من خلال كشف التناقضات التي تكتنف هذه الظاهرة وكشف زيفها، بعد تحديد سلبياتها والتحصن منها والأخذ بايجابياتها وتعظيمها لصالح الأمة العربية.
2. العمل على أيجاد سياسة عربية موحدة في مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام، عبر تفعيل آليات العمل العربي المشترك.
3. الحفاظ على الذات العربية من خلال التعاون والتفاعل والتكامل والتنسيق بين البلدان العربية في أطار التكامل الثقافي والحضاري مع الثقافات والحضارات الأخرى.
4. التعاون والتكامل العربي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية مع الاهتمام بالمصالح العامة للدول العربية وذلك لمواجهة جهود العولمة في استهدافها للمجتمع العربي وذلك عن طريق أقامة مشاريع عربية بينية.
5. الحرص الشديد على اللغة العربية لغة الثقافة العربية والإسلامية وذلك بإعادة النظر بوسائل حمايتها من التشويه وجعلها اللغة الوحيدة التي تتناول المواد الدراسية في الجامعات والمعاهد الأكاديمية في الدول العربية.
6. الاهتمام بإنشاء قنوات فضائية عربية بلغات أجنبية تظهر الجوانب الايجابية للإسلام والعرب ومخاطبة العقل الغربي لبيان إنسانية الإسلام وحضارة العرب.
7. العمل على محو الأمية في العالم العربي وتشجيع حركة البحث العلمي من أجل أيجاد الحلول اللازمة لمستجدات العصر والمحافظة على المواهب والعقول العربية وتوفير الظروف الملائمة للإبداع والابتكار بدلاُ من إحباط هذه العقول ودفعها للهجرة.

المراجع

أ. الكتب العربية

- إبراهيم، بسيوني (1993) . **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- أحمد، خالد إسماعيل سيد (د . ت) . **الاستعمار الصهيوني في آسيا وإفريقيا**، سلسلة كتب سياسية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر .
- أحمد، عزمي طه السيد (2008). قيم العولمة : دراسة تحليلة ناقدة، في: الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار الرازي .
- إدريس، محمد السعيد (2007) . **إيران والأمن الإقليمي العربي** ، القاهرة، سلسلة أوراق الشرق الأوسط (38)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط .
- آراس، بولنت (2012) . السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل، في : آراس، بولنت وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- أمين، جلال (1999). **العولمة والتنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- أمين، جلال (2000) . العولمة والدولة، في: الخولي، أسامة (محرر)، **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الباز، عفاف محمد (1979). الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، القاهرة، **الندوة العلمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الأوروبي**، معهد البحوث والدراسات العربية.
- بدوي، ثروت (1975) . **النظم السياسية**، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية.

- براون، سيوم (2004) . **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب : فاضل جتكر .
- بكار، عبد الكريم (2013) . **العولمة طبيعتها – وسائلها – تحدياتها التعامل معها**، عمان، دار الأعلام للنشر والتوزيع.
- البيج، حسين علوان (2000). الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، بيروت، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيريز، شمعون (1994). **الشرق الأوسط الجديد**، عمان،، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع.
- تشومسكي، نعوم (1998). **إعاقة الديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- توركماني، حسن (2004). **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، دمشق، الأولى للنشر والتوزيع.
- توفيق، سعد حقي (2006). **مبادئ العلاقات الدولية**، ط 3، عمان، دار وائل للنشر.
- التويجري، عبد العزيز (2002). **العالم الإسلامي والعولمة**، القاهرة، دار الشروق.
- الجابري، محمد عابد (1997) . **الهوية .. العولمة .. المصالح القومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الجابري، محمد عابد (2000). العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، في : الخولي، اسامة (محرر)، **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الجابري، محمد عابد (2011) . **الهوية .. العولمة .. المصالح القومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الجابري، محمد عابد (2011) . **قضايا في الفكر المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الجمال، مصطفى مجدي (2003). الأمن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية (سياقات وآفاق)، في : أيوب، مدحت (تحرير) . **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001**، القاهرة، مكتبة مدبولي .
- الجمل، يحيى (1990) . **الأنظمة السياسية المعاصرة**، بيروت، دار النهضة العربية.
- بن جمعة، جمعة بن علي (2010) . **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الجوهري، محمد الجوهري محمد (2005) . **العولمة والثقافة الإسلامية**، القاهرة، دار الأمين.
- الحارثي، فهد العرابي (2004). **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل** - بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام.
- الحريري، جاسم يونس (2004) . **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا**، عمان، الملف الاستراتيجي الصادر عن مركز القدس للدراسات السياسية.
- الحسن، سبعاوي إبراهيم (1983) . **الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي**، بغداد، دار الحرية للطباعة .
- حسين، عدنان السيد (2009) . **تطور الفكر السياسي**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- حوات، محمد علي (2006) . **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، القاهرة، مكتبة مدبولي .
- الحوراني، أكرم (د . ت) . **الموسوعة العربية : العلوم القانونية والاقتصادية**، المجلد الثالث عشر، دمشق، رئاسة الجمهورية .
- الخزرجي، ثامر كامل وياسر علي المشهداني (2004) . **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر .

- الخطيب، نادر زايد (2005) . **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.
- خليل، محسن (1979) . **النظم السياسية والدستور اللبناني**، بيروت، دار النهضة العربية .
- دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف (1985) . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) . **مختار الصحاح**، ط10، عمان، دققه : عصام فارس الحرستاني، دار عمار .
- ربيع، حامد (1984) . نظرية **الأمن القومي العربي**، القاهرة، دار الموقف العربي.
- الزعبي، محمد مصلح (2013). **العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربي**، عمان، مؤسسة الفكر العربي.
- زهرة، عطا محمد صالح (1991). **في الأمن القومي العربي**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.
- الزهيري، أبو بكر مرشد فازع (2011). **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي**، ط2، صنعاء، مكتبة مركز الصادق.
- زيغلر، جان (2004) . **سادة العالم الجدد العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر**، ط2، بيروت، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية.
- سباين، جورج (1971) . **تطور الفكر السياسي**، الكتاب الثالث، القاهرة، ترجمة : راشد البراوي، دار المعارف.
- السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي**، عمان، دار الطليعة.
- سعيد، عدلي حسن (1977) . **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- سليم، محمد السيد (2004). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سيرل، مارسيل (1992) . **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، الكويت، مركز ابن خلدون، ترجمة حسن نافعة.
- شبار، سعيد (2008). الثقافة والعولمة: قراءة في جدل المحلي والكوني، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار الرازي.
- شبلي، سعد شاكر (2013) . **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شبلي، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012). **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الشطناوي، فيصل (2002) . **الديمقراطية بين النظرية والتطبيق**، عمان، دار وائل .
- شكري، محمد عزيز (1998). الأمن الجماعي، **في : الموسوعة العربية**، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية / القانون، دمشق، رئاسة الجمهورية العربية السورية.
- شهاب، مفيد (1968) . **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- شوفاليه، جان جاك (1991) . **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، بيروت، ترجمة : محمد عرب صاصيلا، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- شوفاني، الياس (1977) . **مناحم بيجن من الإرهاب إلى السلطة**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- الصبيحي، احمد شكر(2000). " **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- طاهر، حامد (2008). العولمة وكيف تكون لصالحنا ؟، في: الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار الرازي .
- طشطوش، هايل عبد المولى (2012) . **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- طشطوش، هايل عبد المولى (2014) . **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون.
- الطويسي، باسم محمد (1997). **الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي – وجهة نظر المثقفين في الأردن**، عمان، دار سندباد للنشر .
- أبو عامود، محمد سعد (2007). **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- أبو عامود، محمد سعد (2008) . **النظم السياسية في ظل العولمة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- عبد السلام، مصطفى محمود (2008). أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي، في: الدغامين، زياد خليل (تحرير). **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار الرازي.
- بن عبد العزيز، خالد بن سلطان (1996) . **مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات**، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع.
- عبد القوي، خيري (1989). دراسة السياسة العامة، الكويت، دار ذات السلاسل.
- عتريس، طلال (1999). مفهوم العولمة، في: **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العجمي، ظافر محمد (2011) . **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، ط2، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56) مركز دراسات الوحدة العربية.
- العزام، عبد المجيد (1998). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، عمان، وزارة الثقافة.
- العزاوي، دهام محمد (2014) . **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي، حسنين توفيق إبراهيم (1992). **النظام العالمي الجديد قضايا وتساؤلات**، القاهرة، دار سعاد الصباح، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- علي، نبيل (2003). الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي، في: أيوب، مدحت (تحرير). **الأمن القومي في عالم متغير**، مرجع سابق.
- عمر، السيد محمد السيد ومحمد سعد أبو عامود (2012) . **مبادىء العلاقات الدولية**، المنامة، مؤسسة فخراوي للدراسات والنشر.
- عيسى، حسام (1999). نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، وهذا عكس ما يدعيه منظرو العولمة، في: **العولمة**، القاهرة، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع.
- الغزالي، محمد (2005). **التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام**، القاهرة، دار النهضة.
- غليون، برهان وسمير أمين (1990). **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دمشق، دار الفكر .
- فوكوياما، فرانسيس (1992). **نهاية التاريخ**، بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ.
- القطاطشة، محمد حمد (2013). **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، عمان، دار وائل للنشر.

- كرامر، هاينتس (2001). **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، الرياض، مكتبة العبيكان.
- كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2012). **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كليفلاند، هارلان (2000). **ميلاد عالم جديد**، القاهرة، ترجمة : جمال زهران، المكتبة الأكاديمية.
- كلود، أنيس (1964). **النظام الدولي والسلام العالمي**، القاهرة، ترجمة : عبد الله العريان، دار النهضة العربية.
- الكيلاني، هيثم (1981) **المذهب العسكري الإسرائيلي**، دمشق، مجلة الفكر العسكري.
- ليلة، محمد كامل (1969) . **النظم السياسية: الدولة والحكومات**، بيروت، دار النهضة العربية.
- ماكنمارا، روبرت (1970). **جوهر الأمن**، القاهرة، ترجمة : يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للنشر.
- محمد، علي عبد المعطي (1975). **الفكر السياسي الغربي**، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية.
- مراد، علي عباس (2005). **مشكلات الأمن القومي- نموذج تحليلي مقترح**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية.
- المرهون، عبد الجليل زيد (2007). **أمن الخليج وقضية التسلح النووي**، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- مسعد، نيفين وأحمد يوسف أحمد (تحرير) (2012) . تقرير حال الأمة العربية، في: **تطورات النظام الدولي وموقفه من الثورات العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- المشاط، عبد المنعم (1989). **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة، دار الموقف العربي.
- المشاقبة، أمين (2006). **المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي**، دراسة غير منشورة .
- المشيخي، أحمد بن علي (2000) (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول .
- مصيلحي، فتحي محمد (1992) **خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية**، القاهرة، دار الأهرام والأنجلو للتوزيع .
- المغازي، أحمد فؤاد إبراهيم (2012).**واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة**، الرياض، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.
- مكريدس، روي (1966) . **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ط2، بيروت، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي.
- مكي، لقاء (2012). التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، في: بركات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- منشورات معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (1997) . **حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة**، بيروت، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- منصور، ممدوح محمود (2003). **العولمة دراسة في المفهوم والأبعاد**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- المومني، رياض (2008). واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير). **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار الرازي.

- مينو، جان (1983) . **الجماعات الضاغطة**، سلسلة زدني علماً، بيروت، ترجمة وتحقيق بهيج شعبان، عويدات للنشر والطباعة.
- نافع، محمد عبد الكريم (1975). **الأمن القومي**، القاهرة، دار الشعب.
- نبهان، يحي (2009). **مقومات الأمن القومي العربي**، عمان، دار زهران .
- الهزايمة، محمد عوض (2000). **قضايا معاصرة**، عمان، دار الحامد.
- هنتنغتون، صومائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف.
- وهبان، أحمد (2007). **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ط 5، الإسكندرية، ألـيكس لتكنولوجيا المعلومات.
- الهيتي، عبد القادر (2000). في: المشيخي، أحمد بن علي(تحرير). **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول .
- الياسين، علاء أحمد (2006) . **السيرة السياسية قراءة في أصول نشأة النظم والفكر السياسي وتطورهما**، عمان، الرأي مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية.
- اليتش، فلاديمير (1960). **لينين المختارات**، موسكو، دار التقدم.
- اليحياوي، يحيى (2008). العولمة: التباس الظاهرة ولبس المفهوم، في: الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، عمان، دار الرازي .
- يونس، بدري (2000). **الوكسة وقضايا الاقتصاد السياسي**، بيروت، دار الفارابي.

ثانياً: الدوريات

- إبـراهيم، عبـد اللـــه عبـد الـرزاق (1989). المسـلمون والاسـتعمار الأوروبي لأفريقيا، الكويت، المجلس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب، **سلسـلة عـالم المعرفة**، العدد (139)، يوليو، ص (18 – 32).
- الأطرش، محمد (2000) . حول تحـديات الاتجـاه نحـو العولمـة الاقتصـادية، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (260)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (7 – 12) .
- الأيوبي، الهيـثم (1985). الأمـن القـومي والوحـدة العربيـة، القـاهرة، **مجلـة شؤون عربية**، العدد (42) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (148).
- البداينة، ذيـاب (2004). التحـديات الأمنيـة في عصر العولمـة، عـمان، **مجلـة الدراسات الأمنية**، العدد (1)، حزيران، مديرية الأمن العام.
- ثابـت، أحمـد (1998). حـدود الانـدماج وعوامـل الاسـتبعاد، بـيروت، **مجلـة شؤون الأوسط**، العدد (76)، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص (87-89).
- الجميل، سيار(1997) . اختراق القوميات الآسيوية، بـيروت، **مجلـة المسـتقبل العربي**، العدد (217)، آذار، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن، حمدي عبد الرحمن (2001) . العلاقات الإسرائيلية الإفريقيـة في عـالم متغير: رؤيـة عربيـة، القـاهرة، **مجلـة شـؤون عربيـة**، العـدد (107)، أيلـول، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (151) .
- حمـدي عـد الـرحمن حسـن (2009) التنـافس الـدولي في القـرن الأفريقـي، القـاهرة، **مجلـة السياسـة الدوليـة**، العـدد (177)، يوليـو، مؤسسـة الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص(174) .
- حيدر، محمود (2005). الديمقراطية كمشكل فلسفي أيـديولوجي، الشـارقة، **مجلة الرافد**، العدد (90)، مارس، وزارة الثقافة والإعلام (45 – 52).

- دريزنر، دانييل (1997). يا عولمي العالم .. اتحدوا !!، الكويت، ترجمة عبد السلام رضوان، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (85)، نوفمبر – ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص (39 – 54).
- رجب، إيمان أحمد. اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد (187)، يناير (2012)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص (34- 41).
- رفعت، سعيد. 30 يونيو: توابعها الداخلية وارتداداتها الإقليمية وتأثيراتها الدولية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (155)، خريف (2013)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (5-16).
- السوداني، نداء مطشر (1999). العولمة واختراق السيادة، طرابلس، **مجلة دراسات**، العدد (4)، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر.
- ششتاوي، مسعد . التوجه الإسرائيلي في إفريقيا وتأثيره على الأمن القومي المصري، **مجلة الدفاع**، العدد (163)، (2000)، ص (38).
- شكري، عز الدين (1990). التعاون الإسرائيلي الأثيوبي- والأمن القومي المصري، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (101)، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- الصاوي، علي (1993). التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد(75)، أيلول، ص(108).
- أبي صعب، فارس (2011). التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط آراء ومناقشات، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (389)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العاصي، حسن (2001). أبعاد الاختراق الإسرائيلي للقارة السوداء، **مجلة باحث للدراسات**، (عدد شباط شتاء 2001) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية.
- عبد الفتاح، بشير (2009). السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (175)، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عبد الواحد، عزت (2013). تحولات المفهوم والتطبيق: الأمن العربي بعد 40 عاماً على حرب أكتوبر، القاهرة،، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (194)، أكتوبر، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص(92-95).
- العظم، صادق جلال (1997). ما هي العولمة ؟، دمشق، **مجلة الطريق**، العدد (4)، تموز / آب، ص (26).
- العقيدة الإستراتيجية الحربية الإسرائيلية (1974). **مجلة العسكرية الصهيونية**، القاهرة، المجلد الثاني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- علي، خالد تحسين (1984) الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك، **مجلة شؤون عربية**، العدد (35)، يناير، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص(97 – 131).
- علي، خالد حنفي (2013). ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة من غير الدول، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق العدد (192) أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص(3-4).
- عمار، حامد (1997). من همومنا التربوية والثقافية، القاهرة، **سلسلة دراسات في التربية والثقافة**، العدد (1)، مارس، مكتبة الدار العربية للكتاب.

- عمر، محجوب (1981). أمـن الخليـج وارتباطـه بـالأمن القـومي العـربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي، بيروت، **مجلة المستقبل العـربي**، العـدد (30)، أغسطس، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (23).
- غانم، أماني (2013). التكيف المرن: أنماط التأثيرات العابرة للقوميـة للفواعـل الدينية من غير الدول، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، اتجاهـات نظريـة في تحليل السياسة الدولية، ملحق العدد (192) أبريل، مركز الأهـرام للدراسـات السياسية والإستراتيجية، ص (23 – 28).
- فتحي، ممدوح أنـيس (1997). إيـران قـوة مضـافة أم مصـدر تهديـد للأمـن العربي، القـاهرة، **مجلـة السياسـة الدوليـة**، العـدد (130)، أكتـوبر، مؤسسـة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص (103 – 105) .
- كلوغ، ميشيل (1997) . أطروحات حول عولمة أمريكا، الكويت، ترجمة منى سـيف، **مجلـة الثقافـة العالميـة**، العـدد (85)، نـوفمبر – ديسـمبر، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص (54 – 59) .
- مارتين، بيتر وهارالـد شـومان (1998) . فـخ العولمـة، الكويـت، **سلسـلة عـالم المعرفة**، العدد (238)، أكتوبر، ترجمة عدنان عباس علي، تقديم رمزي زكي.
- مرعي، نجلاء (2010). الثروة النفطية والتنافس الـدولي الاسـتعماري الجديـد في أفريقيـا، الأمـة في مواجهـة مشـاريع التفتيـت، **مجلـة البيـان السـعودية**، التقرير الاستراتيجي السابع، ص(434).
- معوض، جلال عبد اللـه (1984) . الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بيروت، **مجلة دراسات عربية**، العدد (20)، دار الطليعة، ص (110).
- مـوراي، ورويـك (2013) . جغرافيـة العولمـة: قـراءة في تحـديات العولمـة الاقتصادية والسياسية والثقافية، الكويت، ترجمة سعيد منتاق، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (397)، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- هلال، علي الدين (1979) . الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (9)، سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (98) .
- هلال، علي الدين (1979) . الوحدة والأمن القومي العربي بيروت، **مجلة الفكر العربي**، العدد (11-12)، أغسطس/ سبتمبر، ص (93).
- اليوسف، شعاع (2006). التقنيات الحديثة، فوائد وأضرار، الدوحة، **سلسلة كتاب الأمة**، العدد (112)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ثالثاً: المؤتمرات والندوات

- بعلبكي، رمزي وآخرون (2013). **اللّغة والهويّة في الوطن العربي: إشكاليّاتٍ تاريخيّةٍ وثقافيّةٍ وسياسيّةٍ**، الدوحة، بحوث مؤتمر اللغة والهوية في الوطن العربي الذي أقامه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام (2012).
- الجميل، سيار (2000) . العولمة الثقافية، في: **العرب و العولمة**، بيروت، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للفترة (17 – 20) كانون الأول.
- حمودة، عمرو كمال، **قضية المياه في إسرائيل**، بحثٌ مقدَّم إلى المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية، "إسرائيل من الداخل" 28 - 31 كانون الأول 2002، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- درويش، أحمد (2000). تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول .
- راشد، معتصم (1996). اتفاقية الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية، القاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات

الدول الإسلامية للفترة 21- 23 مايو 1996م، المحور الثالث، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي.

- سكران، محمد محمد (2000) . العولمة والهدية الثقافية، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول.
- شماس، سالم بن مستهيل (2000) . العولمة والهوية الثقافية العربية والإسلامية تصادم أم تفاعل، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول.
- عبد الخالق، أحمد (2009) . كلمة في افتتاح المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية للفترة من (1-2 أبريل)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص، المنصورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.
- غليون، برهان (1992). بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والداخلية، في : العلوي، سعيد بن سعيد وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** للفترة 20 – 23 كانون الثاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- فضل الله، عبد الرؤوف (2000). العولمة: بين سرعة التحولات والحفاظ على الذات، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير). **العولمة والخصوصية الثقافية**، مرجع سابق .

- قنديل، علاء الدين كمال (1996). **الجات واقتصاديات الدول العربية**، القاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، القاهرة، مرجع سابق.
- المهيري، سعيد عبد الله حارب (1999) . **بعض التحديات الثقافية والعلمية التي تواجه الشباب، الكويت**، ندوة حماية الثقافة الوطنية والشباب من التحديات الثقافية، مكتب التربية العربي لدول الخليج إدارة الثقافة والمعلومات.
- الهزايمة، محمد عوض (2000). العولمة بين فكرين : الغربي والإسلامي دراسة مقارنة، في: المشيخي، أحمد بن علي (تحرير). **العولمة والخصوصية الثقافية**، مرجع سابق.

الدراسات الجامعية

- حافظ، عبد العظيم جبر (2007). **التحول الديمقراطي في العراق الواقع - المستقبل**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- العربي، يوسف حسن (2013) . **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003 - 2013)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.

الصحف

- إسماعيل، بليغ حمدي. موت الجغرافيا..تاريخ صراع العولمة مع الخريطة، القاهرة، **جريدة الشعب الجديد**، العدد (114) في 27 كانون الأول.
- الجندي، عمار. الناتو يقر «مبادرة اسطنبول للتعاون» لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط، الرياض، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية**، العدد (9345) في (29 حزيران 2004) .

- جيلاني، بو بكر. البعد الاقتصادي للعولمة وتداعياته في عالمنا المعـاصر.. قـراءة نقديـة، **صـحيفة المثقـف**، العـدد 1833 في 30/7/ 2011، مؤسسـة المثقـف العربي.
- حسين، أحمـد عبـد الـدايم محمـد (2012). التحـولات السياسـية في الـوطن العربي، **صحيفة المصريون**، العدد (27479) في (20 أيلول).
- رشيد، عادل. تعريف العولمة، عمان، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 11840 في 7/6/ 1999 .
- الشقطي، حسن. بوصلة الاسـتثمار الأجنبـي تتجـه لخلـيج بعـد اضـطرابات الربيع، الرياض، **جريدة الجزيرة السعودية**، العدد 14219 في 3 / 9 / 2011 .
- الصبح، رياض، أثر العولمة على حقوق الإنسان، عمان، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 10401 في 1999/3/1 .
- فريدمان، توماس. محاضرة في المجلس المصري للشـؤون الخارجيـة، القـاهرة، **جريدة الأخبار المصرية**، العدد 13099 في 2000/2/7.
- المختار، صلاح . نواقض العولمة .. الأمركة، صنعاء، **صحيفة 26 سبتمبر**، العـدد 1166 في 16 كانون الأول 2004، ص 12 .

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- احمد، رفعت سيد. **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا: من الجذور إلى سد النهضة**، القاهرة، الموقع الإلكتروني لمركز يافا للدراسات والأبحاث في 16 /11/ 2013:
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1929
- الرضـيع، حسـن عطـا . **العولمـة وآثارهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة في الـدول النامية**، منتدى الحوار المتمدن في 26/5/ 2013، الموقع الإلكتروني :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361105.
- علي، وائل فاضل. **العولمة والتنشئة الإجتماعية**، منتدى النور الإلكتروني في 29 /12 / 2007، الموقع الإلكتروني:

http://www.alnoor.se/article.asp?id=16013

- محمود، خالد وليد . **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء..أثيوبيا دراسة حالة**، موقع الجزيرة نت الإلكتروني في 29/ 1 / 2012 :

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012124112751652.htm

- المصري، محمد . **نظرية الأمن الإسرائيلي** . المنتدى العربي للدفاع والتسليح في 28 آب 2009، الموقع الإلكتروني:

- http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=8585

خامساً: المراجع الأجنبية

- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE .
- Chief, Naval (2007). **U.S. has no plan to attack Iran**, Xinhua News Agency, 17 April.
- Dempsey, Judy (2006). U.S. senator urges use of Nato defense clause for energy, **International Herald Tribune**, 28/11.
- Herman, Charles (1972). **Policy Classification, in, The Analysis of International Politics**, edite, James Rosenau, Free Pres. New York.
- Kennedy, Paul (1987). **The Rice and fall of the Great Empires,** New York: Vintage Books.
- Kiesling, John Brady (2006). **"Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power"** Washington, Potomac Books, Inc, D.C.
- Kim, Samuel (1999). East Asia and Globalization: Challenges and responses, **Asian Perspectives,** 23(4).
- Mackinnon, Danny and Andrew Cumbers (2007). **An Introduction to Economic Geography: Globalization, Uneven Development and Place**, New York, Prentice Hall.

- Macridis, Roy, (1958) "How Foreign Policy is Made" **Foreign Policy in Word Politics**'. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall.).
- Mohamed, Mahathir (1999). **A New Deal for Asia**, Kuala Lumpur, Palanduk Publications.
- Nazemroaya,MahdiDarius 2007).http://www.globalresearch.ca.
- Scholte, Jan A art (2000). **Globalization: A Critical Introduction,** London, **Pelgrave.**
- Theodor, a. Coulombs (1978). **Interodiction to International Relations, New jersey, Printice-hall , Englewood Cliffs.**
- Waltz, Kenneth (2000). Globalization and American power, **National Interest**, (59), Spring.

ملحق رقم 1

اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية

يقصد بالجات تلك الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من خلال إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية بين الدول المنتمية إليها، وكذا إزالة الحواجز غير الجمركية كنظام الحصص والقيود الإدارية، ويعبر مصطلح الجات عن الحروف الأولى (GATT) للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية " The General Agreement on Tariffs and Trade " أي التجارة في السلع. في حين يَعبر مصطلح الجاتس (GATTS) عن التجارة في الخدمات.

وقد وقعت على اتفاقية التجارة في السلع، ومن ثم الخدمات، 23 دولة في جنيف في نهاية تشرين الأول من عام (1947) بعد مفاوضات استمرت طوال عام (1946) وحتى تشرين الثاني من عام (1947).

وفي إطار هذه الاتفاقية تم عقد عدة جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كان أخرها جولة الأورغواي والتي انتهت بتوقيع الوثيقة الختامية في (15 نيسان 1994) من جانب (117) دولة، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية " World Trade Organization " والمعروفة اختصاراً باسم (WTO). وقد بدأت هذه المنظمة مزاولة أعمالها منذ الأول من شهر كانون الثاني (1995) لتحل بذلك محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وكان إحلال منظمة التجارة العالمية محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) أمراً ضرورياً للأسباب الآتية :

1.أن قواعد اتفاقيات الجات كانت تطبق على أساس مؤقت في حين يفترض أن قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف تطبق على أساس دائم .

2. أن اتفاقيـة الجـات لم تكـن ملزمـة قانونـاً لأعضـائها، ولـذا فهـي لم تسـتلزم إجـراءات تشريعيـة مـن جانـب حكومـات الـدول الأعضـاء، في حـين جـاءت اتفاقية منظمة التجارة العالميـة ملزمـة لكافـة أعضـاءها، ومـن ثـم فقـد تـم إقرارها من المجالس التشريعية للدول الأعضاء.

3. أن قطاع الخدمات لم يكن يمثل جزءاً من اتفاقية الجات والتـي كانـت تـقضي صراحة بالاقتصار على السلع، بل أن تحرير تجـارة الخـدمات لم ينـاقش بـأي صورة من الصور في الجولات السبع الأولى، وقد حرصت الدول المتقدمة عـلى إدخـال هـذا القطـاع في نطـاق التحريـر نظـراً لتعـاظم أهميتـه في هياكلهـا الإنتاجية واقتصادياتها، ومن ثم تفوقها في هذا القطـاع عـلى الـدول الناميـة. وقد وجدت الدول المتقدمة في إنشاء منظمة التجارة العالمية متسعاً لذلك.

4. افتقرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى الهيكل التنظيمـي والأجهـزة التنفيذية، حيث كان يقوم على تنفيذ بنودها بعـض اللجـان التـي ينـاط بهـا أداء مهام معينة وتنتهـي حياتهـا بانتهـاء مهمتهـا' في حـين اشـتملت اتفاقيـة منظمة التجـارة العالميـة عـلى الهيكـل التنظيمـي والأجهـزة التنفيذيـة التـي تسمح بالإشراف على تنفيذ أحكامها بطريقة أكثر شمولاً وفاعليـة وبصـلاحية أقوى في تسوية النزاعات .

وقد تضمنت المادة الثالثة من اتفاقيـة إنشـاء المنظمـة تحديـد الوظـائف الرئيسية لها، والتي يمكن تلخيص أهمها في الإشراف على تحرير التجارة العالميـة بما يسمح بانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بدون معوقات، وبمعنى آخر ضمان عدم وجود مقاومة من الجهـات الحكوميـة أمـام السـلع و مقـدمي الخدمات الأجنبية من الأفراد والشركات.

قائمة المحتويات